

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

The linguistic Terminology In The Arabic Linguistic Lexicology

إعداد الطالبة

رانية أحمد عبد الحميد عموري

إشراف الأستاذ الدكتور

سمير شريف استيتية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية

الفصل الصيفي 2011

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية
The linguistic Terminology In The Arabic Linguistic Lexicology

إعداد الطالبة

رانية أحمد عبد الحميد عموري

بكالوريوس اللغة العربية، جامعة اليرموك ١٩٩٧م - ماجستير في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

٢٠٠٥م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه في اللغويات العربية

التطبيقية جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور سمير شريف أستية

عضواً

الأستاذ الدكتور حنا جميل حداد

عضواً

الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد

عضواً

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل

عضواً

الأستاذ الدكتور فواز محمد عبد الحق

تاريخ مناقشة الرسالة ٢٠١١/ ٧/ ٢٠م

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	مقدمة
5	مبج الدراسة
6	أهمية الدراسة
6	الدراسات السابقة
الفصل الأول الإطار النظري لعلم المصطلح	
8	
الفصل الثاني مشكلات المفاهيم في بناء المصطلح	
24	مشكلات المفاهيم
62	أولاً: كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد
77	ثانياً: إطلاق مصطلح واحد على عدد من المفاهيم
85	ثالثاً: قلة المصطلحات في المعاجم اللسانية
الفصل الثالث: مشكلات تعريب المصطلح اللساني	
88	
الفصل الرابع: المعاجم اللسانية في الميزان	
136	المبحث الأول: المعاجم اللسانية في الميزان
	أولاً: من حيث التعرف:
177	أولاً: التعرف في معجم مصطلحات علم اللغة التطبيقي
185	ثانياً: التعرف في معجم اللسانيات الحديثة
194	ثالثاً: التعرف في معجم المصطلحات اللغوية

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	ثانياً: من حيث البنية المصطلحية في المعاجم اللسانية
204	أولاً: مصطلحات علم اللغة التطبيقي
211	ثانياً: قاموس اللسانيات
212	ثالثاً: معجم اللسانية
216	رابعاً: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات
222	خامساً: معجم المصطلحات اللغوية
228	سادساً: معجم اللسانيات الحديثة
233	المبحث الثاني: المعجم الشامل الموحد
250	الخاتمة والتأنيح والتوصيات
	قائمة المراجع
252	أولاً: المراجع العربية
255	ثانياً: المراجع الأجنبية
255	ثالثاً: الأنجاء
257	الملخص باللغة العربية
259	الملخص باللغة الانجليزية

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1.	أنواع الحُجسة	31
2.	أنواع علم اللغة	38
3.	أنواع التصحيح	79
4.	مرسـم بياني بين تبعة و مرود المصطلحات في المعاجم الستة	159
5.	أنواع المفاهيم	240

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

يعتمد التقدم في المعرفة البشرية على توثيق المعلومات وتبادلها، وتستخدم المفاهيم التي يعبر عنها بالمصطلحات أساساً لتنظيم الأفكار. فهي أي المصطلحات مجمع حقائق العلوم، وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه. ولولا المصطلحات لاختلطت المفاهيم وكان من العسير رسم الخطوط الفاصلة بينها لبناء هيكل الحقل المعين الذي ترتبط المفاهيم فيه بعضها ببعض، ولصعب على الباحث أن يصل إلى منطق العلم وحقيقته، لذلك قيل إن فهم المصطلحات نصف العلم، لما لها من دور في تكوين النظريات.

ومن ناحية أخرى فإن المصطلح أداة أساسية من أدوات المنهج العلمي، إذ لا يستقيم منهج إلا إذا بني على مصطلحات دقيقة. لذلك عُرِف علم المصطلح بأنه "العلم الذي يبحث في المفاهيم والمصطلحات المعبرة عنها في اللغة المعيّنة، بهدف إنتاج معاجم متخصصة"⁽¹⁾، فقد أوكلت لهذا العلم مهمة تقنين الاستعمال الاصطلاحي حسب الميادين والاختصاصات، بتحديد القوالب والأشكال والقواعد التي تسهل عملية تعميم المصطلح وفرضه، وهو ما يسمى بـ "التقييس". وتتم بواسطة هذه العملية مراجعة المعلومات، والتثبت من العلاقة الوظيفية بين المصطلحات والمفاهيم، ثم تعميم هذه المصطلحات. فكل نشاط إنساني وكل حقل من حقول المعرفة البشرية يتوفر على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها على هيئة منظومة متكاملة في كل حقل من حقول المعرفة. وتقوم هذه المنظومة على علاقات متداخلة بين المفاهيم. ويفترض أن تقابل المنظومة المفهومية لأي حقل بمنظومة مصطلحية خاصة بها، ولن يحقق النظام

(1) علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، بيروت، مكتبة لبنان، 2008م، ط1، ص9.

المصطلحي الغاية من وجوده ما لم تكن العلاقات بين عناصره متميزة دلاليًا ومتطابقة مع النظام المفهومي تطابقاً تاماً. ولا يتأتى إدراك كنه النظام المفهومي لعلم من العلوم ما لم يكن قائماً على تصنيف مفهومي يقوم على أسس منطقية.

من هنا فإنه لا يمكن لأي نظام نظري لعلم من العلوم أو مبحث من المباحث أن يكون قوياً إلا إذا كان النظام المفهومي الذي بني عليه قوياً كذلك. وإنما تتضح النظرية في ذهن صاحبها إذا كان النظام المفهومي واضحاً، ولا يتضح هذا الأخير إلا إذا عبرت عنه مصطلحات تم وضعها بناءً على قواعد علم المصطلح. وإن اضطراب المصطلحات في حقل من الحقول إنما يكون ناجماً عن خروجه على قواعد علم المصطلح.

واللسانيات كسائر فروع المعرفة، لا تتفك وتتطور وتتعدد الجوانب التي تدرس على أساسها، بل إن علوماً أخرى قد توسلت اللسانيات بها لتقوم بدراسة ظواهر متعلقة باللغة، فشكّلت فروعاً جديدة في اللسانيات، من مثل علم النفس وعلم الاجتماع. وقد صاحب هذا الاتساع في الدراسات اللسانية استحداث مفاهيم كثيرة تحتاج إلى مصطلحات تعبر عنها، مما أدى إلى ما يمكن أن يسمى "الانفجار اللغوي"⁽¹⁾. ولما كان تطور هذه المفاهيم قد حصل في الغرب ولم يكن وليد دراسات عربية فإن المصطلحات التي عبرت عنها كانت عربية كذلك. وقد اتسعت نتائج هذه الدراسات وبدأت تتراكم بشكل متسارع ومشتت أمام الباحث العربي، ولم يجد معجماً متخصصاً يقدم له النظر العربي لهذه المصطلحات، ويقدم له وصفاً دقيقاً لحقيقة المفهوم الذي يعبر عنه، وإنما قدمت له بعض هذه المصطلحات بجهود فردية، بعضها صحيح، وكثير منها مبني على نظر متعجل للمفهوم، قائم على اختيار لفظ عربي يناسب المعنى الحرفي للكلمة التي شكّلت المصطلح. ولأنها فردية فقد كان الباحث يجد للمصطلح الأجنبي الواحد غير مصطلح

(1) محمود حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، ص 204.

عربي مقابل، مما أدى إلى تعدد المصطلحات العربية النظائر للمصطلح الأجنبي الواحد، ومن ثم للمفهوم الواحد، مما حال دون وجود اللغة العلمية الموحدة التي يفهمها كل المتخصصين. ومعلوم أن اللغة العلمية تتوخى الدقة والدلالة المباشرة والوضوح. وهذه سمات جوهرية لا بد أن تتوافر في المصطلح لتبتعد به عن العموم والإيحاء وعدم الدقة. ومن هذا الجانب فهي حسب مدرسة براغ، أسلوب خاص من أساليب اللغة هو الأسلوب الوظيفي .

وقد أدى هذا القصور والارتباك إلى أن تبقى مصطلحات كثيرة بلا ترجمة، مما دفع بالباحثين إلى محاولة نقلها بطرقهم الخاصة، من مثل استعمال المصطلح الأجنبي على هيئته غير العربية . وقد لجأ البعض إلى ترجمة شطر من المصطلح وإبقاء شطره الثاني على هيئته غير العربية، مما أدى إلى إبعاد اللغة العربية عن لغة التعبير العلمي، وعدم قدرة كثير من المتخصصين في فروع اللسانيات، الحديثة منها خاصة، على التعبير عن أفكارهم باللغة العربية. وبسبب غياب سلطة لغوية أو هيئة علمية تراقب وتقرر وتقوم بدورها على نحو متكامل، فقد اتسمت المصطلحات اللسانية العربية بعدم مراعاة لقواعد علم المصطلح؛ مما أسفر عن وجود " حاجز اتصالي"⁽¹⁾ بين الباحثين في الحقل الواحد.

ولهذا نجمت ضرورة العمل على توحيد هذه المصطلحات من أجل أن يتسنى الاتصال العلمي بين الباحثين. وقد تصدت لهذا العمل مجموعة من المعاجم المتخصصة . اختارت الرسالة أن تدرس واقع المصطلح في ستة منها ؛ خمسة من هذه الستة تخصصت بمصطلحات اللسانيات النظرية والتطبيقية . وواحد من هذه المعاجم ، وهو معجم علم اللغة التطبيقي لمحمد علي الخولي، كان متخصصاً بمصطلحات اللسانيات التطبيقية . وقد تم اختياره لأنه المعجم الوحيد الذي تخصص باللسانيات التطبيقية.

(1) محمود حجازي، المرجع السابق، ص 207.

بعض هذه المعاجم كان ناتج عمل جماعي، بينما كان بعضها الآخر عملاً فردياً. أما المعاجم الجماعية فهي :

أولاً : المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم عام 1989.

ثانياً : معجم اللسانيات الحديثة الذي قام بإعداده كل من : سامي عياد حنا ، وكريم زكي حسام الدين ، ونجيب جريس، الصادر عام 1997.

أما المعاجم الفردية فهي :

أولاً : قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي ، الصادر عام 1984.

ثانياً : معجم اللسانية لبسام بركة ، الصادر عام 1985.

ثالثاً : معجم علم اللغة التطبيقي لمحمد علي الخولي ، الصادر عام 1986.

رابعاً : معجم المصطلحات اللغوية لرمزي منير البعلبكي ، الصادر عام 1990.

تناولت هذه الرسالة المصطلح اللساني في هذه المعاجم انطلاقاً من المشكلات التي يعاني منها . وقد تم تصنيفها إلى مشكلات ذات علاقة بالمفهوم ، ومشكلات ذات علاقة بالبنية. وقد سبق تناول مشكلات المصطلح فصلٍ قدم وصفاً نظرياً لعلم المصطلح، تلاه الفصل الثاني المعنون بـ "مشكلات المفاهيم". وقد تم تناول المصطلح فيه من حيث علاقة المصطلح بالمفهوم للإجابة عن الأسئلة الآتية:

هل التزم المصطلح في هذه المعاجم بالقاعدة التي تقول: " مصطلح واحد للمفهوم الواحد " ، أم تعددت المصطلحات الدالة على المفهوم العلمي الواحد ، وتعددت المفاهيم التي دل عليها مصطلح واحد؟

وهل اشتملت هذه المعاجم على المصطلحات اللسانية جميعاً ، أم أنها قصرت عن احتوائها ،

أو أنها ركزت على فرع من فروع اللسانيات دون سائر الفروع؟

وهل واكبت هذه المعاجم تطور اللسانيات بإصدار ملاحق لهذا الغرض ؟

وهل تم توضيح العلاقة التي تربط المصطلح بالمفهوم عبر تعريف جامع مانع له؟

وهل رتبت مداخل المعاجم ترتيباً مفهوماً بناءً على العلاقات القائمة بين المفاهيم؟

وقد خُصّص الفصل الثالث لمشكلات تعريب المصطلح اللساني للإجابة عن الأسئلة الآتية:

هل ناسبت الصيغة المصطلحية المفهوم ، أم أن المصطلح العربي كان ترجمة حرفية للمصطلح الأجنبي ؟

وهل تم التقيد بالقاعدة التي أقرتها المنهجية العامة لوضع المصطلحات، التي تنظم نقل المصطلحات الأجنبية إلى العربية، التي تعتمد التراث فالتوليد وفقاً للترتيب التالي: " الاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب "؟

وهل تم التقيد بقواعد بناء المصطلح والتي تركز على مبدأ الاقتصاد باللغة ؟

وقد خُصّص الفصل الرابع لمبحثه الأول للمقارنة بين هذه المعاجم من حيث علاقة المصطلح بالمفهوم ، ومن حيث البنية المصطلحية. أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد كان رؤية خاصة لمعجم موحد شامل مأمول يحاول تقادي المشكلات التي وقعت فيها المعاجم محل الدراسة .

منهج الدراسة:

هذه دراسة مهتمة بالدرس اللساني المتصل بالمصطلح الذي يعد من أهم مجالات اللسانيات التطبيقية؛ لاتصاله بالمفاهيم التي تشكل المعرفة ، فكيف إن كانت هذه المعرفة لسانية تشكلها مفاهيم تبحث عن مصطلحات تناسبها . وهو علم لا يهدف إلى وصف المصطلح اللساني حسب،

وإنما يستهدف الوصول إلى المصطلحات الدالة الموحدة . ومن هذا الجانب فهو ليس مجرد دراسة لسانية تسجيلية، بل محاولة لتقييس أسس لوضع المصطلح . وبناءً عليه اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف واقع المصطلح اللساني في المعاجم الستة، واقتراح طرق لتفادي مشكلاته بهدف الوصول إلى معيار يحكم اضطرابه .

أهمية الدراسة:

تم اختيار موضوع الرسالة نظراً للأهمية القصوى للمصطلح الموحد في مضمار اللسانيات الذي اتسم في المعاجم المتخصصة بالتعدد وعدم الشمول . فلم تكن هذه المعاجم شاملة وموحدة، وقد كان حرياً باللسانيات أن تتمكن من أن تصوغ لنفسها مصطلحات مبنية على قواعد علم المصطلح.

وإلى جانب أهمية المصطلح اللساني وحاجته لأن يكون موحداً في معاجم سمي بعضها بالموحد ، فقد كان من أسباب اختيار الموضوع قلة الدراسات التي تناولته.

الدراسات السابقة:

أولاً : التعريف المصطلحي في بعض المعاجم العربية، تعريف المصطلح التداولي نموذجاً، وهذا بحث لتوبي حسن منشور في مجلة اللسان العربية ، عام 1999. يتناول هذا البحث تعريف المصطلح التداولي في المعاجم التالية :

_ معجم علم اللغة النظري لمحمد علي الخولي.

_ معجم المصطلحات اللغوية الأدبية لعليّة عياد .

_ المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية لمحمد رشاد الحمزاوي.

تركز اهتمام البحث على جزئية مهمة من المعجم وهي تعريف المصطلح التداولي تحديداً، فقد اختار مجموعة من المصطلحات التداولية، عرض لتعريفاتها وناقشها وخرج بمجموعة من العلل التي تعاني منها .

ثانياً : دراسة في تعريف المصطلح الفني، بحث لمحمد حلمي هليل ، منشور في مجلة ترجمان عام 1998.

تناول في هذه الدراسة معجمي الخولي ومبارك ، وذلك لاحتوائهما على تعريفات وشروح وأمثلة توضيحية، واختار بعض المصطلحات ورتبها في جداول تشمل المصطلح والتعريف في كلا المعجمين، وعلق عليها وقارنها بمثيلاتها بمعاجم غربية وخرج بمجموعة من العلل التي تعاني منها قادته إلى مجموعة من المعايير الضرورية للحكم على دقة التعريف وكماله.

ثالثاً: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، أي مصطلحات لأي لسانيات؟ وهو بحث لمصطفى غلفان، منشور في مجلة اللسان العربية متركز على أحد المعاجم المتخصصة، وهو المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . يربط فيها الباحث أزمة المصطلح اللساني بقضية التعريب ، ويحدد مجموعة من الأسباب التي أدت إلى اضطراب المصطلح في هذا المعجم . والمعجم ، حسب الغلفان ، لا يجسد واقع تنوع الاستعمالات الاصطلاحية المتداولة في أهم الكتابات اللسانية العربية الحديثة .

رابعاً : المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية للدكتور سمير استيتية، فقد خُصص الفصل الثالث من هذا الكتاب لمشكلات المصطلح اللغوي وتم تصنيفها إلى: مشكلات وظيفية، ومشكلات وضعية، ومشكلات تصنيفية، ومشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر، في مجموعة من المعاجم العربية والغربية .

ولم تقم أي دراسة عربية بالبحث في واقع المصطلح اللساني في هذه المعاجم المتخصصة.

الفصل الأول

الإطار النظري لعلم المصطلح

الفصل الأول

الإطار النظري لعلم المصطلح

كل لغة من لغات البشر مهيأة بالطبع لاستيعاب الصوغ الدلالي عن طريق التوليد الاصطلاحي، وإنما القدرة أو القصور يكون في أهل اللغة لا في اللغة ذاتها. وضعف الدولة مدعاة لضعف الأفراد المؤدي حتماً إلى ضعف لغتهم، مما يفسر الضعف الحضاري للعرب ولغتهم الآن، مع أن الحضارة العربية كانت قد واجهت حاجتها الشديدة إلى المعرفة إبان فتوحات العرب الإسلامية بنقل المعرفة عبر الترجمة، وكان اللسان العربي المبين أداة تعبير وإفصاح. وقد واجه المترجمون آنئذ العديد من أسماء الأعيان والمعاني التي لم تكن العربية تتوفر عليها، ولا سيما في الفلسفة والعلوم التطبيقية، فلم يُثبِت ذلك عن القصد، وإنما قاموا بتطويع لغتهم لاحتضان المفاهيم الواردة عبر تفجير طاقاتها الكامنة باستغلال الأساليب اللغوية، "فاستوعبت العربية المفاهيم الجديدة تعريباً، وفاضت من داخلها توليداً واشتقاقاً ومجازاً ونحتاً".⁽¹⁾ مما يغيب الآن من استراتيجيات تواجه بها العربية الضغوطات اللغوية. وقد كانت العربية قد أثبتت قدرة على المسايرة وتقبلاً للاصطلاح، مع مراعاة للغة العلم التي تعني الدقة والوضوح، فوصفت حضارتنا بأنها حضارة كلمة⁽²⁾، لما تميزت عن سائر الحضارات بكتاب عُدَّ معجزة لغوية، أو معجزة كلمة، فقامت حوله دراسات كثيرة أدت إلى تطور عقلي انتهى إلى ترسيخ قواعد في التفكير والبحث المنظم قام عليها المجتمع الحضاري كله.

وقد أدرك اللغويون في العصر الحديث منذ سوسير أهمية الدرس اللساني في التفكير العلمي، فسعوا إلى الأخذ به تنظيراً وتطبيقاً. وكان ما كان من تطور، دخلت بعده اللسانيات كل

(1) علي الحمد، في المصطلح العربي، شروطه وتوحيده، ص3.

(2) منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1991، ط1، ص12.

مبادئ المعرفة والعلم، وأصبح من غير الممكن أن نتحدث عن أمر من أمور المعرفة إلا رأينا للسانيات الدور الأكبر فيه إن في المنهج، أو في توليد الأفكار وبنائها. ولقد عُدت بفضل اتساعها واستقلاليتها الأساس الأول لنظرية المعرفة، فالدرس اللساني يساعد سائر العلوم لتكون بحثاً منظماً، فباللغة نتحدث عن الأشياء، وباللغة نتحدث عن اللغة، وباللغة نتحدث عن حديثنا عن اللغة، ⁽¹⁾ تلك هي وظيفة ما وراء اللغة من حيث هي تقول ما تقول، فكان طبيعياً أن تتحول اللسانيات "مولداً لشتى المعارف" ⁽²⁾.

وقد نشأ عن ذلك نظريات وأنواع مختلفة من المناهج والمدارس اللسانية بات تنوعها يشكل مظهراً من مظاهر هذا العصر الذي يتميز بالتسارع، ويجد الباحث نفسه فيه إزاء جبل شاهق من المصطلحات تفصله عن المعرفة اللغوية، وذلك بسبب ميلاد مفاهيم لغوية جديدة ومصطلحات تعبر عنها، لا مقابل لكثير منها في اللغة العربية، أو لا وجود لأكثرها إلا في أذهان الباحثين العرب، مما يستدعي جهداً مضاعفاً. فلا يمكن نقل نظرية دون نقل دقيق لمصطلحاتها، والعكس صحيح.

غير أن التحرك العربي في هذا الميدان، شأنه شأن ميادين أخرى، اتسم بالبطء المعرقل لمواكبة الركب، فلا ترقى الجهود الفردية المبذولة في نقل المصطلح اللساني إلى مستوى التحدي اللغوي الحضاري الذي يتطلب مساهمة الجهود العالمية المبذولة في العلوم اللسانية المتشعبة ومضمها، والمسايرة والهضم هذان ينبغي أن يكونا عن وعي عميق بخصوصية اللغة، وإيمان شديد بقدرتها على تلبية حاجات التنمية والعلم، وتوفير كل المصطلحات التي تقتضيها التحولات الحضارية. ولأننا نتعامل مع مصطلحات العلوم اللغوية فإننا ننتظر أن يخدم أبناء العربية لغتهم،

(1) عبد السلام المسدي، تأسيس القضية الاصطلاحية، تونس: المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، 1989، ص 13.

(2) منذر عياشي، مرجع سابق، ص 11.

وذلك بتوفير مصطلحاتها بصورة أفضل مما يتوقع تحقيقه في العلوم الأخرى.

المصطلح اللساني الأمثل هو المتصل بالنسق العام للغة، غير الغريب عنها، فلكل لغة خصوصية في صوغ التجربة بوسائلها الخاصة، تبني وفق هذه الخصوصية، نظامها المفهومي الخاص الذي يخصص مفردات موجودة، أو يبني غيرها لتشكيل منظومات مفهومية تربط بين أجزائها علاقات منطقية مختلفة. وإذا ما قورنت الحقول الدلالية مثلاً في لغتين مختلفتين لا تربط إحداها بالأخرى علاقة تبعية، فستكون الألفاظ الدالة على المفاهيم المعينة مختلفة باعتبار عدد الألفاظ الدالة على الحقل الواحد، وباعتبار العلائق الدلالية بين الألفاظ، إلى جانب اختلافهما الصرفي والتركيب.

يترجم النظام المفهومي في كل حقل علمي أو نظرية من النظريات العلمية نسق لغوي تتعالق وحداته لتكشف عن البنية الداخلية للعلم والنظرية، فلا غرو إذا اهتم العلماء على اختلاف مشاربهم بهذا الجهاز المعبر عن المعارف. وتنتقل هذه المفاهيم إلى الأذهان بالكلمات التي اتفق عليها لتكون دالة عليها. وهذه الكلمات هي المصطلحات التي تشكل الدعامة الأساسية لأي نص علمي نتعامل معه، وهي " الصورة الكاشفة لأبنية العلم المجردة "(1)، تستند إليها العلوم في تقديم ما تتضمنه من مفاهيم، ليتحقق الاتصال بين العلماء وتتنامى العلوم. لذا تركزت الجهود حول الآليات التي تُقرّ وفقها هذه المصطلحات. واستدعى الأمر قيام برامج متخصصة بل منظمة عالمية(*) هدفها العناية بالمصطلحات، ووضع الأسس الكفيلة بجعل المصطلحات التي يبتكرها العلماء قادرة على الوفاء بما تستلزمه العلوم المختلفة.

(1) عبد القاهر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1985، ط1، ص 396.

(*) بدأت عام 1947 المنظمة العالمية للتقييس (ISO) عملها، وتضم مجموعة من اللجان، تعنى اللجنة (37) بوضع مبادئ المصطلحات وتقييسها. وقد أناطت جامعة الدول العربية عام 1969 مهمة تنسيق المصطلحات بمكتب تنسيق التعريب بالرباط.

والمصطلح لغة خاصة، يسهم في بنائها وانتشارها أهل الاختصاص في الحقل المعين، لذلك ربما استغلق فهم المصطلح واستعماله على من ليس له دراية بالعلم الذي هو أداة لإبلاغه. على أن لغة المصطلح تتصل باللغة العامة المشتركة، ولا تخرج على الأصول التي تتحكم فيها، فيصدق عليها ما يصدق على اللغة العامة من ضوابط صرفية ودلالية وتركيبية وصوتية إلى جانب ضوابط ذاتية أخرى⁽¹⁾. ذلك أن كثيراً من المصطلحات كانت مفردات متداولة تحولت لتعطي معنىً جديداً في حركة تختزل ذاكرة هذه المفردة وتثيرها أحياناً لتتجدد و تحيا، وتصير علامات خاصة منتزعة من نظام علاماتي أوسع من المصطلح الجديد كماً وأقل دقة⁽²⁾. وقد يكون هذا التحول عبر تخصيص معنى واحد لمفردة تعددت معانيها، أو عبر نقل المفردة من كونها تنتمي إلى اللغة العادية إلى كونها تنتمي إلى اللغة العلمية. وفي هذا الانتقال عملية تعبيرية تتفاعل فيها الأداة المعبرة، وهي اللغة بما تحمل من أبعاد حضارية بالمفهوم ذي المعنى المحدد. بذلك تصبح الوحدة المصطلحية ذات ثلاثة أبعاد؛ بعد لغوي يحدد قيمتها الدلالية وخصائصها من حيث هي مركب اسمي داخل النظام المعجمي العام، وبعد اجتماعي يحدد وظيفتها، وبعد فلسفي منطقي يعكس قدرة الإنسان على التجريد والسيطرة على محيطه بواسطة أنظمة المفاهيم التي تشكلها⁽³⁾. وبناءً على هذه الحقيقة يتغير وجهها الدليل اللغوي: اللفظ والمعنى، للتعبير في علم الاصطلاح عن بنية ثنائية يقترن فيها المفهوم بالمصطلح، فالعنصر اللغوي في أصل نشأته رمز يقوم على ضرب من المواضعة لينوب بحضوره عن إحضار الأشياء المتحدث عنها، في علاقة بينهما، أقصد الرمز اللغوي بالشئ المتحدث عنه، وصفت

(1) الفهري، مرجع سابق، ص 396.

(2) الفهري، مرجع السابق، ص 390.

(3) الفهري، مرجع سابق، ص 390.

بأنها علاقة "حضور لغبية" (1) أو شاهد على غائب. أما المصطلح وقد عُرِفَ قديماً بأنه: "انفلاق قوم على تسمية شيء باسمه بعد نقله من موضوعه الأول لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيرها" (2) وهو تعريف يتضمن الإشارة إلى تغير دلالي يطرأ على الكلمة العامة فيجعلها مصطلحاً ذا دلالة خاصة محددة، فهو أي المصطلح نظام تواصل في تربة نظام تواصل آخر. والمواضعة فيه مضاعفة، وهو شاهد على شاهد غائب (3).

جاء الاهتمام بالمصطلح قديماً وحديثاً لأهميته في الكتابة العلمية، فالمصطلح جزء من المنهج العلمي الذي لا يستقيم إلا إذا قام على مصطلحات دقيقة تؤدي الحقائق العلمية أداءً صادقاً، والمصطلحات كما قيل "مفاتيح العلوم" (4) لا يتأتى فهم العلوم وتطورها، إلا بتحديد مفاهيمها ودلالاتها، عن طريق التخطيط لها وتنسيق عملية توحيدها وضبطها. وقد عُرِفَ حديثاً بأنه اسم قابل للتعريف في نظام متجانس، يكون فيه تسمية حصرية لشيء ما (5)، ويكون منظماً أي في نسق متكامل، يطابق دون غموض فكرة أو مفهوماً. فوضوح المصطلح يرتبط في المقام الأول بوضوح المفهوم الذي يدل عليه، لتحديد دلالاته في إطار نظرية متكاملة، تظهر المصطلحات فيها بوصفها عناصر مكملة للنظرية، مما يعني ضرورة النظر إلى المصطلح في إطار النظرية المتكاملة، يظهر فيها منظماً في نسق متكامل يشغل فيه حيزاً معيناً لا يمكن أن ينوب عنه غيره فيه، أو يُترك شاغراً، أو يظهر المصطلح بمفهومه الدقيق بمعزل عن هذا النسق المتكامل. فالموقع المفهومي ضمن هذا النسق ملحق تمييزي يشير إلى جزء من المعنى المميز للمفهوم. وقد عُدَّ المصطلح حسب مدرسة براغ أسلوباً خاصاً من أساليب اللغة هو

(1) منذر عياشي، مرجع سابق، ص 48.

(2) محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، بيروت: مكتبة لبنان، 1969، ص 86.

(3) عبد السلام المسدي، مرجع سابق، ص 28.

(4) عبد السلام المسدي، المرجع السابق، ص 11.

(5) محمود حجازي، مرجع سابق، ص 12.

الأسلوب الوظيفي، لأن من أهم سمات المصطلح إيصال المفهوم بأبسط الطرق وأوضحها وأكثرها تحديداً.

وأكثر مشكلات المصطلح المعرقة لعملية الإيصال هذه ذات بعد دلالي، وهي تركيبية صرفية تمخضت عنها مشكلات دلالية. وقد تكفلت مؤسسات في العالم العربي بإعداد المصطلح وإعداد معاييرهِ وتوحيده، و محاولة الابتعاد به عن العفوية، وذلك بوضع أصول ضابطة تحكم وضع المصطلح. إلا أن مصطلحاتها ظلت بعيدة عن الاستخدام غير رائجة، وذلك لغياب تمثيل حقيقي للمفهوم، ولعفوية المنهج المقترح لضبط المصطلح. وتأتي هذه العفوية نتيجة ممارسة خاطئة لصناعة المصطلح، فتوليد وتوالد المفردات لا بد أن يخضع لمبادئ وقواعد ومنهجية من شأنها أن تكون علماً مستقلاً هو " علم المصطلح ". وبذهي أن يكون هذا العلم فرعاً من فروع اللسانيات التطبيقية، بل هو أحدثها.

لم يتشكل علم المصطلح علماً إلا في نهاية القرن الثامن عشر، ولم تتحدد معالمه بوضوح إلا حديثاً في سبعينيات القرن الماضي. وقد جاء هذا العلم في الأساس نتيجة تحول منهجي طرأ على المسألة المصطلحية انطلاقاً من استبدال المفهوم الحديث " نظام المصطلحات " بالمفهوم القديم " قائمة المصطلحات"⁽¹⁾، أي أن مصطلحات علم من العلوم ليست مجرد قوائم وإنما هي نظام متماسك من القيم الدلالية، تشغل كل وحدة فيه منزلة خاصة لا يمكن أن يؤديها غيرها. ولم يتمكن هذا العلم من تحقيق هذا التحول إلا بعد نشأة اللسانيات الحديثة. وقد طوّر هذا العلم علماء متخصصون لا في اللسانيات حسب، بل من الفلاسفة.

وقد حدد فيستر (Wuster) مجالات علم المصطلح بطبيعة المفاهيم وتكوينها، والعلاقات القائمة بينها، وطبيعة العلاقة بين المفهوم والمصطلح، وتعريف المفهوم، وخصائص المفاهيم،

(1) عثمان بن طالب، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، الإشكالات النظرية والمنهجية، ص 69.

واختصارات المصطلحات وتدوينها، ومعجمات المصطلحات ومناهج إعدادها⁽¹⁾. وهو معنى كذلك بوضع المصطلحات وإعدادها وتحليلها وتنسيقها، ومعرفة مرادفاتها وتعريفاتها باللغة ذاتها أو بمقابلاتها بلغة أخرى. وكذلك جمع المفاهيم الخاصة بحقل معين من حقول المعرفة ودراسة العلاقات بين هذه المفاهيم، ثم وصف الاستعمال الموجود فعلاً للتعبير عن المفهوم بمصطلح ما أو تخصيص مصطلح معين للمفهوم الواحد.

يمر إعداد المصطلحات بالمراحل التالية: (2)

أولاً: دراسة نظام المصطلحات المعمول به حالياً في حقل معين، أو بعبارة أخرى دراسة الاستعمال الفعلي للمصطلحات في ذلك الحقل، وهي دراسة وصفية.

ثانياً: تطوير نظام المصطلحات، أي تحسين الاستعمال الفعلي للمصطلحات، وهي عملية معيارية. فوضع المصطلحات الدقيقة أمام المفاهيم العلمية هو الأساس في إنتاج المصطلحات المصنفة، وتحديد أنظمة التصنيف، لإعداد المعاجم المتخصصة.

ثالثاً: نشر التوصيات الخاصة بالمصطلحات المعيارية الموحدة التي وضعتها هيئة لها سلطة توحيدية، وتعميم استعمالها.

ويبحث علم المصطلح في الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم، ويحدد علاقاتها القائمة، ويبحث لها عن مصطلحات دالة مميزة، فهو ذو منطلق تزامني (synchronic)، لا يصف الواقع حسب بل يستهدف الوصول إلى المصطلحات الدالة الموحدة متجاوزاً الوصفية إلى المعيارية. وهو علم مشترك بين علم اللغة والمنطق والإعلاميات وحقول التخصص العلمي

(1) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص12.

(2) علي القاسمي، المصطلحية، مقدمة في علم المصطلح، بغداد: دائرة الشؤون الثقافية، 1980، ص35.

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المختلفة⁽¹⁾، يبحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة، كما يبحث في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم. وبهذا يكون فرعاً خاصاً من فروع علم الدلالة، فكلاهما أي علم الدلالة وعلم المصطلح، يدرس العلامات التي تمثل الكلمة أحد أشكالها الشائعة. وكل هذه العلوم تتناول في جوانبها التنظيم الشكلي للعلاقة الدقيقة بين المفهوم والمصطلح.

ومن موارد بناء هذا العلم أيضاً ضوابط التوليد والأثالة والمعجميات بما تضم من جوانب دلالية وصرفية على الخصوص. كذلك ضوابط الترجمة، حين يتعلق الأمر بمصطلحات وافدة من حضارات أخرى، أو بإعداد معجم متعدد اللغات. فهذه العلوم وغيرها من شأنها البحث في المفردات وضبطها معنىً ومبنىً، وضبط وسائل التوليد في اللغة ووسائل نقل المفهوم من لغة إلى أخرى.

يقوم هذا العلم على النظر في المصطلح القائم و التماس إدراكه على نحو تأملي يتيح خطاباً يحيط بمبادئ المصطلحات ومراميها الدلالية وقواعد بنائها وتفكيكها، استناداً إلى النسق اللغوي العام. ومن أهم ما يتناوله⁽²⁾:

أولاً: العلاقات القائمة بين المفاهيم.

ثانياً: الآليات اللغوية التي تتحكم في صوغ المصطلحات.

ثالثاً: البحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية.

يأتي اهتمام هذا العلم بالمفهوم لأنه بناء عقلي، أو صورة ذهنية للشيء المعين، يعد الأساس والمنطلق في عملية الاصطلاح. ولأنه ذهني يُخشى من عدم الاتفاق عليه، مما يستدعي

(1) علي القاسمي، المصطلحية، ص 35 .

(2) علي القاسمي، علم المصطلح، ص 270.

ضبطه بالرمز الدال عليه وهو المصطلح ليتم الإبلاغ عنه بدقة، وضمان دلالة مصطلح واحد عليه .

قد تختلف المفاهيم وأنظمتها من لغة إلى أخرى، ومدلول المصطلح أو المفهوم الذي يعبر عنه يتباين من لغة إلى أخرى. وهذا يؤدي إلى صعوبات شائكة في عملية الاتصال أو تبادل المعلومات. من هنا كان لا بد من توحيد المصطلحات توحيداً معيارياً يبنى على أساس الاتفاق على المفاهيم وأنظمتها؛ أي المعاني بحقولها الدلالية. ويعني التوحيد المعياري للمصطلح تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك بالتخلص من الترادف والمشارك اللفظي وكل ما من شأنه أن يشوش اللغة العلمية⁽¹⁾. وتعتمد درجة وضوح المفهوم على دقة موضعه ضمن نظام المفاهيم، لذلك يحدد موضع المفهوم بعد عملية جمع المفاهيم ووضع المصطلحات لها، ثم تنظم المفاهيم في مجموعات ذات علاقات. وبناءً على العملية الأخيرة يتم إدراك المفهوم وفهم خصائصه وصفاته بشكل نهائي، وتتحدد صلته بغيره من المفاهيم ثم يحدد موقعه بينها. وبعد ذلك يتم وضع المصطلح المناسب له، ويكون هذا المصطلح ذا علاقة دلالية بالمصطلحات الخاصة بمنظومة المفاهيم المشتركة مع هذا المفهوم في مجموعة واحدة. ولتحديد هذا المفهوم بشكل قاطع يتم تعريفه بوصف يشتمل على خصائصه، ويساعد على بيان موقعه ضمن نظام محدد من المفاهيم. وقد اشترط المنطقة في التعريف أن يكون جامعاً مانعاً، يمنع اختلاط المفاهيم، ويقود إلى الهدف الأمثل وهو اقتصار المصطلح الواحد على مفهوم واحد.

تقوم عملية تقييس المصطلح على جانبين: منطقي ولغوي. أما المنطقي فيتناول المفاهيم، أو التصورات الذهنية بالتقييس والتوثيق، ويهتم بالمنظومات المفهومية وتآلفها، ويحدد مكان المفهوم الجديد في حقل المنظومة المفهومية ذات العلاقة، ثم يضع تعريفاً دقيقاً واضحاً يميز

(1) عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، القاهرة: دار الاعتصام، 1986، ط 2، ص 78.

المفاهيم بعضها عن بعض استعداداً للجانب اللغوي من العملية الذي يتناول طرق وضع المصطلح، ودراسة بنية المصطلح الأجنبي إن كان المفهوم مستحدثاً، لعلها تساعد في اقتراح مصطلح مقابل مناسب. وثمة وسائل لغوية ثابتة تلجأ إليها العربية في عملية الاصطلاح هي:

أولاً: الاشتقاق: وهو صياغة لفظة من لفظة أخرى على أن يكون هناك تناسب بينهما في اللفظ والمعنى، وتعد هذه الوسيلة الأكثر إنتاجية وفاعلية في النمو المصطلحي.

ثانياً: المجاز: ويعني الانتقال بالكلمة من معناها الأصلي إلى معنى جديد.

ثالثاً: الترجمة: وتعني نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية بمعناه لا بلفظه.

رابعاً: التعريب: أي نقل اللفظ الأجنبي إلى العربية دون تغيير، ويسمى اللفظ دخيلاً، أو مع تغييرات معينة تتسجم مع النظامين الصوتي والصرفي في اللغة العربية. ويسمى اللفظ في هذه الحالة معرباً، وتسمى هذه الحالة كذلك "الاستعارة" بمعنى استعارة الألفاظ بتغييرات صوتية وصرفية تتسجم مع بنية اللغة المستعيرة وتندمج فيها، ويسهل الاشتقاق منها. ويكثر هذا في لغة المغلوب من لغة الغالب.

خامساً: النحت: وهو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون ثمة تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه.

ولا بد قبل البدء بعملية نقل المصطلح من معاينة الحقول الدلالية في اللغتين، وذلك لتلافي اضطراب الترجمة وفوضى الاصطلاح الذي يلمس بوضوح في اللسانيات العربية. والتعريب من أكثر وسائل نقل المصطلح تداولاً، وهو يقدم مشكلات نظرية إضافة إلى المشكلات المنهجية، فنقل اللفظ لا يعني أبداً نقله منعزلاً عن تمثلاته، لأن هذا سيسهم في أن يقذف بنا في محيط غريب عنا، فنواجه تصادماً قد يفضي إلى تعايش مرحلي أو إلى هيمنة ثقافية.

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

واللغة في كل هذه الطرق لا بد أن تنطلق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها، بدل

الانطلاق من المصطلح بحثاً عن المفهوم، وذلك لضمان توحيد المصطلحات توحيداً معيارياً يبنى

على أساس الاتفاق على المفاهيم وأنظمتها، أي المعاني وحقولها الدلالية، ومن ثم النظر في

المصطلح بهدف توحيده، وذلك بالتخلص من الترادف والاشتراك اللفظي وغيرها من علائق

غير مرغوب فيها تؤدي إلى الغموض والالتباس في اللغة العلمية.

ويعد إنتاج معاجم متخصصة توفر مصطلحات علمية دقيقة، تيسر تبادل المعلومات

ونشر المعرفة العلمية، من أهم أهداف علم المصطلح لإيجاد مجتمع المعرفة القادر على تحقيق

التمتية البشرية. وللوصول إلى هذا الهدف في اللسانيات لا بد من إعادة تنظيم معجم متخصص،

وسد الثغرات فيه بإحياء بنيات اللغة الكامنة، على أن يتم استغلال اللغة الأجنبية مرجعاً نسبياً

للمفاهيم في معاجمنا، للوصول إلى حلول ناجعة لأزمة التشتت والازدواجية في المصطلح

اللساني الذي يشكل إحدى عقبات التفكير العلمي العربي، ويعيقه عن استيعاب ما يستجد من

مفاهيم وبالتالي يعيق مسيرة العلم.

ويتوسل هذا العلم للوصول إلى معجم متخصص بالوسائل التالية⁽¹⁾:

أولاً: تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.

ثانياً: تثبيت موقع كل مفهوم في نظام المفاهيم طبقاً للعلاقات المنطقية بين المفاهيم.

ثالثاً: تخصيص كل مفهوم بمصطلح واضح يتم اختياره بدقة من بين المترادفات الموجودة.

رابعاً: وضع مصطلح جديد للمفهوم عندما يتعذر العثور على المصطلح المناسب من بين

المترادفات الموجودة.

ويكون ذلك باستخدام المبادئ الأساسية التي تحكم وضع المصطلحات، وأهمها:

(1) علي القاسمي، علم المصطلح، ص 381.

الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها، ومبدأ الاقتصاد في اللغة تحقيقاً للسهولة في الأداء، ومبدأ الأخذ بالاستعمال اللغوي وما جرى عليه الاستعمال، واعتماد الأساليب اللغوية: الصرفية والدلالية والتركيبية. والمعجمية المتخصصة هذه مبحث حديث يكون والمعجمية العامة علم المعجم، وتتفرع المعجمية المتخصصة إلى معجمية متخصصة نظرية، وقد اشتهر هذا المبحث في الدراسات اللغوية العربية باسم " علم المصطلح "، ومعجمية متخصصة تطبيقية. موضوع الأولى البحث في المصطلحات، وهي وحدات معجمية متخصصة من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها. وموضوع الثانية البحث في المصطلحات من حيث مناهج تقييسها ومناهج تخزينها، أي وضعها في معاجم علمية أو تخزينها في الحواسيب.

تهتم هذه الدراسة بالمعجمية المتخصصة التطبيقية ، وتحديدًا بالمصطلحات اللسانية من

حيث تقييسها وتخزينها في ستة معاجم متخصصة ، هي :

أولاً: قاموس اللسانيات، لعبد السلام المسدي، 1984 (1).

ثانياً: معجم اللسانية، لبسام بركة، 1985 (2).

ثالثاً: معجم علم اللغة التطبيقي، لمحمد علي الخولي، 1986 (3).

رابعاً: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

1989 (4).

خامساً: معجم المصطلحات اللغوية، لرمزي منير البعلبكي، 1990 (5).

(1) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، 1984، ط1.

(2) بسام بركة، معجم اللسانية، طرابلس: جروس برس، دت، ط1.

(3) محمد علي الخولي، معجم علم اللغة التطبيقي، بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ط1.

(4) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، الرباط: المؤسسة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989.

(5) رمزي منير البعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، بيروت: دار العلم للملايين، 1995، ط1.

سادساً: معجم اللسانيات الحديثة، أعدّه كريم زكي حسام الدين وآخرون، 1997⁽¹⁾.

وسيكون النظر إلى المصطلح في هذه المعاجم من زاويتين. أما الأولى فمنطقية تهتم بالمفاهيم وقدرة المصطلحات على تمثيلها، وقدرة المعجم على وصفها عبر تعريف جامع مانع. بينما ينظر من الزاوية الثانية إلى بنية المصطلح وملاءمته للمفهوم وقدرته على حمله دونما تناقض بين هذه البنية والملاحم التمييزية للمفهوم .

(1) كريم زكي حسام الدين وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة، بيروت: مكتبة لبنان، 1997، ط1.

الفصل الثاني

مشكلات المفاهيم في بناء المصطلح

أولاً: كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد

ثانياً: إطلاق مصطلح واحد على عدد من المفاهيم

ثالثاً: قلة المصطلحات في المعاجم اللسانية

الفصل الثاني

مشكلات المفاهيم في بناء المصطلح

تتجزأ المعاجم المتخصصة لتوحيد المصطلحات، وتصنيفها حسب الحقول التي تنتمي إليها بهدف تحقيق التواصل في إطار التخصص الواحد، بعيداً عن الذاتية التي هي آفة العلم. فطبيعة البحث العلمي تتطلب ثبات المصطلح الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتسمية يتفق عليها، وتعريف يفسر هذه التسمية ويرسخها عبر قصرها على مفهوم واحد، وعزله عن المفاهيم المجاورة له، ووضعه ضمن مجموعة ذات علاقة. غير أن المعاجم اللسانية العربية لم يعتمد قيامها في الغالب، على المصطلح اللساني العربي، وإنما هي معاجم متعددة اللغات أو ثنائية اللغة، مداخلها الأولى باللغات الأجنبية، وتحكم في اختيار المصطلح العربي الذي يقابل الأجنبي إلى أحكام غير ضابطة، مما ألحق بالمصطلح في هذه المعاجم مشكلات كثيرة تظهر عندما نجد المصطلح المقترح لا يؤدي وظيفته في التواصل بين الباحثين داخل التخصص الواحد، ولا يكون هذا ناجماً عن مشكلة في الصحة اللغوية للمصطلح، فقليلة هي المصطلحات غير السليمة لغوياً إذا ما قورنت بمصطلحات أخرى تقتدر إلى الدقة والوضوح في التعبير عن المفهوم، وهما سمتا المصطلح الأساسيتان.

تتجم هذه المشكلات في الغالب عن خلل في احتواء المصطلح للمفهوم، فيكون بعضها دالاً على أكثر من مفهوم، أو ربما اشترك أكثر من مصطلح في الدلالة على المفهوم الواحد، وبعض المفاهيم اللسانية الأساسية لا تجد مصطلحاً يعبر عنها، أو أنها تم التعبير عنها بمصطلحات عديدة غير مناسبة، وغيرها من المشكلات التي سميت في هذا الفصل بمشكلات المفاهيم.

ولأن الدراسة ستتأول المصطلح اللساني في معاجم مخصوصة فسيكون طابعها
سكونيًا (synchronic) وليس تزامنيًا (diachronic) ، دون أن يتعارض هذا مع كون المعجم
قائمًا على تصحيح المعوج وعلى الاستمرار في إضافة الملاحق، فكانت الدراسة من جانب
وصفية، ومن جانب آخر ذات هدف معياري، أي أنها بين تسجيل الواقع وتحديد المعيار.
مشكلات المفاهيم:

يُعرف علم المصطلح بأنه: " العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية
والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها "(1). ومن هذا التعريف يتضح أن لعلم المصطلح محورين
أولهما: المفاهيم العلمية، وثانيهما: المصطلحات اللغوية، ولكي تُضبط المصطلحات اللغوية لا بُدَّ
من أن ينطلق المصطلحي من المفاهيم بعد تحديدها بدقة، ولا يصدر عن المصطلحات نفسها
بوصفها واقعًا لغويًا. وهذا العمل يتطلب إمعان النظر في المفهوم الواحد بشكل يتيح تمييزه عن
المفاهيم الأخرى التي تبدو مماثلة له، وتحديد موقعه ضمن منظومة المفاهيم الخاصة بالحقل
المعين الذي ينتمي إليه (2). فيكون المصطلح الأمثل هو الأقدر على تأطير المفاهيم في إطار
لغوي معين قادر على ضبطها، والإمساك بالعناصر الموحدة لها عبر قوة تجمع ما كان يبدو
مشتتًا. وما لم يتحقق ذلك يكون المصطلح عرضة لأن يستبدل غيره به عند فئة دون أخرى من
الباحثين، مما يشوش عملية التواصل بينهم.

لذلك اهتمت المدارس المصطلحية، وخاصة تلك المتأثرة بأعمال فوستر (Wuster)،
بدراسة المفهوم بوصفه أساس عمل المصطلحي، فمادة عمله من وجهة نظرهم، هي المفاهيم
ودراسة خواصها، قبل المصطلحات والنظر في بنياتها، لدرجة أن فيلبر (Filber)، تلميذ فوستر

(1) علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، بيروت: مكتبة لبنان، 2008، ط1،
ص269.

(2) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة: مكتبة غريب، (د.ت)، ص20.

وخليفته يقول إنه " لا ينبغي أن يغيب عن الذهن أن أي عمل مصطلحي يجب أن يقوم على المفاهيم ويستند إليها، لا على المصطلحات"⁽¹⁾. فقد اعتمد المفهوم أساسًا لجميع الأبحاث المصطلحية، هو وما يتعلق به من خصائص ومنظومات مفهومية تكونت نتيجة للعلاقات المنطقية القائمة بين المفاهيم بعضها ببعض بوصفها عناصر غير لسانية بل منطقية في علم المصطلح.

وقد عرف فيلبر المفهوم بأنه " تمثيل عقلي للأشياء الفردية، وقد يمثل شيئًا واحدًا أو مجموعة من الأشياء الفردية التي تتوفر فيها صفات مشتركة "⁽²⁾. وعرفه ساجر بأنه "أبنية عقلية أو تجريدات يمكن تسخيرها في تصنيف الأشياء وأفراد العالمين الخارجي والداخلي"⁽³⁾. وتعرفه المنظمة الدولية للتقييس بأنه " تمثيل ذهني يُستخدم لتصنيف أفراد العالم الخارجي أو الداخلي عن طريق التجريد بصورة اعتباطية "⁽⁴⁾. وقد أضاف تصنيف آخر بأنه " مجموع الأحكام على شيء ما محورها تلك الأحكام التي تعكس خصائص الشيء الجوهرية "⁽⁴⁾. وغيرها من التعريفات التي تناولت المفهوم وهي جميعًا تشير إلى الصورة الحاصلة في الذهن للأشياء، وإلى أنها توجد قبل الأشياء والذوات، فوجود المفهوم مستقل عن الشيء الذي يمثله وهو موجود قبل الاسم الذي يدل عليه.

وإلى جانب الطبيعة الذهنية التجريدية للمفهوم فثمة تأكيد لطبيعة المفهوم التصنيفية، إذ يشير فيلبر إلى أنه يصنف وفق مجموعات حسب الصفات المشتركة، ويشير تعريف آخر إلى

(1) مصطفى حياذرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، اريد: عالم الكتب الحديث، 2003، ط1، ص25.

(2) على القاسمي، مرجع سابق، ص327.

(3) ج. ساجر، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ترجمة: جواد سماعنة، مجلة اللسان العربي، ع49، 1999.

(*) توصية المنظمة الدولية للتقييس رقم (407)، إبريل 1968.

(4) قُدم اقتراح لتعديل هذه التوصية بسبب كون التعريف الأول عقليًا خالصًا لا يرتبط بالعلوم التجريبية، توصية رقم (407).

ضرورة أن تُبنى هذه الأحكام على خصائص جوهرية للشيء لا بُدَّ من تحديدها كي تساعد على تحديد ماهية الشيء المفرد الذي يمثل المفهوم، وتستخدم كذلك لمقارنة المفاهيم بعضها ببعض، ووضع المصطلحات التي تعبر عنها بدقة، ومن ثم تعريفها، وتصنيفها في منظومات معرفية مفهومية.

وللوصول إلى تسمية مناسبة يخضع المفهوم لعملية ذهنية يسير فيها الذهن من الجزئيات والأفراد إلى الكليات والأصناف ليتكون المصطلح عبر عمليات ذهنية ثلاث، هي: التجريد، والتخصيص، والتعميم⁽¹⁾. أما التجريد فيكون بالتأمل لتحديد الخصائص المسؤولة عن تشابه الأشياء أو تباينها. ويكون التخصيص بتحديد الخصائص الجوهرية التي تكون المفهوم استعداداً لتصنيفه بناءً على هذه الخصائص. ويكون التعميم أخيراً بإطلاق الأحكام على هذه الأشياء من حيث خصائصها والمنظومات المفهومية التي يفترض أن تنتمي إليها. وبهذه العملية الأخيرة تُبنى للعلوم هياكل تنظيمية توزع المفاهيم فيها وفق شبكة من العلاقات يتوصل إليها بعد عمليات تجريد تجعل التعميم ممكناً.

وللمفهوم بُعدان هما: الشمول والتضمن⁽²⁾؛ أما الشمول فبُعد كمي يشير إلى الأفراد الذين ينطبق عليهم ذلك المفهوم⁽²⁾، ومثال ذلك مصطلح الصوت اللغوي (Phoneme) الذي يشير إلى "أصغر وحدة صوتية تتميز عن غيرها بمجموعة من السمات الصوتية قادرة على تمييز كلمتين مختلفتين"⁽³⁾، وهو مصطلح يشمل كل أصوات اللغة، الصامتة منها والصائتة. في حين يشير التضمن، وهو بُعد كيفي، إلى الصفات الجوهرية أو الصفات المرتبطة في ذهن الشخص بذلك

(1) على القاسمي، مرجع سابق، ص 333.

(2) يسمى الفلاسفة الشمول "المصدق" في حين يسمون التضمن "المفهوم" والمفهوم عندهم "تصور".

(2) على القاسمي، مرجع سابق ص 333.

(3) كريم زكي حسام الدين وآخرون، معجم اللسانيات الحديث، بيروت: مكتبة لبنان، 1997، ص 11.

المفهوم، ومثال ذلك مصطلح صوت بياأسناني (interdental) الذي يشير إلى صفة جوهريّة للصوت، وهي أنه ينطق بوضع مقدّمة مستدق اللسان بين الأسنان العليا والسفلى، كما هو الحال في صوت الناء، والذال، والظاء⁽¹⁾. فبعد أن كان مصطلح "الصوت اللغوي" يشمل كل أصوات اللغة صار مصطلح "بياأسناني" يتضمن الناء والذال والظاء فقط.

من الملاحظ أن التناسب بين بُعدي المفهوم: الشمول والتضمن تناسب عكسي، أي أنه كلما ازداد التضمن نقص الشمول، والعكس صحيح، فكلما ازدادت الصفات الجوهرية المكونة للمفهوم، قلَّ عدد الأفراد الذين تنطبق عليهم تلك الصفات.

ولأن المفهوم يحمل المعنى الذي يحتاج إلى درجة عالية من التجريد⁽²⁾، فإن مسألة ضبطه تُعدُّ أصعب مهمة يواجهها المصطلحي، وأكثر مهمة تحتاج منه إلى دقة، لأن مراحل صناعة المصطلح اللاحقة تعتمد عليها، فإذا نجحت هذه المهمة انبنى عليها خطوات لاحقة ذات أساس سليم، وإن لم يكن ذلك فإن الخطوات اللاحقة مهما كانت صائبة فإنها ستشير إلى مفهوم غير دقيق يؤدي في النهاية إلى مصطلح قاصر.

وتُعدُّ هذه المهمة الأصعب لأسباب أخرى منها: تلك الطبيعة الذهنية للمعنى التي تجعل كل لغوي يواجه هذه الطبيعة التجريدية حسب منهجيته، فتتعدد المنهجيات وتتعدّد تبعاً لها طرق ضبط الصورة الذهنية للمعنى، فالبعض يفسرها على أساس نفسي رغم وجود عمليات ذهنية تتحكم بالموقف، ويراها غيرهم مرتبطة بالأشكال اللغوية. فيما يرى آخرون أن الجانب الوظيفي للمفهوم هو الأساس، ويرى غيرهم أنه لا معنى للكلمات بغير السياق، وغيرها من الزوايا التي ينظر إلى المفهوم منها. يضاف إلى ذلك سرعة التطور والتغير في جانب المعنى فالعلوم لا تتفك

(1) سمير استيتيه، اللسانيات: المجال - الوظيفة - والمنهج، أريد: عالم الكتب الحديث، 2008، ط2، ص24.

(2) سمير استيتيه، المرجع سابق، ص 258.

تتطور، وتتغير المفاهيم تبعاً لتطورها، لذلك نجد تسمية المصطلح مضطربة لا في العربية وحدها بل في اللغات جميعاً، فقد يحمل المفهوم تسمية تختلف من مدرسة فكرية إلى أخرى، أو من تخصص علمي إلى آخر، أو من باحث إلى آخر، وأحياناً عند الباحث نفسه في مراحل مختلفة، وذلك لأن مكافئ المصطلح هو المفهوم، وهو ليس شيئاً ملموساً، ومسألة تجريده تبقى مسألة حساسة يصعب الاتفاق عليها إلا بالانطلاق من المفهوم بعد تحديد خصائصه، وخاصة الجوهرية منها التي تساعد على تحديد ماهية الشيء المفرد الذي يمثله، ثم تأتي التسمية لتشير إلى هذه الماهية.

تستخدم هذه الخصائص لاحقاً لمقارنة المفاهيم بعضها ببعض، وتصنيفها في منظومات مفهومية يمكن أن تسمى " الخصائص التصنيفية ". ويتم اختيارها وفق نظرة شمولية لبنية وطبيعة الحقل العلمي الذي تنتمي إليه، وبناءً على موقع المفهوم المعين فيه. فصفة الهمس في صوت السين مثلاً تُعد من الخصائص التصنيفية لأنها وضعت صوت السين ضمن منظومة الأصوات المهموسة، فبعد تأمل عميق لطبيعة الأصوات اللغوية، وملاحظة أنها تنقسم من حيث صفاتها الفيزيائية، إلى أصوات يهتز الوتران الصوتيان أثناء النطق بها، وأصوات أخرى يبقى الوتران الصوتيان أثناء النطق بها من حالة سكون، صنفَت المجموعة الأولى في منظومة الأصوات المجهورة والمجموعة الثانية في منظومة الأصوات المهموسة، ومن ثم فإن صفة الهمس في صوت السين صفة جوهرية بالدرجة الأولى، ولأنها ألحقت صوت السين في منظومة الأصوات المهموسة استحققت أن تكون صفة تصنيفية.

هذه الخصائص الجوهرية هي التي تبرز البعد الكيفي للمفهوم وهو بعد التضمن، لأنها صفات متقومة بذاتها ثابتة وملزمة للمفهوم، وغياها يعني الانتقال إلى مفهوم آخر، فغياب صفة الهمس عن صوت السين يحوله إلى صوت الزاي.

ويظهر ذلك أيضًا في مصطلح حبسة (aphasia) وهو عجز عن الكلام لتلف في مركز الكلام في الدماغ⁽¹⁾. وللحبسة أنواع كثيرة إلا أنها جميعًا تنجم عن تلف في مركز الكلام في الدماغ، ومن أنواعها: الحبسة الإيصالية (Conduction aphasia) "وهي حبسة ذات منشأ عصبي يتسم كلام المصاب بها بكونه نحويًا في الغالب، مع بعض الاضطراب في تسلسل العناصر اللغوية عندما تزداد الجمل تعقيدًا وبصعوبة في القراءة، وبتريديد المتكلم أقوالاً سبق له أو لغيره أن ذكرها، أما القدرة على الفهم فتكون سليمة عادة"⁽²⁾. إن طبيعة الجمل التي ينتجها المصاب بالحبسة الإيصالية تعد صفة جوهرية للمفهوم، لأنها خصيصة ذاتية ثابتة للمصطلح لولاها لاحتل المصطلح أنواعًا عديدة من الحبسة.

وثمة خصائص عرضية خارجة عن ذات المفهوم، ولا تقوم بنفسها لتشير إلى صفة واحدة من صفات الشيء المفرد. ومثالها الخصيصة الأخيرة في مفهوم الحبسة الإيصالية التي تشير إلى القدرة على الفهم عند المصاب التي تكون سليمة عادة، وهذه ليست صفة ثابتة في المفهوم؛ فأحيانًا تكون القدرة على الفهم سليمة وأحيانًا أخرى لا تكون، فليست صفة لازمة للمصطلح. والحبسة الإيصالية تشخص في حال الإصابة بها حتى لو كانت القدرة على الفهم غير سليمة.

ومثال على الخصائص العرضية كذلك مصطلح "التغذية الراجعة" (Feed back) الذي يعني: "إبلاغ المتعلم أن استجابته صحيحة أو خاطئة، وقد تكون فورية أو مؤجلة"⁽³⁾. فإبلاغ المتعلم بصحة أو خطأ استجابته هذه خصيصة جوهرية تحدد ماهية المصطلح، أما كونها فورية أو مؤجلة فهي صفة عرضية لا تقوم بنفسها لتدل على المصطلح.

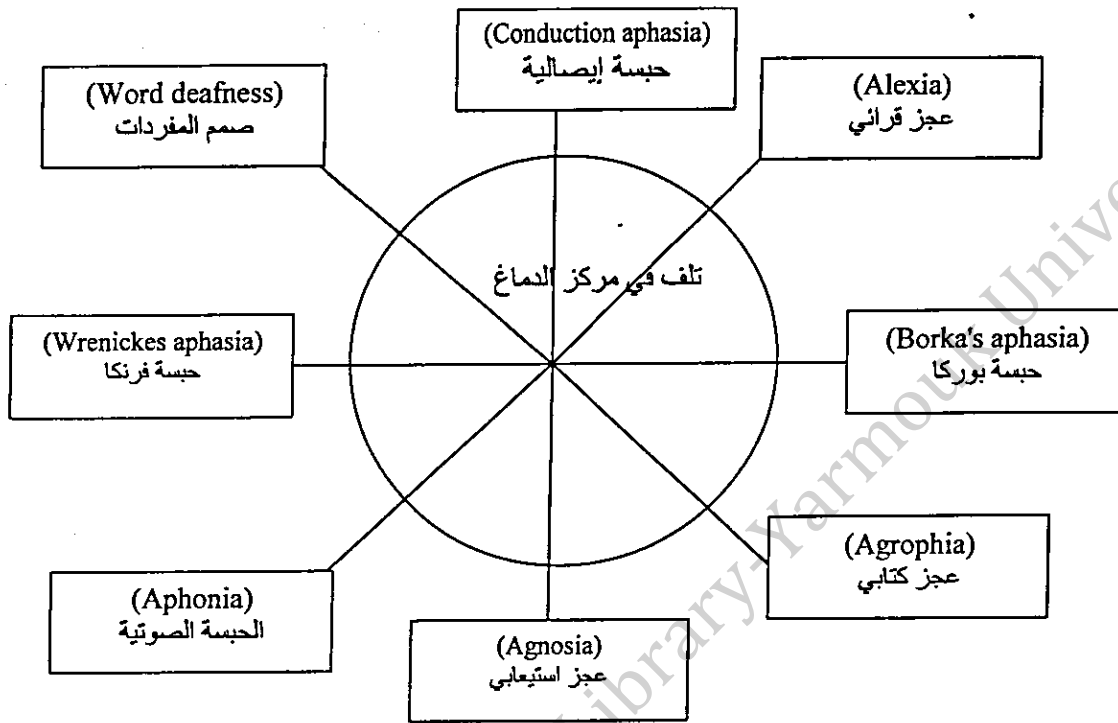
(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص5.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص113.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص42.

وعندما يقف المصطلحي وهو يضع مصطلحاً على خصائص متعددة للمفهوم الواحد، فإنه يعتمد على الخصائص الجوهرية في التسمية. أما الخصائص العرضية فلا تراعى عند وضع المصطلح، وإنما تتم الإشارة إليها في التعريف، ويكون موقعها في التعريف بعد الخصائص الجوهرية التي يفترض أن توضع وفق ترتيب يراعي مركزيتها في المفهوم. وقد راعى بعلبكي هذا في تعريفه لمصطلح الحبسة الإيصالية فوضع القدرة على الفهم، وهي خصيصة عرضية، في آخر التعريف وقدم عليها سائر الصفات الجوهرية.

وتحدد المركزية في المفهوم بناءً على اتصال خصيصة معينة فيه بعلاقة مع خصائص أخرى من مفاهيم أخرى مجاورة في الحقل الواحد، بحيث يدرك العقل تلك العلاقة، فخصيصة العجز الناجم عن تلف في الدماغ في مصطلح الحبسة الإيصالية تعد خصيصة مركزية، لأنها موجودة في مصطلح الحبسة الصوتية، والحبسة الحسية، والعجز الاستيعابي، وحبسة فرنكا، وصمم المفردات وغيرها من أنواع الحبسة، ويوضح ذلك الشكل التالي:



الشكل (1) أنواع الحبسة

وتساعد هذه الخصائص المشتركة التي تربط المفاهيم بعضها ببعض على إيجاد علاقة بينها، وتسمى العلاقة بين المفهومين "منطقية" ⁽¹⁾ إذا اشتملا على خصائص مشتركة. وعليه فالعلاقة بين مصطلح المماثلة الكلية ومصطلح المماثلة الجزئية منطقية لأن المماثلة الكلية تعني: تغير صوت ليمائل صوتاً آخر بشكل كامل، وتعني المماثلة الجزئية: تغير صوت ليمائل آخر في موضع النطق أو كيفية النطق ⁽²⁾. فالمصطلحان كلاهما يشتملان على خصيصة مميزة وهي تغير صوت بتأثير من صوت آخر.

أما إذا كان المصطلحان متجاورين في المكان متعاقبين في الزمان، فتسمى العلاقة بينهما وجودية. ومثال ذلك العلاقة التي تربط صوت الباء الشفثاني وصوت التاء الأسناني، فرغم

(1) علي القاسمي، مرجع سابق، ص 323.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 9.

وجود علاقة منطقية تجمع بينهما، وهي أنهما صوتان لغويان، فإن ثمة علاقة وجودية تجمعهما بسبب تجاور موضعي نطقهما.

والعلاقة التي تربط صوت الصاد بصوت الضاد علاقة منطقية من حيث إنهما يشتركان في صفة الإطباق، وهو ارتفاع مؤخرة اللسان تجاه أقصى الحنك اللين مما يحدث تغيراً في التجويف الفموي محدثاً رنيناً مسموعاً⁽¹⁾. أما العلاقة التي تربط صوت الكاف مثلاً وهو صوت طبقي بصوت القاف وهو صوت لهوي، فعلاقة وجودية بسبب قرب المخرج.

وتشكل المفاهيم المرتبطة معاً بعلاقات مختلفة، منطقية أو وجودية، نسقاً مفهوماً يسهل الوقوف فيه على علاقات كل مفهوم مع المفاهيم الأخرى التي تتألف منها تلك المنظومة. وتتجلى قيمة كل مفهوم ودوره من المكانة التي يحتلها مفهومه داخل البنية المفهومية للحقل المعين، فليست كل الكلمات في الحقل الواحد ذات وضع متساوٍ، وإنما هناك كلمات أساسية وأخرى هامشية. أما الكلمات الأساسية فهي تلك التي تتحكم في التقابلات الهامة داخل الحقل، وتكون عادة ذات وحدة معجمية واحدة، ولا يتقيد مجال استعمالها بنوع محدد أو ضيق من الأشياء⁽²⁾. ومثال ذلك كلمة " دلالة "، فهي كلمة أساسية في حقل علم الدلالة، ولا يتقيد مجال استعمالها بنوع محدد من الأشياء؛ فهناك مصطلحات كثيرة مرتبطة بها من مثل: ابتكار دلالي، وذاكرة دلالية، وتكامل دلالي وسمات دلالية... الخ.

إن لا يقوم الحقل المعرفي إلا وفق معايير منطقية تحدد علاقات المفاهيم بعضها ببعض، لتكون معاً منظومات مفهومية. والعقل الإنساني يميل في طبيعته إلى جمع الكلمات في مجموعات وتصنيفها، والبحث عن العلاقة التي تجمع أجزاء هذه المجموعة أو تلك حتى يتسنى

(1) كمال بشر، علم الأصوات، القاهرة: دار غريب، 2000، ص 302.

(2) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، القاهرة: عالم الكتب، 1993، ط4، ص 95.

فهمها، ووضع قوانينها ثم الحكم عليها. فالمعاني لا توجد منعزلة إحداها عن الأخرى في الذهن الذي يميل دائماً إلى جمع الكلمات واكتشاف عرى جديدة تجمع بينها، وإنما تثبت الكلمات في الذهن دائماً بعائلة لغوية⁽¹⁾، حتى لقد عرف ليونز الكلمة بأنها محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى داخل الحقل الواحد⁽²⁾.

ولكي يتمكن المصطلحي من تسمية مفهوم ما فإنه يلجأ أول الأمر إلى تحديد موقعه في المنظومة المفهومية للميدان المعرفي الذي ينتمي إليه. وبناءً على العلاقات المنطقية والوجودية القائمة بين تلك المفاهيم، يمكن التحدث عن منظومات مفهومية منطقية، ومنظومات مفهومية وجودية، ومنظومات مفهومية مختلطة. وإذا ما أغفل المصطلحي هذا في سعيه للوصول إلى تسمية المفهوم وعزله عن منظومته فإن ذلك سيؤدي إلى إحداث انقطاع بينه وبين المصطلح الذي يعبر عنه، أي حدوث تباين بين لفظ المصطلح، الذي اعتمد في أثناء تسميته على عزله عن بنيته المفهومية، وبين مضمونه الحقيقي، أي مفهومه، ليصير المصطلح الواحد قابلاً للدلالة على مفاهيم متعددة، والمفهوم الواحد قابلاً لمصطلحات متعددة، لذلك كان لا بُد من تنظيم المعرفة، وليس تنظيمها إلا تصنيف مجموعة التصورات تحت حقل واحد تتشابه أفراده وتتربط ويتعلق بعضها ببعض، فتتشكل في نسق تصنيفي يجعل التفكير ممكنًا.

ولقد أفرز نمط التفكير هذا ما يسمى بنظرية الحقول الدلالية التي نقول بأنه: لكي نفهم معنى الكلمة فلا بُد من أن نفهم كذلك مجموعة الكلمات المرتبطة بها دلاليًا⁽³⁾، عبر جمع

(1) ج. فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950، ص333.

(2) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص79.

(3) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص79.

الكلمات التي تخص حقلاً معيناً، والكشف عن صلاتها الواحدة منها بالأخرى وصلاتها بالمصطلح العام. ويتفق أصحاب هذه النظرية على جملة من المبادئ، أهمها⁽¹⁾:

1- ليس ثمة وحدة معجمية لا تنتمي إلى حقل معين، مما يشير إلى ضرورة جمع الكلمات في معاجم متخصصة، تتحكم المنظومات المفهومية في ترتيبها، وليست معاجم مرتبة ألفبائياً تنشئت فيها كلمات الحقل الواحد.

2- عدم وجود وحدة معجمية عضو في غير حقل.

3- لا يصح إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمات، فأفضل طريقة لفهم معنى الكلمة هو وجودها في التركيب الذي يسهم في إبراز معناها، ويجعلها متباينة عن تلك التي تبدو مشابهة لها.

4- ضرورة دراسة المفردة في تركيبها النحوي.

وتقسم الحقول المعرفية بناءً على هذا النظر إلى أنواع ثلاثة، هي⁽²⁾:

1- الحقول المحسوسة المتصلة، ويمثلها نظام الألوان في اللغات.

2- الحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة.

3- الحقول التجريدية، وإليها تنتمي المصطلحات اللسانية، وتمثلها ألفاظ الخصائص الفكرية،

ويُعد هذا الحقل أهم من الحقلين المحسوسين نظراً للأهمية القصوى للغة في تشكيل التصورات التجريدية.

ولأن معنى الكلمة عند اللغويين أصحاب هذه النظرية هو محصلة علاقاتها بالكلمات

الأخرى، فإنهم يهتمون ببيان أنواع العلاقات داخل كل حقل وهي عندهم:

(1) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 79.

(2) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 106.

أولاً: الترادف: وهو حسب ابن جني " تعادي الأمثلة وتلاقي المعاني "⁽¹⁾. وهي تضمن من جانبين، فـ (أ) و (ب) يكونان مترادفين إذا كان (أ) يتضمن (ب)، و (ب) يتضمن (أ).

أ ب و ب أ

أي أن التعبيرين يكونان مترادفين في لغة ما إذا أمكن تبادلهما في السياقات جميعها في لغة معينة دون تغيير القيمة الحقيقية للتركيب أو الجملة. ولا بُدَّ أن تكون الكلمتان منتميتين إلى نفس النوع الكلامي. ومثال ذلك مصطلحا " حبة فرنكا " و " الحبة الطليقة " فكلا المصطلحين تسمية لمفهوم واحد يعني مرضاً من أمراض الكلام، شخصه العالم الألماني فرنكا، يحدث نتيجة تلف في النصف الأيسر لكرة المخ دون إحداث شلل في النصف الأيمن من الجسم. ومن أعراض هذا المرض الكلام السريع السهل الذي لا ينقل سوى معنى هزيل، أو لا ينقل معنى على الإطلاق، كما أن المريض لا يفهم ما يُقال له ويخطئ في استخدام الكلمات الكثيرة ⁽²⁾. فقد سميت هذه الحالة باسم العالم الذي شخصها في المصطلح الأول، واختار واضع المصطلح الثاني إحدى السمات التمييزية للمفهوم التي تشير إلى قدرة المصاب على الكلام السريع السهل حتى لو كان لا ينقل معنى مهماً؛ فسمّاها " حبة طليقة "، فالمصطلح الأول يتضمن المصطلح الثاني والعكس صحيح. ومن الممكن أن يستبدل المصطلح الأول بالمصطلح الثاني والعكس صحيح، مع أن اللغويين يجمعون على إنكار الترادف التام، ويرون أن لكل كلمة من كلمات الترادف معنى مختلفاً تؤديه ⁽³⁾، فما دامت الكلمات مختلفة صوتياً فلا بُدَّ أن تكون معانيها مختلفة كذلك، وتكون الكلمتان مشتركتين في الصفات التمييزية الأساسية ومختلفتين في ميزة أو ميزات أخرى،

(1) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، د. ت، ج 4، ص 1128.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 133.

(3) فنديس، مرجع سابق، ص 145.

وبالتالي لا يمكن تبادلها في الجملة إلا بشكل جزئي⁽¹⁾، إلا أن هذا لا ينطبق على المثال السابق لأنه من باب إطلاق تسميتين على مفهوم واحد.

ثانياً: الاشتغال: تُعد علاقة الاشتغال من أهم العلاقات في السيمانتك التركيبية⁽²⁾، ويختلف عن الترادف في أنه تضمن من طرف واحد، فـ (أ) يكون مشتملاً على (ب) حين يكون (ب) أعلى في التقسيم التصنيفي. وعلى هذا فعلم المعجميات (Lexicography) "وهو علم وضع المعاجم على اختلاف أنواعها، ويهتم بتحديد دلالات الكلمات إلى جانب بيان كيفية نطقها وطريقة هجائها وكيفية استعمالها، واشتقاقها، وغير ذلك من المعلومات التي يحتاجها مستعمل اللغة"⁽³⁾، يتضمن علم المفردات (Lexicology) الذي يهتم بدراسة الكلمات المفردة ومعرفة أصولها واشتقاقاتها ودلالاتها القديمة والحديثة وكيفية استعمالها، والظواهر المتصلة بها مثل الترادف وتعدد معاني اللفظ والتضاد وغيرها، ويُعد أساساً هاماً للمشغل بعلم المعجميات " (4) أي أن اللفظ الأخص وهو علم المعجميات يتضمن اللفظ الأعم وهو علم المفردات، وذلك استناداً إلى المفهوم لا إلى اللفظ، فعلم المعجميات يحتوي على صفات علم المفردات كلها مضافاً عليها فصول نوعية خاصة به، فإذا فرضنا أن (أ) هو علم المعجميات و (ب) هو علم المفردات فسيكون

أ ٭ ب و ب أ

(1) أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 228.

(2) أحمد مختار، مرجع السابق، ص 99.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص 81.

(4) معجم اللسانيات الحديثة، ص 81.

لأنه وبالنظر إلى المفهوم، فالخصائص التمييزية لعلم المعجميات غير متضمنة في علم المفردات، بينما يتضمن علم المعجميات كل خصائص علم المفردات، من هنا كان اللفظ الأخص أشمل من اللفظ الأعم⁽¹⁾.

ومثال ذلك أظهر في مصطلح الوحدات اللسانية (Linguistic Units) الذي يعني الوحدات التي يحلل على أساسها نظام لغة من اللغات⁽²⁾ المتضمن في مصطلح (Linguistic Taboos) أي المحظور من الكلمات⁽³⁾، فالكلمات المحظورة هي وحدات لسانية تتضمن مفهوم الوحدات اللسانية بكل خصائصه التمييزية الجوهرية منها والعرضية، وتزيد عليه خصائص نوعية من مثل أن المتكلم يشعر بالحرج أو بالخوف عند النطق بها، من هنا كان المحظور متضمناً لمفهوم الوحدات اللسانية.

ومن التضمن نوع أطلق عليه اسم "الجزئيات المتداخلة"⁽⁴⁾ (Overlapping segments)، ويعني هذا المصطلح مجموعة من الألفاظ، كل لفظ منها متضمن فيما بعده، ومثال ذلك مصطلح "صوت لغوي" المتضمن في مصطلح "وحدة لسانية" المتضمنة في مصطلح "جملة نحوية" المتضمنة في مصطلح "نص".

ثالثاً: علاقة الجزء بالكل: تشبه هذه العلاقة علاقة الاشتمال في وجود فكرة التضمن، إلا أن (أ) في هذه العلاقة يكون جزءاً من (ب) وليس نوعاً منه، ومثال ذلك في مراحل نطق الأصوات اللغوية جميعاً، فالمرحلة الواحدة جزء من عملية النطق لكنها ليست هي عملية

(1) عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، الكويت: 1977، ص 71.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 84.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص 83.

(4) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 99.

النطق، فاعترض الهواء الجزئي في نطق صوت الفاء ليس هو صوت الفاء وإنما هو جزء من عملية النطق به.

رابعاً: الضدية: وتعني التقابل، وهو عند المناطقة " النقيض " واللفظان المتضادان لا يمكن أن يصدقا معاً، أو يكذبا معاً، فهما لا يجتمعان، ويقسم الكلام وفق هذه العلاقة بحسم دون أي قبول للتدرج، فالجملة إما أن تكون نحوية أو غير نحوية، ولا يمكن وصف ذلك بـ (كثيراً) أو (قليلاً) أو (إلى حد ما). والصوت إما أن يكون مجهوراً أو مهموساً.

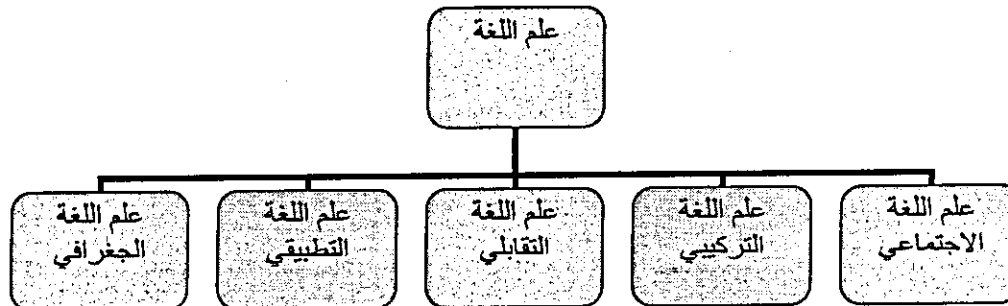
خامساً: التناقض: وهو عدم التضمن من الطرفين، (أ) لا يشتمل على (ب) و (ب) لا يشتمل على (أ)، ويشبه التناقض التضاد في اشتماله على فكرة النفي وهو عدم التضمن من الطرفين.

أ ⊄ ب ب ⊄ أ

فـ (أ) متعارضة مع (ب) ليس لأنهما نقيضان، وإنما لأن إثبات شيء معين يعد نفياً للأشياء الأخرى، وذلك مثل علوم اللغة المختلفة في الشكل التالي:

شكل (2)

أقسام علم اللغة



فإذا قيل هذا هو علم اللغة التقابلي فهذا يعني انه ليس علم اللغة الجغرافي أو الاجتماعي

أو التركيبي أو التقابلي أو التطبيقي⁽¹⁾.

ويظهر ذلك بوضوح في علاقة صوت السين والفاء والشين، والجيم، فكلها أصوات لغوية لكنها متباينة؛ لأن معنى أن يكون الصوت (سيناً) أنه ليس (فاءً) أو (شيناً) أو (جيماً) وهكذا.

إن الاهتمام بهذه العلاقات المحتملة بين الألفاظ في الحقل المعرفي المعين يساعد كثيراً في بناء هيكل تنظيمي للعلوم. وقد قاد هذا النظر إلى التفكير في عمل معاجم متخصصة تضم مفردات الحقل الواحد، وتقوم فيه المفردات على أساس تعريف تسلسلي، بهدف تنظيم المعرفة العلمية وتطويرها، بتحليل الحقل المعجمي القائم على بيان العلاقات بين الكلمات والتمييز بين الكلمات الأساسية والكلمات الهامشية داخل الحقل، فالكلمة الأساسية هي تلك التي تدخل في علاقات عديدة ومتنوعة مع باقي كلمات الحقل، أما الهامشية فعلاقاتها محدودة.

إن هدف المعاجم المتخصصة هو ضبط المصطلح على نحو دقيق. ولا يتحقق ذلك إلا بتعريف صارم يعين مفهوم المصطلح. ومن الممكن الرجوع إليه في حال تعدد الاستعمالات، لأنه من غير المناسب النظر إلى المصطلح على أنه يمثل تعريفاً للموضوع الذي يحتمله، مع أن الأصل أن تكون الكلمة ذاتها بمنزلة الحد تتجلى بخصتي المنع والجمع، ولها سلطة ذهبية تكون فيها مطابقة لمفهومها، انطلاقاً من المفهوم الذي يعد أساس التعريف وغايته، والتلازم بينهما من فصيلة التلازم بين أداة إجرائية ومحتوى عقلي⁽²⁾. لكن العلاقة التي تربط المفهوم اللساني

(1) انظر: Dived Crystal, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Blackwell, 3rd edition 1991, p. 22.

(2) بشير التهالي، تعريف المصطلح في الفكر اللساني العربي أسسه المعرفية وقواعده المنهجية، بيروت: دار الكتب العلمية، 2007، ط 1، ص 93.

بمصطلحه ليست علاقة عقلية أو طبيعية يستطيع العقل أن يدركها بمجرد ذكر المصطلح. ولكنها علاقة وضعية مرتجلة، ولا وجود لرابط منطقي أو طبيعي بين المفهوم والمصطلح، إلا التواضع والاستخدام، مما يجعل مسألة حصر المفهوم في المصطلح مسألة غاية في الأهمية. فالعقل لن يتمكن من إدراك العلاقة مما يستدعي تعريفاً دقيقاً يتم فيه شرح المفهوم بتحديد مكوناته الدلالية التي من المفروض ألا تجتمع في كلمة أخرى سوى هذا المصطلح وإلا كان اللفظان مترادفين.

والتعريف وصف فوق لغوي يهدف إلى بيان العلاقة بين وجهين: أحدهما لفظ، والآخر مفهوم، للوصول إلى تأكيد ثبوت الوجه الأول تماماً كما هو الوجه الثاني ذو المدلولات الكامنة. وترجع أهمية التعريف في مجال المصطلحات إلى أن المصطلح الواحد يتحدد دلالاته بين مصطلحات التخصص الواحد، أي عن طريق مكانته بين المصطلحات الأخرى وعلاقته بها. وقد أنيطت هذه المهمة الأساسية بالتعريف انطلاقاً من موقعه الواصل بين المفهوم والمصطلح. ولا يكون ذلك بمجرد تلميح أو تقديم مرادف للمصطلح بل، يكون بذكر جنس المعرفة مجموع الصفات التي تكون مفهوم الشيء مميزاً مما عداه،⁽¹⁾ فالتعريف والمصطلح يعبران عن شيء واحد، أحدهما موجز، والآخر مفصل، لذلك سمي التعريف بالقول الشارح⁽²⁾.

وللشرح طرق بعضها أساسي وبعضها الآخر مساعد، والغاية منه تجلية المعنى وليس تقديمه؛ لأن تقديم المعنى يجب أن يتم بالطرق الأساسية. والمعجم المتخصص يحتاج إلى هذه الطرق جميعاً بسبب تلك العلاقة التي تربط المصطلح فيه بالمفهوم التي تحتاج من حيث إنها

(1) عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، ص 75.

(2) عبد الرحمن بدوي، المرجع سابق، ص 75.

موجهة إلى الباحث المتخصص، إلى تجلية جوانبها الكثيرة، وتوضيح دورها في النظرية اللغوية على نحو صارم.

وقد انقسمت المعاجم محل الدراسة في عملية ربط المفهوم بالمصطلح، إلى قسمين: الأول يضم مجموعة المعاجم التي قدمت تعريفاً للمصطلح وهي: معجم علم اللغة التطبيقي لمحمد علي الخولي، ومعجم اللسانيات الحديثة لكريم زكي حسام الدين وآخرين، ومعجم المصطلحات اللغوية لرمزي البعلبكي. أما القسم الثاني فقد اختار أصحابه ألا يعرفوا واكتفوا بإحلال نظير عربي للمصطلح الفرنسي أو الإنجليزي. وهذه المعاجم هي: معجم اللسانية لبسام بركة، وقاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، والمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

تعد الطرق الأساسية لتقديم المعنى أهم وسائل شرح المعنى. وكلما أمكن الجمع بين أكثرها في المدخل الواحد كان أفضل. وتتضمن التعريف بالماهية، الذي نقول عنه المنطقة إنه: "مجموع الصفات التي تكون مفهوم الشيء مميزاً عما عداه" (1) ويكون ذلك بتعيين الجنس العام الذي ينتظم فيه اللفظ المعرف، وتخصيص ما يميزه عن غيره من الجزئيات المشاركة له في الانتماء. ويكون تعيين الجنس بتحديد ماهيته، كما فعل معجم اللسانيات الحديثة في تحديد مصطلح اللواصق بأنها "صوت أو مجموعة من الأصوات تمثلها حروف تضاف إلى الكلمة فتغير معناها ووظيفتها" (2). فقد وصف المفهوم وصفاً شكلياً فحدد ماهيته بأنه صوت أو مجموعة من الأصوات، ولم ينظر إلى الجانب الوظيفي له، لأنه لو فعل لحدد ماهيته بأنه مورفيم. ويكون الفصل بتمييزه عن بقية الأنواع الداخلة تحت الجنس، أي بقية أصوات اللغة.

(1) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 75.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 134.

وقد فصل معجم اللسانيات الحديثة مجموعة الأصوات بأنها "تضاف إلى الكلمة"؛ فهي ليست جزءاً من بنية الكلمة وإنما تضاف إليها فتغير معناها أو وظيفتها.

لقد وضع العلماء منذ أرسطو شروطاً للتعريف الجيد وأضاف إليها المحدثون شروطاً أخرى توصلوا إليها بالممارسة والتجربة الفعلية ومن أهمها⁽¹⁾:

الإيجاز: وذلك رغبة في توفير الحيز المكاني، وفي ألا تبدد الكلمات، وألا يستخدم في الشرح ما يمكن الاستغناء عنه، فالإيجاز القدرة على التحليل والفهم ينبغي أن يتمتع المعجمي بقدرة على الشرح بإحكام مع براعة في الإيجاز، ومثال ذلك مصطلح ترميز (encoding) الذي يعرفه الخولي بأنه: "تحويل المفاهيم إلى رموز صوتية أو كتابية".⁽²⁾ فقد بدأ ببيان جنس المفهوم وهو عملية نقل للمفهوم من حالة إلى حالة فاختر المصطلح (تحويل)، وحدد العملية بالتحويل إلى رموز صوتية أو كتابية، دون أن يضيف أي كلمة زائدة. وكذلك في تعريفه لمصطلح (substratum) الذي يسميه لغة مغلوبة يقول: "لغة تتهقرت أمام تأثير لغة أخرى"⁽³⁾ وأمثلة ذلك كثيرة عنده. أما معجم اللسانيات الحديثة فقد كان في تعريفه أبعد ما يكون عن الإيجاز، إن لم يكن إلى الإطناب أميل، فالصفحة عنده تكاد تنقسم لتعريف مصطلحين، وأحياناً لا تكفي لتعريف المصطلح الواحد، وقد أبعد كثيراً عن تعريف المصطلح تناوله لجزيئاته بإسهاب واضح، وذكره معلومات موسوعية عن أحداث تاريخية أو شخصيات لها علاقة بالمصطلح. أما البعلبكي فكان أقل منه إسهاباً إلا أن تعريفاته لا تخلو من عبارات زائدة كان أولى به أن يستغني عنها، فهو في كثير من تعريفاته يبدأ قائلاً: "مصطلح يطلق على". وفي هذا هدر للمساحة ونشئت لتركيز الباحث.

(1) احمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، القاهرة: عالم الكتب، 1998، ط 1، ص 123.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 36.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 118.

وفي تعريفه مصطلح (agnosia) الذي يسميه عمه يقول: "بأنها عدم قدرة المرء على تأويل المثيرات الحسية كالمرئيات في العمه البصري والمسموعات في العمه السمعي، وهذا من باب علم اللغة العيادي" ⁽¹⁾ كان موجزاً بعض الشيء، لكن إيجازه هذا جاء مغللاً، فلم يوضح حقيقة هذا المرض وعما ينتج، وما هي أعراضه... الخ

أما المسدي فيضع نظائر عربية لمصطلحات فرنسية في معجمه دون تعريف، من مثل (Zulu) الذي يسميه "الزولية" و (saho) الذي يسميه "الساھوية" ومصطلح (hypostase) الذي يسميه "تقنيم" وغيرها من المصطلحات المبهمة.

إن من أهم شروط التعريف أن يكون واضحاً فلا يفسر اللفظ بغامض، ولا يعرف بما لا يعرف، والأمثلة المخلة بهذا الشرط كثيرة في المعاجم محل الدراسة، فالخولي في تعريفه للمتمم أو المفافئ يقول "شخص فيه عيب التمتة أو الفافاء" ⁽²⁾ دون تحديد لماهية التمتة أو الفافاء، مع أن شرح هذه الكلمات كان أساساً في تعريف المدخل. وكذلك يفعل البعلبكي في تعريفه لمصطلح (semiotics) الذي يسميه علم السيماء، إذ يقول: "هو دراسة أنظمة السيماء الطبيعية منها والمصطنعة" ⁽³⁾ دون أن يوضح المقصود بالسيماء. ومن ذلك تعريفه لمصطلح (opacity) الذي يسميه (كُمدة) ويقول بأنه: "كون الكلمة كمداً" ⁽⁴⁾. وفي هذا تفسير للفظ الغامض بلفظ غامض آخر.

ومن شروط التعريف كذلك تجنب الدور؛ ويعني هذا تعريف (أ) بذكر (ب) وتعريف (ب) بذكر (أ)، فكان (أ) عرفت بذكر (أ)، والقاعدة تقول لا يمكن تعريف كلمة بنفسها أو بإحدى

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 36.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 117.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 447.

(4) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 347.

مشتقاتها إلا إذا كان المدخل مركباً⁽¹⁾. ولكن أمثلة ذلك كثيرة ومثاله في التعريف الخولي السابق للمتمم والمفأى، وهو شخص فيه عيب التمتمة أو الفأفة، فالمدخل لم يكن مركباً بل هو كلمة مفردة، ومع ذلك دخلت مشتقات المدخل في التعريف، وكذلك في تعريفه لمصطلح (improvisation) الذي يسميه ارتجالاً، يقول: "أن يرتجل الطلاب كلاماً في حوار حول موضوع جدلي يثيره معلم اللغة يحث الطلاب على التدريب الشفوي"⁽²⁾. وفي تعريفه لكلمة (spool) التي يسميها بكرة يقول: "بكرة جهاز العرض أو المسجل"⁽³⁾، وفي تعريف البعلبكي لمصطلح كُمد، وغيره كثير.

أما إذا كان المدخل مركباً فيجوز أن تدخل كلمة من المدخل في التعريف هي أو إحدى مشتقاتها، فالخولي في تعريفه لمصطلح حبسة يقول: "هي عجز عن الكلام نظراً لتلف في مركز الكلام في الدماغ". أما في تعريفه لسائر أنواع الحبسة فإنه يبدأ قائلاً: حبسة، ومثال ذلك تعريفه مصطلح (conduction aphasia) الذي يسميه حبسة توصيلية حيث يقول: "حبسة سببها تلف في الاتصالات العصبية بين منطقة بروكا ومنطقة فرنكا في الدماغ..... الخ"⁽⁴⁾.

ينبغي تجنب الإحالة على مجهول في التعريف. ويشبه هذا الدور الناقص في أنه يحيل على كلمة لا يعرفها مستخدم المعجم، وإذا ما أراد أن يتحقق من معناها بالعودة إلى نفس المعجم فلن يجدها، لذلك كان لزاماً على المعجمي أن يوضح معاني الكلمات التي تبدو غريبة في تعريفه، أو أن يضمنها معجمه ويحيل عليها. ومن هذا في معجم الخولي تعريفه لمصطلح (shock language) الذي يسميه لغة الصدمة ويقول فيه: "لغة تستخدم لامتناس صدمة متعلم

(1) احمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 124.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 53.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 114.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 21.

اللغة الأجنبية وتعويدده على التكيف مع مستلزمات تعلم اللغة الأجنبية، وعادة تكون لغة الصدمة اصطناعية مثل لغة الاسبرانتو⁽¹⁾ دون أن يشرح كلمة الاسبرانتو في التعريف، ولم يخصص لها مدخلاً في معجمه. وفي تعريفه لمصطلح (synthesis exercise)⁽²⁾ الذي يسميه تمرين الدمج، يحيل على مصطلح (integration exercise)⁽³⁾ الذي يسميه تمرين الدمج كذلك، دون تعريف، فقد أحال المجهول على مجهول، مع أن القاعدة تقول إن المجهول لا يعرف بمجهول، والمعلوم لا يعرف بما كان أدنى منه رتبة في العلم. ثم إن إحالة القارئ إلى مادة أخرى في المعجم يبدد وقته وطاقته وتركيزه. وهذا منافٍ للأساس الذي وضع المعجم عليه، وهو إسعاف الباحث بتوضيح المصطلح مع الحفاظ على وقته وجهده.

وللحفاظ على تركيز الباحث، ينبغي أن يراعي المعجمي النوع الكلامي للكلمة المعرفة، فتعريف الاسم يجب أن يبدأ باسم، وثمة مواضع كثيرة في المعاجم التي تعرف المصطلحات أخل فيها بهذا الشرط. ففي تعريف معجم اللسانيات الحديثة لمصطلح الصوت الشفوي الأسناني يقول: "عندما تلامس الشفة السفلية الشفة العلوية، ويكون الصوت الناشئ شفوياً في مثل صوت الباء والميم، أما إذا لامست الشفة السفلية الأسنان العليا يكون الصوت شفوياً أسنانياً مثل صوت الفاء"⁽⁴⁾. وقد أخل هنا بشرط الإيجاز، بعد أن أدخل المعلومات بعضها ببعض، مع العلم بأن المدخل مخصص للصوت الشفوي الأسناني، فربما اكتفى مستخدم متعجل للمعجم بما كتب في بداية التعريف واعتمده تعريفاً للصوت الشفوي الأسناني، ناهيك عما في هذا من هدر للكلمات والمساحة، فالسطر الأول وبعض الثاني في التعريف خارج عن تحديد ماهية المدخل، وقد بدأ

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 109.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 119.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 56.

(4) معجم اللسانيات الحديثة، ص 74.

في تعريف المدخل وهو (صوت شفوي أسناني) بالعبرة التالية: "إذا لامست الشفة العليا الشفة السفلى". وهذا وصف لا ينطبق على الصوت الشفوي الأسناني .

وفي تعريف الخولي لعلم الإحصاء اللغوي (language statistics) يقول: " هو استخدام العمليات الإحصائية لدراسة أصوات اللغة ومفرداتها وتراكيبها وأساليبها من حيث الشبوع والتتابع والتوزيع والاحتمالات المختلفة " (1) دون تحديد لعملية الاستخدام، فهو ليس مجرد استخدام للعمليات الإحصائية، وإنما هو علم يقوم على وصف الظاهرة اللغوية وصفاً إحصائياً ، ويفسرها في ضوء المفاهيم الإحصائية.

وفي الصناعة المعجمية الحديثة يراعى عدد المعرف . ولكننا نجد نقيص ذلك في بعض المعاجم التي تعرف المفرد بصيغة الجمع، والجمع بصيغة المفرد كما فعل الخولي في تعريف مصطلح (authentic model) الذي يسميه " نموذج أصيل " إذ يقول: " هي كلمات أو جمل أو نصوص مسجلة على شريط تسجيل بصوت ناطق أصلي باللغة المنشودة... الخ " (2). لقد عرف مصطلح نموذج أصيل وهو اسم مفرد بكلمات ونصوص وجمل، وهي جميعاً جموع، وقد كان من المناسب أن يسميه؛ نصاً لأن كلمة نص تتضمن الجملة والكلمة.

ويعرف البعلبكي مصطلح (argot) الذي يقترح له تسميات كثيرة من ضمنها "رطانة " بأنه: " مجموعة المصطلحات والتعابير التي يستخدمها أهل مهنة بعينها دون غيرها ". (3) هل هي مجرد مجموعة من التعابير والمصطلحات دون نظام خاص بها؟ أم أنها لهجة متفرعة من اللغة؟ التعريف لا يوضح شيئاً من هذا. لكن الثابت أنها ليست مجرد مجموعة مصطلحات، بل هي لغة، أو على الأقل لهجة ذات طبيعة خاصة بجماعة من الناس.

(1) محمد على الخولي، مصدر سابق ، ص 6

(2) محمد على الخولي، مصدر سابق، ص 9.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 56.

ومن شروط التعريف وصف الشكل الخارجي للأسماء المادية، والإشارة إلى وظيفتها وخصائصها المميزة التي تعد خصائص أساسية. ولا بد في حال وجود خصائص متفاوتة الأهمية أن يُبدأ بالخصائص الجوهرية قبل العرضية. وهذا ما لم يراعِه الخولي في تعريفه لمصطلح (chalkboard) الذي يسميه "سبورة"، إذ يقول: "إحدى الوسائل البصرية المعينة في التعليم، ويمتاز عن سواه من الوسائل المعينة من حيث سهولة استخدامه وتوفره في كل غرفة صف" ⁽¹⁾ دون أن يقدم أي إشارة إلى شكله الخارجي، مع أنه اسم مادي، ويحتاج إلى وصف حتى لو كان معروفاً للجميع. وليس هناك ضرورة لوجوده في معجم متخصص، إلا أن المعجمي اختاره ليكون ضمن مصطلحاته اللسانية. ولا بد أن يلتزم بشروط تعريف الأسماء المادية من وصف لشكلها الخارجي والإشارة إلى وظيفتها وخصائصها المميزة، وهو لم يذكر شيئاً مميزاً سوى أنها بصرية ويسهل استخدامها، وهذه من الخصائص العرضية التي تتسحب على وسائل أخرى بصرية سهلة الاستخدام.

ولكنه يلتزم في مواطن أخرى بشروط تعريف الأسماء المادية، فيقول في تعريفه لوجه الساعة (clock dial): "سطح دائري أو مربع تظهر عليه أرقام وعقارب تشبه وجه الساعة الحقيقية، وتستخدم لتدريب الطلاب على قراءة الوقت وقوله" ⁽²⁾ فقد بدأ بوصف الشكل الخارجي ثم أضاف إليه خاصية أقل أهمية منها وهي "تشبه وجه الساعة الحقيقية"، وأشار بعد ذلك للوظيفة وهي "تستخدم لتدريب الطلاب على قراءة الوقت وقوله". وقد التزم بهذا الترتيب في تعريفه لقشرة المخ (cortex) حيث يقول: "طبقة سنجابية اللون تحيط بالمخ، وتتكون من

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 16.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 17.

ملايين الخلايا العصبية، وتنتهي عندها أعصاب الحس، وتبدأ منها أعصاب الحركة ⁽¹⁾. من الملاحظ أنه بدأ بوصف الشكل الخارجي، وتحديد الماهية فهي "تتكون من ملايين الخلايا العصبية"، وبعد ذلك يشير إلى خصائصها المميزة في كون أعصاب الحس تنتهي عندها وأعصاب الحركة تبدأ منها، ويكتفي بهذه الخصائص التي لا يمكن أن تكون كل خصائصها، ولا يشير إلى أي وظيفة لها أو تأثير في عملية الكلام، وإذا كانت لا تؤدي وظيفة في عملية الكلام فلماذا توجد إذن في معجم لساني؟

ويكاد يكون معجم اللسانيات الحديثة الأكثر دقة في وصف الأسماء المادية، فقد عرف مصطلح (glottis) الذي يسميه "الغليصة" بأنه: "جزء من الجهاز الصوتي للإنسان يوجد أعلى الحنجرة، وهو على شكل فراغ مثلث يحيط به الوتران الصوتيان، وينشأ هذا الفراغ عن اعتراض لهواء الزفير الخارج من الرئتين عبر القصبة الهوائية"⁽²⁾، فقد حدد المكان بدقة وحدد الشكل والماهية، إلا أن هذا استغرق من معجمه نصف صفحة، كان بإمكانه أن يوجز ويرفق بالتعريف رسماً توضيحياً يغني عن الوصف المطول.

والتطويل ذاته قائم في تعريفه للحنجرة، يقول فيه: "هي آلة إنتاج الصوت التي تولد معظم الطاقة الصوتية المستعملة في الكلام، تظهر الحنجرة على شكل غضروفي دائري يقع أسفل قاعدة اللسان وأعلى القصبة الهوائية ويقطع مركزه الوتران الصوتيان ... ويمكن للحنجرة أن تتحرك عند الكلام وبلع الطعام إلى أعلى وإلى أسفل وإلى الأمام وإلى الخلف، بفضل ما زودت به من عضلات، وتعتبر الحنجرة إلى جانب كونها العضو الرئيسي في عملية التصويت، صمام أمن يحمي ممر الهواء الواصل إلى الرئتين من تسلسل الأجسام الغريبة إليها، كما تقوم

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 24.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 55.

بتنظيم تدفق الهواء إليها أيضاً⁽¹⁾، لقد بدأ هذا التعريف بوظيفة هذا الشيء قبل شكله مع أن

الشكل مقدم على الوظيفة. لكنه اختار هذا الترتيب ربما لأهمية وظيفة هذا العضو في عملية النطق، ثم بدأ بوصف شكله وتحديد موقعه بمنتهى الدقة، ومن ثم يأتي على ذكر الصفات المميزة له من مثل أن الوترين الصوتيين يقطعان مركزه، ويذكر الصفات العرضية من مثل تحرك الحنجرة أثناء بلع الطعام، وأنها صمام أمن يحمي ممر الهواء الواصل إلى الرئتين من تسلسل الأجسام الغريبة، وغيرها من الصفات، لقد كان كافياً في هذا المقام أن يشير معجم اللسانيات الحديثة إلى دور الحنجرة في عملية التصويت، ويبتعد عن شرح دورها في حماية ممر الهواء من تسلسل الأجسام الغريبة ... الخ، لأن هذا سيمس هوية المعجم اللسانية المتخصصة، وسيكون على حساب الإيجاز الذي يعد السمة الأهم في التعريف.

ولابد أن يكون التعريف جامعاً شاملاً لكل أجزاء المعرف، ومانعاً دالاً على المعرف وحده دون غيره، وإن ما نسميه تعريفاً اليوم كان يسمى في كتب التراث حداً⁽²⁾ ويقصد به " أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة والقريب منه أدل على حقيقة المحدود، لأنه يتضمن معرفة من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة "⁽³⁾. إن التعريف كما يظهر من النص هو جوهر الشيء وحقيقته، ولا يمكن الوصول إلى تحديده إلا بتحديد سماته الدلالية، التي تتجمع لتكون الشيء المعرف مختلفاً عما سواه. ويبدأ التعريف كما يقول ابن يعيش بذكر السمة الأعم أي جنس الشيء، ثم ما يتضمنه هذا الجنس من سمات عامة. وبعد ذلك السمة التي تحمل خصوصية أكثر،

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص 80.

(2) سمر استيتية، اللسانيات، ص 301.

(3) أبو البقاء عيش بن عيش، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001، ج 1، ص 81.

وهكذا من الأعم إلى الأكثر خصوصية، ليكون التعريف جامعاً لكل سمات المعرف، مانعاً لا يخرج منه شيء.

حتى تلك المعاجم التي لا تورد تعريفاً لمصطلحاتها، فلا شك أن المعجمي الذي اختار نظيراً عربياً للمصطلح الأجنبي، كان قد اختاره بعد أن حدّد ماهية الشيء، ومن ثم جمع إليه السمات الدلالية الأعم فالأخص، حتى اختار هذا النظير دون غيره للتعبير عن هذه السمات بحيث جمعها فيه ومنعها من الخروج منه، فالحد " هو البعد الذهني الذي نتصور بمقتضاه جنس الشيء وفصله، والتعريف مجموع ما يعبر به من كلمات عن مضمون الحد " (1).

يقول البعلبكي في تعريف الاسم (noun): وحدة نحوية تقيد التسمية لها وظيفة محددة، كأن تكون مسنداً إليه أو مفعولاً وتصريفاً معيناً كالحركة الإعرابية والإفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث وعلاقات محددة بسائر الأقسام النحوية " (2) هذا تعريف بدأ بجمع أجزاء " المعرف بتحديد جنسه القريب فهو وحدة نحوية. وهذه دلالة عامة بدأ يجمع إليها فصولاً أدل منها على حقيقة المحدود من مثل " تقيد التسمية " وبدلها وظيفية محددة ... الخ " حتى يصل إلى جمع كل سمات المعرف، فكان تعريفه جامعاً لكل أجزاء المعرف، مانعاً، دالاً على المعرف وحده دون غيره.

وفي تعريف الخولي لمصطلح المعجم التاريخي (historical dictionary) يقول: " معجم يبين تاريخ الكلمة، وتاريخ ميلادها، وتطور نطقها، وتهجئتها، وتطور معانيها من حيث التعداد أو التوسع أو الانكماش أو الاختفاء " (3) لقد حدد الجنس القريب للمعرف بأنه معجم، ثم بدأ بقرن فصوله من الخاص إلى الأكثر خصوصية، فهو يختلف عن باقي المعاجم في أنه

(1) سمير استيتيه، مصدر سابق، ص 302.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 339.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 51.

مختص ببيان تاريخ الكلمة، وتاريخ ميلادها، وتطور نطقها.... الخ، ليبين جوهر الشيء المعروف.

أما معجم اللسانيات الحديثة فإن اهتمامه بشرح سياق المصطلح قد شغله عن الاهتمام بتحديد المصطلح ذاته، ففي تعريفه لمصطلح اللسانيات الجغرافية (geographical linguistics) يقول: " يهتم علم اللسانيات الجغرافية في المقام الأول بدراسة التوزيع الجغرافي للغات الإنسانية"⁽¹⁾ ويسهب في شرح جوانب كثيرة لهذا العلم، دون أن يحدد ماهيته في البداية بأنه فرع من علوم اللغة.

ولا بد أن تكون الكلمات المستخدمة في الشرح محدودة العدد مقتصرة على الكلمات التي يفترض أن يكون مستعمل المعجم على علم بها، فمستعمل المعجم وإن كان مدققاً فإنه قد يكون على عجلة من أمره، ليس هدفه الأول العودة إلى المعجم، وإنما عاد إليه مضطراً للتحقق من مصطلح ما، ويريد معجماً يقدم له المادة المعرفية بأقل عدد من الكلمات المعروفة، دونما هدر لوقته وجهده في شروح ربما كان هو في غنى عنها. وكان المعجم في غنى عنها كذلك، غير أن هذا الاختصار لا ينبغي أن يكون على حساب وضوح المعنى، أو بالاعتماد على كلمات لا يعرفها مستعمل المعجم. فالخولي مثلاً في تعريفه لمصطلح (competence) الذي يسميه المقدرة يقول: " قدرة الإنسان على تعلم اللغة وأدائها، وهي تختلف عن الأداء (performance) الذي هو الاستعمال الفعلي لهذه المقدرة "⁽²⁾، فقد كان في غنى عن تعريف الأداء الذي سيعود إليه ليشرحه في مدخل (performance).

(1) معجم اللسانيات الحديثة ، ص 54.

(2) محمد على الخولي، مصدر سابق، ص 20.

وفي تعريف البعلبكي لمصطلح (fluctuating spelling) الذي يسميه تهجئة متذبذبة

يقول: "تهجئة لا تلتزم قواعد ثابتة في تمثيل الأصوات كتابيًا، أو قد تجيز أكثر من طريقة

واحدة لكتابة الكلمة الواحدة" ⁽¹⁾ إن الجملة الثانية متضمنة في الجملة الأولى ولا داعي لكتابتها،

فعدم التزام التهجئة قواعد ثابتة يتضمن أنها تجيز أكثر من طريقة لكتابة الكلمة الواحدة.

أما معجم اللسانيات الحديثة فكان في معجمه الأكثر بعدًا عن هذا الشرط. وقد كان

يطلق العنان لنفسه ليتناول المدخل وما يتعلق به من مصطلحات وأحداث تاريخية، ففي تعريفه

لمصطلح "قونيم" يتناول حدوده، ويأتي بأمثلة عليه ثم يتناول القونيم الحركة، وبعد ذلك يتناول

تاريخ نظرية القونيم وأعلامها ابتداءً من عام 1845، فاستغرق تعريفه لهذا المصطلح صفحة

كاملة، وقد كان هذا شأنه في المصطلحات كلها.

ليس التعريف مجرد تلخيص للمضمون في جملة أو عدة جمل بل هو بناء يخضع لمبدأ

الترتيب التدريجي للسمات الدلالية التي تمكن من تحديد المصطلح في إطار مجموعة من

العلاقات، بعد حصر المفهوم وعزله عن سائر المفاهيم المجاورة. والمطلوب من المعجمي في

تعريفه أن يحدد المعايير التي يقوم على أساسها تصنيف الأشياء المعينة، فلا يمكن أن يصلح

تعريف في معجم متخصص إلا إذا كان تعريفًا مفهوميًا في إطار منظومات مفهومية خاصة بكل

حقل.

ولأن المصطلح اللساني ذو طبيعة خاصة فإن تعريفه لا بد أن يتضمن شرح مكوناته

الدلالية. وتقوم هذه الطريقة على تحليل المحتوى الدلالي للكلمة إلى عدد من العناصر أو الملامح

الدلالية التي يفترض ألا تجتمع في كلمة أخرى. وتفيد هذه الطريقة كذلك في تحليل كلمات كل

حقل دلالي وبيان العلاقات بين معانيها، كما تفيد في تحليل كلمات المشترك اللفظي إلى

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 101 - 102.

مكوناتها، ومن ثم تحليل معانيها المختلفة. وهذا لا يتحقق على النحو الأمثل في معجم ألفبائي وإنما تستدعي مثل هذه النظرية معاجم متخصصة ترتب مادتها في منظومات مفهومية تربط بين عناصرها شبكة من العلاقات المختلفة، ليسهل تحليل معنى كل مصطلح في موضعه داخل الحقل إلى عناصره التكوينية المميزة، مما يتيح وضع خطوط فاصلة بين المصطلحات المتقاربة المعنى، أو بين المصطلحات المتعددة المعنى، والتي كثيراً ما تحدث لبساً.

أما وقد كانت المعاجم محل الدراسة مرتبة ألفبائياً، فإن مسألة ترتيب المصطلحات حسب المنظومات المفهومية فيها غير ممكنة، لكن بإمكان المعجمي أن يستفيد بصورة غير مباشرة من هذه النظرية بتحليل المحتوى الدلالي للكلمة في التعريف، ومحاولة وضع الخطوط الفاصلة بين معاني الكلمات المتقاربة، عن طريق تحديد جنس المعرف أولاً، ثم تناول خصائصه التمييزية، وترتيبها الأقرب فالأقرب، حيث توضع الخصائص الجوهرية أولاً، أما العرضية فيأتي ذكرها متأخراً أو يستغنى عنها.

وإذا ما أراد المعجمي أن يميز بين مجموعة من المصطلحات ذات علاقة ببعضها، مثل علم اللغة الاجتماعي (sociolinguistics)، وعلم اللغة الاجتماعي التطبيقي (applied sociolinguistics)، وعلم اللغة الاجتماعي الحركي (dynamic sociolinguistics)، وعلم اللغة الاجتماعي الوصفي (descriptive sociolinguistics)، فإن عليه أن يضع باعتباره أن هناك علاقة اشتغال تربط بعض هذه المصطلحات ببعض، فمصطلح علم اللغة الاجتماعي، وهو فرع من علم اللغة التطبيقي، يمثل أصلاً للفروع الثلاثة الباقية وهي: علم اللغة الاجتماعي التطبيقي، وعلم اللغة الاجتماعي الحركي، وعلم اللغة الاجتماعي الوصفي، أي أن علم اللغة الاجتماعي متضمنة فيه، وإذا ما أراد المعجمي أن يعرف أحد المصطلحات الفروع فإن عليه أن

يبدأ أولاً بتحديد جنسه، بأنه فرع من فروع علم اللغة الاجتماعي، ثم يأتي على ذكر الملامح التمييزية التي تجعل كلاً من هذه الفروع مختلفاً عن الآخر.

وبعد أن يقدم تعريفه ويشرح عناصر مصطلحه التكوينية، يبقى مصطلحه، خاصة إذا كان حديثاً أو غريباً، غير حي في الاستعمال، ويكون لازماً عليه بعث الحياة فيه عن طريق ذكر سياقاته اللغوية، فقد عرفت الكلمة عند أصحاب النظرية السياقية بأنها " استعمالاتها في اللغة" لذا يقول فيرث (Firth) إن معنى الكلمة لا ينكشف إلا عبر تسييقها أي وضعها في سياقات مختلفة⁽¹⁾. وتقديم المصطلح في سياق يحقق العناصر الأساسية المكونة لبنيته المفهومية، فتقوم هذه العلاقة العضوية بين المصطلح ووظيفته المرجعية بتفسير وجود المصطلح لا على أساس موقعه من النظام المعجمي، بل على أساس وظيفته في الاستعمال المعرفي المنظم بتحديد دقيق لميدان استعماله.

وتظهر أهمية السياق بشكل كبير عندما يكون المصطلح من المصطلحات التي تتعدد المفاهيم التي يعبر عنها، وفي مثل هذه الحالة لا بد من تحديد دلالة المصطلح في موضعه من الحقل مرتين إن كان دالاً على معنيين. وفي كل مرة لا بد من وضع المصطلح في سياقه المناسب، ومن الطرق المساعدة في توضيح المفهوم، في حالة كهذه، استخدام الأمثلة التوضيحية التي لا بد أن تكون استخدامات حقيقية للكلمة، قادرة على الكشف عن المعنى الأساسي وملاحه التمييزية. ولا بأس إن كانت هذه الأمثلة مؤلفة أو أجزاء من نصوص معدلة، فهي أمثلة وليست شواهد. والفرق بين المثال والشاهد أن المثال يكون من صنع المعجمي يؤتى به للتوضيح، أما الشاهد فيؤتى به للبرهنة على أن الكلمة كائنة في اللغة. ويهدف المثال إلى زيادة جلاء المعنى.

(1) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 66.

والمعاجم المتخصصة أشد حاجة إلى الأمثلة. ولكن معجم اللسانيات الحديثة ومعجم

الخولي يغفلان ذلك، والبعليكي يسوق أمثلة مؤلفة ولكنها غالبًا باللغة الإنجليزية، مع أنه يشرح المفهوم الذي يقابل المصطلح العربي، وشرح المصطلح العربي موجه للباحث العربي الذي يحتاج إلى أن يفهم مضمون المصطلح، ولن يتأتى له ذلك على نحو متكامل ما لم تُقدّم أمثلة عربية واضحة عليه، ومن أمثلة ذلك عنده تعريفه لمصطلح البنية العميقة (deep structure) الذي يقول فيه: "في مصطلح النحو التوليدي، بنية التركيب المجردة وغير الظاهرة التي يمكن تمثيلها برسم بياني يظهر العلاقة بين الكلمات، وهي البنية التي تسمح بالتفرقة بين الجمل التي فيها لبس نحوي، كما تسمح بتوحيد المعنى لجملتين مختلفتين في تركيبها السطحي ويسوق المثالين التاليين " he thanked me, I was thanked by him " (1)

ويقول في تعريفه لمصطلح (recursive rule) الذي يسميه قاعدة تردادية: "في النحو التوليدي قاعدة يمكن تطبيقها عددًا غير منتهى من المرات، كقاعدة وضع المصدر قبل الاسم في الانجليزية، إذ لا حد لعدد المصادر التي يمكن أن تسبق الاسم نظريًا أو قاعدة استخدام العبارة الموحية في جمل من مثل:

" This is the cat that killed the rat that ate the malt that lay in the house that Jack built" (2)

رغم تعريفه وإيراده للأمثلة فإن المصطلح ما زال غامضًا، ينطبق على الانجليزية، ولا ينطبق على العربية حسبما يوضح، فالأمثلة لا تكون متطابقة في اللغتين بالضرورة، ربما كان المفهوم غير موجود في اللغة الثانية، أو أن له تسمية مختلفة في العربية، كما في مصطلح

(1) رمزي البعلبيكي، مصدر سابق، ص 137.

(2) رمزي البعلبيكي، مصدر سابق، ص 420.

(zero object) الذي يسميه البعلبكي مفعولاً به صفرياً، يقول: "إنه مفعول به يفترض وجوده دون أن يكون له تمثيل لفظي في اللغة مثلاً الهاء في نحو " الأمر الذي عرفت " (1) .

وكذلك فعل الخولي في تعريفه لمصطلح (rhetorical marker) الذي يسميه رابطاً بيانياً، إذ يقول: " تعبير يربط الجملة بالجملة التي قبلها however " (2) فبدأ بتحديد جنسه بأنه " تعبير " ولم يقل كلمة أو أداة... ثم جاء بمثال من الانجليزية ، مع أنه يعرف مفهوماً لمصطلح عربي، وينبغي أن يكون المثال من العربية، لأن الهدف من تقديم المثال التوضيحي التركيز على العلاقة العضوية بين المصطلح ووظيفته المرجعية بتفسير وجود المصطلح في اللغة على أساس وظيفته، وأين وظيفته هذه وقد جاء المثال بلغة أخرى؟

ويبقى التعريف في المعاجم مبدئياً بسبب التطورات الدلالية للمصطلح المرتبطة بتطور الاستعمال الذي تحدده مراجعة العلوم لمفاهيمها. فالمطلوب من المعجم أن يعطي مستعمله وضعية معينة للاستعمال يمكن اعتمادها، ولكن الاستعمال يتعدها عادة، لذلك لابد من تتبع الخيط المفهومي للمصطلحات بمراجعتها دائماً.

من الممكن أن يكون المصطلح ذا تصاحب حر، وذلك بأن يكون قابلاً للوقوع في كلمات غير محدودة، وهذا شأن مصطلحات كثيرة. وقد يكون ذا تصاحب منتظم، لا يمكن أن يكون إلا في صحبة كلمة معينة. وفي هذه الحالة لا يمكن إبدال جزء من هذا التصاحب بآخر، أو إضافة شيء آخر إليه، ومثال ذلك مصطلح " مفعول به " فكلمة مفعول في هذا المصطلح متضامة مع الجار والمجرور " به " لتشير إلى ما وقع عليه فعل الفاعل، وإذا ما استبدل الجار والمجرور

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 543.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 105.

"به" يشبه جملة أخرى من مثل "فيه" تحول المصطلح ليشير إلى مفهوم آخر مختلف، لذلك كان السياق مهماً لإثبات أوضاع المصطلح المختلفة.

وقد تأتي الكلمة في تصاحب حر مرة، وفي تصاحب منتظم مرة أخرى، لتدل على مصطلحين مختلفين، مثل مصطلح "مضاف" الذي يشير إلى الجزء الأول من تركيب الإضافة، ومصطلح "مضاف إليه" الذي يشير إلى الجزء الثاني من التركيب.

وقد يكون المصطلح تعبيراً اصطلاحياً وليس كلمة واحدة. وهذا يشكل جزءاً كبيراً من المصطلحات اللسانية، ويوظف هذا الشكل من المصطلحات كما توظف الوحدة المعجمية ذات الكلمة الواحدة. لكنه يختلف عن الكلمة المفردة في أنه لا يمكن ترجمته إلى لغة أخرى بصورة حرفية، بل لا بد من تمثيل المفهوم وإعادة صياغة تعبير يناسبه في اللغة المترجم إليها، ويظهر ضعف الترجمة الحرفية للتعبير الاصطلاحي كما في ترجمة الخولي لمصطلح (garden path theory) الذي يسميه "نظرية ممر الحديقة" والذي قامت تسميته في الإنجليزية على تشبيه إدراك الجملة الغامضة بمن يجرب ممرًا ما في حديقة، فإن وجدته لا يؤدي إلى هدف، عادَ إلى أول الممر ليحرب ممرًا آخر " (1)، لكن المصطلح العربي لم ينجح في نقل هذا المعنى إلى العربية. إذ يصعب استنتاج المعنى الكلي للتعبير من معاني مكوناته مستقلة، وذلك لأنها اكتسبت معنى جديدًا مختلفًا عن معنى مجموع مكوناته.

ومن طرق شرح المعنى الأساسية الإحلال، ويكون ذلك بذكر كلمة أخرى تُعد مرادفة للمصطلح، أو بذكر النظير العربي للمصطلح الأجنبي، وهي طريقة لا يصلح الاعتماد عليها وحدها، ولا بد أن تكون مكملّة لطريقة أخرى، فهي إن نجحت في مقارنة المعنى، فإنها لا تتجح في توضيح مفهومه وبيان أوجه استخدامه، كما أنها تعزل الكلمة تماماً عن سياقاتها، وتقوم

(1) محمد على الخولي، مصدر سابق، ص 46.

أساسًا على فكرة وجود مرادف وإمكانية إحلال كلمة محل أخرى دون فارق ولو ضئيل في المعنى، وهو أمر غير واقع مما يجعل الاعتماد على هذه الطريقة غير كافٍ.

وأمثلة الإحلال جلية في المعاجم الثلاثة التي لا تُعرف، وهي معجم اللسانية، وقاموس اللسانيات، والمعجم الموحد، وتظهر كذلك في المعاجم الأخرى التي تعرف. فالخولي في تعريفه لمصطلح (non – vocal communication) الذي يترجمه باتصال غير صوتي يقول: " اتصال غير لغوي⁽¹⁾ " مع أن المصطلحين مختلفان تمامًا، فكون الاتصال غير لغوي لا يعني أنه لا يستخدم الصوت أداة للتواصل كالصراخ والبكاء والضحك. أما مصطلح (non vocal) فهو غير صوتي أي لا يستخدم الصوت البشري نهائيًا، وإنما يعتمد في التواصل على حركات الجسد، فقد ضحى الخولي بهذا الفرق بين الصوتي واللغوي بسبب اعتماده على إحلال كلمة محل أخرى، وهذا غير مناسب في مجال تعريف المصطلحات العلمية، إذ لا يمكن أن يعبر أكثر من مصطلح عن مفهوم واحد، أو يفترض ألا يفعل، كما أن ذكر النطير دون ذكر السمات الدلالية، وخاصة الفارقة منها، يوقع في تداخل الحدود الدلالية بين المفردات⁽²⁾.

ويشبه الإحلال الشرح بذكر المضاد الذي يُعتمد في الاستعانة به على وجود علاقة من التقابل بين اللفظين تجعل ورود أحد اللفظين في الذهن عند ذكر الآخر أمرًا واقعيًا، لأن اللفظين المتقابلين في المعنى يحملان قدرًا مشتركًا من الصفات. ويأتي ذكر المضاد تذييلًا للتعريف ولا يجوز أن يكتفى به. يفعل الخولي ذلك في مواطن كثيرة، إذ يقول: " راجع مصطلح كذا " وعند العودة إلى المصطلح يتضح أنه مضاد للمدخل الأول، دون الإشارة إلى الضدية بين

(1) محمد على الخولي، مصدر سابق، ص 83.

(2) سمير استيتية، اللسانيات، ص 302.

المصطلحين، ففي تعريفه لمصطلح (non verbal language) يقول: "راجع verbal language⁽¹⁾".

ويستعين البعلبكي بهذه الطريقة أيضاً، ففي تعريفه لمصطلح (lunar)⁽²⁾ الذي يعني الحرف الضميري، يذكر الحرف الشمسي (solar) ويشير إلى أنه مضاد للحرف القمري. ويعتمد معجم اللسانيات الحديثة على التقابل في تعريفه لبعض المصطلحات كما في تعريفه لمصطلح (paradigmatic relations) الذي يسميه العلاقات البرادغمانيه، يقول: "يعني المصطلح العلاقات الرأسية في مقابل العلاقات الأفقية النحوية syntagmatic....relations⁽³⁾ ثم يعود في تعريف العلاقات الأفقية النحوية بالإشارة إلى أنها تقابل العلاقات البرادغمانيه.

إذا عرض للمعجمي مصطلح يتكون من أفراد، فعليه أن يلجأ إلى ذكر أفراد، وإلا كان التعريف ناقصاً. ويسمى هذا بالتعريف الاشتمالي حيث يقدم قائمة تحتوي على كل التصورات التي تتضوي تحت اللفظ المشروح، فلا يستقيم مثلاً تعريف الحركات في العربية دون ذكرها جميعاً.

وقد يجد المعجمي نفسه في حالات خاصة عاجزاً عن توضيح معنى الكلمة بإحدى الوسائل الأساسية أو المساعدة المعتادة، فيلجأ إلى استخدام ما يعرف بالنموذج الأصلي⁽⁴⁾ (ostensive definition) الذي يربط المعنى بمثال من العالم الخارجي يسهل إدراكه. ومثال ذلك وصف صوت السين وصوت الصاد بأنهما صفيريان، ووصف الوترين الصوتيين بالشفيتين،

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 130.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 296.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص 138.

(4) احمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 146.

مع أن الذي يغني عن هذه الأوصاف في مثل حالة الوترين الصوتيين هو استخدام الصور والرسوم، إذ تعين هذه الوسائل على تجسيم المعنى، فمهما حاول المعجمي تحري الدقة في وصف فتحة المزمار أو الوترين الصوتيين فلن يتمكن من نقل الصورة الحقيقية لهما. ومهما حاول وصف وضع اللسان أثناء النطق بالحركات، فلن يكون واضحًا كما لو رسم رسمًا توضيحيًا يبين فيه ذلك. ويدخل هذا النوع من التعريف تحت ما يسمى بالتعريف الإشاري. ويستطيع هذا النوع أن يحدد مفهوم الألفاظ المتشابهة أو القريبة من مثل تحديد منطقة الطبق اللين والحنك الصلب، وهذا لا يلغي الوصف اللغوي بل يدعمه ويوضحه.

ومن التفاصيل المهمة التي لا بد أن يحتويها أي معجم بيان النطق، مع أن العربية ليس لديها مشكلة في الكتابة؛ إذ غالبًا ما يكتب الصوت الذي ينطق إلا في حالات خاصة ومحدودة. ومع ذلك فإن بيان صور نطق المصطلحات مهمة لبيان أدق التفاصيل النطقية، كالحركات أو نطق الصوت غير العربي في المعرب. وقد استعانت المعاجم القديمة على بيان نطق الكلمة بذكر مثالها كأن يقال جذب كضرب. ولجأت أيضًا إلى وصف وضع الكلمة كأن يقال بضم الأول وفتح الثاني. أما أفضل الطرق وأسهلها وأكثرها حفاظًا على المساحة، فهو رسم الحركات على الحروف، ويستطيع المعجمي في مقدمته أن يرسم نظائر للصوت غير العربي يهتدي بها مستخدم المعجم بعد ذلك، أما المسائل الأخرى المتعلقة بالنطق كالنبر مثلاً فلا يحتاج إليها المعجم العربي، لأن النبر في العربية ليس فونيميًا.

ومن المعلومات المهمة التي يصلح أن تكون في المعجم بيان أصول الكلمات، مع أن هذا مكانه أساسًا في المعجم التأثيلي - التأصيلي. ويفترض أن يكون المعجم اللساني تزامنيًا، إلا أن معلومة كهذه ربما أفادت مستخدم المعجم الذي تتعدد أهدافه من الرجوع إلى المعجم، وتوضع

معلومة كهذه، إن اختار المعجمي أن يثبتها في آخر الشرح؛ لأنها ليست جزءاً من المفهوم الذي يهدف إليه مستخدم المعجم.

يعتمد الباحثون في تعريف مصطلحاتهم على المنظور اللغوي للوصول إلى المدلول الاصطلاحي. لكن هذه المعلومة لا مكان لها في المعجم المتخصص، وإنما مكانها في المعجم اللغوي، فمعلوم أن المصطلح قد تجاوز المعنى اللغوي للكلمة وانتقل بها ليشير إلى مدلول جديد. ووجود مثل هذا المعنى اللغوي في التعريف سيستغرق مساحة المعجم ووقت استخدامه وجهده، كما أن معلومة كهذه سيكون مكانها في بداية التعريف وربما شغلت الذهن عن المعنى الاصطلاحي.

وفي معجم كهذا لا بد أثناء التعريف من رصد العلاقات بين المداخل إن كانت موجودة وربط بعضها ببعض، بالاعتماد على تفسير هذه العلاقات وتوضيحها، على ألا يعني التفسير الإسهاب في الشرح، وليس المقصود إيجازاً مخلأً، وإنما اختيار مستوى من اللغة علمي، فهذا النوع من المعاجم موجه إلى المتخصص التواق إلى المعرفة لا إلى المتعلم المتعجل الذي يهدف إلى إيجاد مقابل للفظ غير العربية.

إن هذا الاهتمام بتعريف المصطلح نابع من دوره الجديد الرامز للمفهوم العلمي، فلا يجوز الاستغناء عنه، كما لا يجوز فيه الاشتراك أو الغموض، لأنه جزء من نظام مهما كان دوره محدوداً فيه، فإن النظام لن يقوم بغيره، لذا لا يقبل من معجم يضطلع بمهمة تقديم المنظومة المفاهيمية لحقل معرفي معين، ألا يقدمه تاماً دون نقصان، وذلك بوضع المصطلحات الدقيقة أمام المفاهيم العلمية المحدودة بلغة علمية أقرب ما تكون إلى لغة الرموز ولغة المناطق التي لا تدع مجالاً للالتباس. وإن خلاصاً يصيب هذه الوظيفة يعيق عملية التواصل بين المتخصصين، وينتج هذا الخلل في العادة عن الأسباب التالية:

أولاً: كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد

يقول ابن خلدون في مقدمته: " اعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلوم كثرة التأليف واختلاف الاصطلاحات في التعاليم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك " (1). تشير كثرة التأليف في النص إلى تطور العلوم وظهور نظريات جديدة بمفاهيم مستحدثة تتطلب مصطلحات ترمز إليها، فتعبر اللغات عن هذه المفاهيم بمصطلحات مختلفة، ثم يأتي الباحث ليتلقى هذه العلوم باختلاف لغاتها واختلاف طرق صياغة المصطلح فيها، فيجابه بمفهوم واحد تم التعبير عنه بمصطلحات عديدة. ويكون هذا ناجماً عن أسباب عديدة منها: عدم الاهتمام بالأبعاد النظرية لعلم المصطلح وآليات صياغة المصطلح، وما يتصل بها من شروط عند صياغة المصطلح. وهذا واضح في المعاجم جميعاً، فالمصطلحات المقترحة وضعت بغفوية واضحة، تلبية لحاجة سريعة في فهم الدراسات اللغوية غير العربية المليئة بالمصطلحات الجديدة، وكأن المعجمي يضع باعتباره أن مصطلحه هذا وضع ليؤدي وظيفة مرحلية، دون اهتمام ببناء مصطلح قادر على تكثيف المفهوم وحمله. وأمثلة ذلك كثيرة في المعاجم كلها، فالخولي يترجم مصطلح (recognition item) الذي يدل على " سؤال اختبار يختار الطالب الإجابة الصحيحة فيه من بين عدة إجابات " (2) بـ " بند تعريفي " دون أن يحمل المصطلح أي إشارة إلى أنه سؤال، فالمصطلح تركيب مكون من صفة وموصوف، كلمة بند وصفت بأنها " تعريفي " في ترجمة حرفية للمصطلح دون مراعاة لخصوصية العربية، وما يحمله نظير (item) من أبعاد، وهل هي ذات الأبعاد للكلمة الإنجليزية، فكلمة بند في العربية تعني " العلم الكبير " (3).

(1) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، القاهرة: دار النهضة مصر، ج 3، ص 1240.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 102.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (بند)

وليس في هذا المعنى دلالة على جنس المعرفة ، فالطالب يتعرف على الإجابة الصحيحة من ضمن خيارات أخرى خاطئة، لكن لا معنى يُتَحَصَّل عليه من كلمة بند، بمعناها المعروف.

وتجاهل الخولي وهو يضع هذا المصطلح أن مشكل المصطلح مشكل مراس بالأساس⁽¹⁾ بمعنى أن المصطلح المقترح ربما لقي رواجاً وانتشاراً عند المشتغلين باللسانيات، واستقر في الاستعمال حاملاً في داخله هذه السمة المرحلية، ثم يأتي باحث آخر في مرحلة لاحقة ليعيد النظر في هذا المصطلح، ويأتي بآخر جديد أكثر ملاءمة للمفهوم من وجهة نظره، فتتعدد وجهات النظر إلى المفهوم وتتعدد المصطلحات المعبرة عنه، ثم يأتي باحث آخر لينقل ذات المفهوم ولكن من لغة ثالثة، وفق ترجمته الخاصة أصابت أو لم تصب. ويأتي غيره فيقترح مصطلحاً آخر رغبة منه في الاختلاف، لنقف أمام مجموعة من المصطلحات الدالة على مفهوم واحد. وهذا مما لا يمكن تفاديه إلا عن طريق مؤسسة تضبط هذه العملية انطلاقاً من وعي علمي بالمفهوم، وخبرة بأساليب العربية في الاصطلاح، فتقترح مصطلحاً واحداً تفرضه على المؤسسات العملية جميعاً وعلى الباحثين، ليكون الوحيد الدال على المفهوم. وهذا هو المعمول به في اللغات العالمية الأخرى، فعلى الرغم من تعدد الدول الناطقة باللغة الإسبانية في أوروبا وأمريكا اللاتينية، فإن مرجعها الوحيد هو الأكاديمية الإسبانية التي تعنتي بلغة القشتال، كما أن الفرنسيين في كندا وغيرها من الدول الناطقة بالفرنسية يتخذون من الأكاديمية الفرنسية في باريس مرجعاً وحيداً في قضايا اللغة⁽²⁾.

وعندما يسمح لأي باحث أن ينقل المفهوم الذي يشاء من اللغات المتعددة، فإنه يكون أمام طرق عديدة صحيحة، يمكنه أن يصوغ المصطلح بها. ومع تعدد الباحثين وتعدد اللغات المنقول

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات العربية، ص 391.

(2) علي القاسمي، مرجع سابق، ص 315 .

عنها، صار للمفهوم الواحد مصطلحات متعددة؛ فقد يُنقل المفهوم بترجمة المصطلح الأجنبي إلى العربية، أو بتعريب اللفظ ليناسب الوزن العربي، وأحياناً أخرى يستخدم المجاز لتسمية المفهوم، وغيرها من طرق بناء المصطلح الصحيحة. ويظهر ذلك في معظم المصطلحات التي تتعدد للدلالة على مفهوم واحد، فقد تعددت طرق نقل مصطلح (Kineme)، الذي يعني حركة ذات معنى يقوم بها عضو واحد في جسم الإنسان أو أكثر من أجل الاتصال، أو تكون مصاحبة للاتصال اللغوي⁽¹⁾ ليعبر عن هذا المفهوم بمجموعة من المصطلحات هي: كينيم، وحركيم، وحركة مجردة، وحركة جسمية⁽²⁾. أما مصطلح كينيم فقد اعتمد في نقله على تعريب المصطلح الأجنبي برسمه بالحرف العربي دون تغيير. واعتمد المصطلح الثاني " حركيم " على ترجمة المصطلح إلى العربية وإضافة لاحقة غير عربية إلى المصطلح وهي " يم " في آخره لنقف أمام مصطلح مهجّن. وقد اعتمد المصطلح الثالث " حركة مجردة " على التركيب الوصفي، وذلك بضم مفردة إلى أخرى لتكونا معاً وحدة مصطلحية واحدة ذات مفهوم واحد، كان اللفظ الثاني فيها وصفاً للأول، فوصفت الحركة بالمجردة. أما المصطلح الرابع فقد اعتمدت الآلية ذاتها، ولكنه اختار وصفاً آخر للحركة لأن الجسم هو الذي يقوم بها فسمّاها جسمية، ولأن هذا المصطلح الأخير يوحي وصفه بالمفهوم الأصلي، فهو الأنسب للدلالة عليه.

وقد تعددت طرق نقل مصطلح (alexia) الذي يعني " عجز المرء عن القراءة عجزاً تاماً، رغم قدرته على إدراك الرسومات غير الكتابية " ⁽³⁾ فتعددت تبعاً لذلك المصطلحات العربية الدالة عليه على النحو التالي:

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 269.

(2) المعجم الموحد، ص 240. محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 113. معجم اللسانيات الحديثة، ص 101.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 37.

المعجم الموحد	الخولي	بركة
♦ اليكسيا	♦ عجز قرائي	♦ عمى قرائي
♦ عمى قرائي	♦ عمى قرائي	
♦ عمى الألفاظ		

من الملاحظ أن المصطلحات الدالة على المفهوم قد تعددت، ففي "اليكسيا" اعتمد التعريب لنقل المصطلح. وقد نُقل المفهوم إلى العربية بـ "عجز قرائي"، بتحديد ماهية المرض وهو العجز عن القراءة. وأما من اختار "عمى الألفاظ" أو "عمى قرائي" فقد اختار المجاز طريقة لنقل المصطلح فعبر بالعمى عن عدم قدرة المصاب على إدراك معنى الصورة المكتوبة للكلمات تماماً كما لا يدرك الأعمى الصورة المرئية. لكن مصطلح عمى الألفاظ ينسب صفة العمى إلى الألفاظ لإضافته إليها، مع أن المصاب بالعمى عن القراءة المريض لا الألفاظ، من هنا يكون مصطلح عمى قرائي أدق في حمل المفهوم، لأن فيه وصفاً للعمى بأنه قرائي، وفي هذا ارتكاز على سمة فارقة من سمات المفهوم؛ وهو عدم القدرة على قراءة الرسم المكتوب.

وعادة ما يظهر تعدد طرق بناء المصطلح في صياغة المصطلحات الجديدة ذات المفاهيم الجديدة التي لم تعرض للتراث اللغوي العربي قبلاً، ومن أمثلة ذلك المصطلح (phoneme) الذي نقل إلى العربية بمصطلحات عديدة هي: فونيم، وفونام، وصوتيم، وصوتم، ولافظ، ومستصوت⁽¹⁾، ففي مصطلحي "فونيم"، وفونام "نقل المصطلح كما هو إلى العربية، وقد استخدم الحرف العربي في رسمه كما ينطق بالإنجليزية في الصورة الأولى، وكانت الصورة الثانية هي النطق الفرنسي للمصطلح لتكون أمام مصطلحين معرّبين. أما صوتيم وصوتم فقد نقلتا

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 372. عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 193. بسام بركة، معجم اللسانية، ص 159.

بترجمة المصطلح إلى العربية وإضافة اللاحقة غير العربية "eme" إلى صوت، واختصرت هذه اللاحقة بحذف الياء في مصطلح "صوت". أما مصطلح " لفظ " فهو صيغة اسم الفاعل من "لفظ " أي أنها تدل على من قام بفعل اللفظ، في حين أن المفهوم يشير إلى أصغر وحدة صوتية، ولا تملك هذه الوحدة الصوتية أن تقوم بفعل اللفظ أو النطق بالصوت، لذلك فإن صيغة اسم الفاعل لا تناسب النوع الكلامي للمفهوم، والأمر ذاته ينسحب على مصطلح مستصوت صيغة اسم الفاعل من استصوت، ومعلوم أن صيغة استفعل تفيد الطلب، والمفهوم لا يحمل معنى الفاعلية أو الطلب.

والأمر ذاته في اقتراح نظير لمصطلح (grapheme)⁽¹⁾ الذي يعني " الوحدة التقابلية الصغرى في النظام الكتابي للغة ما "، فقد اعتمد معجم اللسانيات الحديثة والمعجم الموحد التعريب في تسميته . ولكنهما اختلفا في رسم صورة الصامت الأول في الكلمة، لأنه غير موجود في الأصوات العربية، فرسمه معجم اللسانيات الحديثة على هيئة الجيم العربية (جرايم)، ورسمه الموحد على هيئة الكاف العربية (كرايم)، أما عبد السلام المسدي فيسميه روسم، اعتماداً على أن المفهوم يشير إلى رسم الحرف.

وقد يكون هذا التعدد في المعجم الواحد وفي المدخل الواحد، إذ يعتمد المعجمي إلى اقتراح مجموعة من المصطلحات العربية نظائر للمصطلح الأعجمي، وهذا كثير عند البعلبكي. ومن ذلك أنه نقل مصطلح (semiotics) بالنظائر التالية: علم السيماء، وسيميائية، وسيميوتية، وعلم الرموز، وعلم العلامات⁽²⁾، وكذلك يفعل الموحد، ويفعل ذلك أحياناً الخولي ومعجم اللسانيات الحديثة وبركة، أما المسدي فلا يقترح إلا مصطلحاً واحداً نظيراً للمصطلح الفرنسي.

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق ، ص 219.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق ، ص 445.

وقد ينجم التعدد في المصطلحات عن تبني أحد الباحثين للمصطلح التراثي للتعبير عن المفهوم، في حين يختار غيره أن يبتعد عن التراث باقتراح مصطلح جديد رغبة في التجديد والاختلاف، ومن ذلك تسمية مصطلح (syntax) بـ "تركيب الجمل" في معجم اللسانيات الحديثة، ويسميه المعجم الموحد "نظم الجملة" أو "النظم" أو "علم التراكيب" بينما يختار الخولي المصطلح التراثي وهو "النحو".

ومن المصطلحات التي تعددت نظائرها العربية مصطلح (Ethnologie) ومشتقاته فقد سمى معجم اللسانيات الحديثة (ethnography) بـ "علم الاثنوغرافية" باعتماد التعريب وسمى (Ethnic languages) بـ "اللغات العرقية". أما مصطلح (ethnologie) فقد عربه الموحد فسماه "اثنولوجي"، وسماه بركة "إعراقة" والمسدي⁽¹⁾ أسماه "ذاتية".

وتعددت وجهات النظر إلى المفهوم الذي يحمله مصطلح (tagmemics) ومشتقاتها، مما أدى إلى تعدد المصطلحات الدالة عليه على النحو التالي:

المصطلح	المسدي	البعليكي	بركة	المعجم الموحد	معجم اللسانيات الحديثة
(tagmeme)	وقيعة	قالب، وقيعة	قالب	تكميم	—
(tagmemic theory)	—	—	—	—	نظرية القوالب التجميعية

(1) بسلام بركة، معجم اللسانية، ص 74. عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 223. معجم اللسانيات الحديثة، ص 141.

يحمل المصطلح (tagmeme) معنى إطار ذهني متصور يمكن ملؤه بمائئات لغوية منطوقة⁽¹⁾ وقد نقله الموحد بالاعتماد على التعريب فرسمه بالحرف العربي، أما صوت " g " غير العربي فقد رسمه على هيئة " كاف " عربية، بينما استند المسدي في تسمية المصطلح إلى إحدى الوحدات القالبية الأربع التي يحل بمقتضاها الأداء اللغوي، وهي: الموقع والصنف والتماصك والدور، فاختار الموقع واستند في تسمية الوحدة إلى وزن " فعيله " من " وقع " فكانت " وقبعة "، مع أن فكرة تحديد القوالب تقوم على القوالب الأربعة معاً . ويحدد الاستعمال اللغوي أهمية الوحدة القالبية، إلا أنها من حيث المبدأ متساوية في الأهمية، فلماذا اختار المسدي الموقع دون باقي القوالب ليسمي هذه الوحدة به ؟

ويختار بركة مصطلح قالب فيشمل الوحدات الأربع دون تخصيص.

وقد تستعصي طبيعة المفهوم الخاصة على التجريد، مما يجعل اختلاف وجهة النظر إليها أمراً وارداً. ومن أمثلة ذلك مصطلح (connotation) الذي يشير إلى منزلة من منازل المعنى غير مباشرة، تحتاج إلى الوقوف على المعنى المباشر وتمثله ومن ثم تجاوزه إليها، وقد قادت هذه الطبيعة الخاصة للمفهوم إلى تعدد المصطلحات الدالة عليه.

المصطلح	المسدي	المعجم الموحد	بركة	معجم اللسانيات الحديثة	البعلبكي
connotation	إيحاء	ظلال دلالية	تضمنين، دلالة حاقة مفهوم مقترن	المعنى الإيحائي	إيحاء، تضمنين، تضمن، دلالة، حاقة ظلال دلالية ظل المعنى، مفهوم مقترن

أما من اختار مصطلح " إحياء " فقد لمس هذا المعنى غير المباشر في المفهوم، فهو لا يقول المعنى المباشر بل يوحي به إحياء. وأما من سماه " ظل المعنى " فقد أخذ بعين الاعتبار أنه ليس المعنى المباشر، بل هو ملازم للمعنى أو هو ظل لهذا المعنى لا يتوصل إليه إلا بعد معرفة عميقة بالمعنى، وكذلك مصطلح " ظلال دلالية "، فإن الدلالة يشار إليها ولا يصرح بها، وهي كالظل من حيث كونها غير اخبارية بل تعبيرية، لا تقول وإنما تشير بشكل غير مباشر. ولأنها منزلة من منازل المعنى يرسلها المرسل على نحو غير مباشر بحيث يضمنها كلامه، فقد سماها من سماها "تضمن" أو "تضمنين". وانطلاقاً من فكرة عدم المباشرة سميت " مفهوم مقترن "، فالمدلولات لا يتم التصريح بها، بل يرد ذكر ما تقترن هي به، وعندما يذكر هذا المقترن به تستدعي هي من مخزون المتلقي الذهني، فهي مختزنة في الذهن في حالة اقترانها بأشياء أخرى.

أما مصطلح دلالة " حافة " عند البعلبكي وبركة " فمن حفّ القوم بالشيء وحواليه يحفون حفا .. أي أحذقوا به وأطافوا به وعكفوا واستداروا " ⁽¹⁾ وربما يقصد من هذه التسمية أن الدلالة غير المباشرة التي يحملها المفهوم لا تكون منزلة أساسية من منازل المعنى بل هي حافة به أي محيطه.

وينجم التعدد كذلك عن اعتماد إحدى الخصائص التمييزية للمصطلح دون الأخرى أساساً للتسمية، ومثال ذلك واضح في مصطلح (cognate words) ⁽²⁾ الذي يعنى: " الكلمات ذات معنى ولفظ واحد في لغات متعددة "، وقد كانت تسميته في المعاجم على النحو التالي:

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حفّ).

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 96.

المعجم الموحد	الخولي	البعلبكي	معجم اللسانيات الحديثة
كلمات متشابهة	مناظرة	كلمة شقيقة	كلمات مشتركة الأصل

فقد اعتمد المعجم الموحد على التشابه القائم بين الكلمتين في اللفظ والمعنى فسمها " كلمات متشابهة"، مع أنها ليست متشابهة، بل متماثلة، ويسمىها البعلبكي " بالكلمة الشقيقة " إشارة إلى الأصل المشترك لهاتين الكلمتين. أما تسميتها " بالكلمات المشتركة الأصل " فهذا أشبه بالشرح من التسمية. وقد اختار الخولي مصطلح " مناظرة " ليشير إلى المماثلة في اللفظ والمعنى. لأنها كلمة واحدة، وربما كانت الأنسب للتعبير عن المفهوم.

ومن هذا القبيل أيضا التسميات العربية لمصطلح (point of articulation) ⁽¹⁾ الذي يشير إلى الموضع الذي يعترض فيه الهواء أثناء النطق بالصوت اعتراضاً جزئياً أو كلياً، اختلفت هذه التسميات بسبب اختلاف زاوية النظر إلى المفهوم، إلا أنها اتفقت جميعاً على اعتباره اسم مكان، فالموحد وبركة ومعجم اللسانيات الحديثة يسمونه " موضع النطق " باعتبار هذا المكان أساساً لعملية النطق، وفي هذا انطلاق من الجانب الوظيفي لهذا المكان. ويسميه المسدي " مخرج " ويتبعه البعلبكي في ذلك وهي صيغة اسم مكان، لا تراه إلا مكاناً لخروج الصوت، مع أن خروج الصوت من هذا المكان خروج جزئي، فرحلة الصوت تبدأ من الرئتين أولاً، ثم تعترض في هذا المكان لينطق الصوت المعين، فالخروج ليس ملمحاً دلالياً فارقاً لهذا المكان، أما النطق بالصوت فهو الملمح الأبرز.

وللسبب ذاته تعددت النظائر العربية الدالة على مصطلح (paralinguistic) الذي يعني

" العلم بالكيفيات والمحددات الصوتية المصاحبة للكلام " ⁽²⁾ على النحو التالي:

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 384.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 358.

معجم اللسانيات الحديثة	المعجم الموحد	معجم اللسانية ، لبسام بركة	معجم المصطلحات اللغوية ، لرمزي البعلبكي	معجم علم اللغة التطبيقي، لمحمد علي الخولي	قاموس اللسانيات ، لعبد السلام المسدي
شبه لسانية	الظواهر شبه اللسانية	إيمائية	لغة محاذية، لغة مصاحبة، لغة إيمائية	اللغة المصاحبة	إيمائية

أما تسميتها بشبه لسانية فلأنها أشبهت اللسانية في إيصالها للمعنى، لكنها ليست لغة منطوقة فتسمى لسانية، فالتركيز هنا على ملمح مميز في المفهوم وهو الشبه الذي يربطه بما هو لساني. وقد اعتمد من سماها لغة مصاحبة على أنها كفاءات تصاحب اللغة المنطوقة أثناء الكلام لتأكيد بعض المعاني أو التلميح بها، وقد اعتمد الخولي هذه التسمية ويعرفها بأنها: "وسيلة الاتصال عن طريق حركات الجسد أو أجزاء الجسم أو اللمس بمصاحبة الكلام أو دونه" (1) أي أنها تقوم وحدها بمهمة الاتصال، ولا تكون مصاحبة للكلام دائماً، فهذه التسمية لا تناسب حالات المفهوم جميعاً.

وقد اعتمدت تسمية المصطلح "الإيماء" على المعنى اللغوي، والإيماء في اللغة: "أن تؤمئ براسك أو بيدك كما يؤمئ المريض برأسه للركوع والسجود" (2) أي أنه حركة جسد دالة، بينما يشير المفهوم إلى كل ما رافق الكلام من كفاءات ربما لا تكون جسدية بل معتمدة على التنغيم أو الضحك أو البكاء.

والموافق عليه عند هؤلاء أنها لغة، لكنها ليست منطوقة بل تعتمد على حركات الجسد والضحك والبكاء والتنغيم، فلا تستقيم تسميتها بلغة الجسد لدخول الضحك والبكاء والتنغيم فيها،

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 90.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (وما).

ولا تكون مصاحبة للكلام دائماً وإنما تقوم أحياناً وحدها بدور الاتصال، وهذا يجعل مصطلح لغة مصاحبة أو محاذية غير مناسب، أما مصطلح شبه لساني، فهو الأنسب لأن فيه إشارة إلى خصيصة بارزة من خصائص المفهوم وهي القدرة على الاتصال، لكنه ليس اتصالاً لغوياً بل أشبه اللغوي في إيصال المعنى.

ومن ذلك تعدد نظائر مصطلح (substratum) وهي: طبقة تحتية ولغة مغزوة، ولغة مغلوبة، وطبقة سفلى، وكلها مصطلحات تدل على "لغة تتهقرت أمام تأثير لغة أخرى" (1). فقد اعتمدت تسميتها باللغة السفلى أو التحتية على الوضع الاجتماعي الذي آل إليه الناطقون بها، أما من سماها مغلوبة أو مهزومة فلأنها تتهقرت أمام اللغة الأخرى الأقوى.

وشبيه بذلك تعدد المصطلحات النظائر لمصطلح (aphasia) الذي يعني "عجز عن الكلام نظراً لتلف في مركز الكلام في الدماغ" (2) فقد دلت عليه الأسماء التالية: عي، وأفازيا، وأفاز، وحبسة، وحبسة عقلية، وعقلة". أما مصطلحات "أفاز وأفازيا" فهما تعريب للمصطلح الأجنبي بصورتين مختلفتين، بينما صيغت المصطلحات الباقية باعتماد خصيصة تمييزية من خصائص المفهوم، فقد اعتمد مصطلح حبسة على عدم قدرة المصاب على الكلام، فكان كلامه يبقى محبوساً بداخله، بينما اعتمدت عقلة على أن العجز ناجم عن مشكلة في الدماغ فهي عقلية لذلك، وقد جمع أحد المصطلحات بين السمتين فسمها "حبسة عقلية". أما من اختار مصطلح عي فقد اعتمد على المعنى اللغوي لهذه الكلمة فمن معانيها "خلاف البيان، فقد عي في منطقة، ومن ذلك قول النابغة:

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 118.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 5.

عَبَتْ جواباً وما بالربع من أحد " (1)

وقد نظرت المعاجم إلى مصطلح (velarization) من زاويتين مختلفتين. أما الأولى فقد اعتمدت على دور الطبق في إكساب الصوت هذه الصفة فسمته إطباقاً، أو أنها اعتمدت على أن اللسان في هذه الحالة يرتفع إلى منطقة الحنك الأعلى مطبقاً عليه فسمته إطباقاً، بينما اعتمدت الثانية على صفة الصوت الناتج، فسمته "تقخيماً".

ويعود الحديث عن منطقة الطبق إلى تناول تعدد أسمائها في اللسانيات الناجم عن تعدد أسمائها في المعجم اللغوي، فأسمائها في المعاجم اللسانية هي: الطبق والطبق اللين والحنك اللين. (2) وقد سمي الحنك اللين طبقاً لأنه الموضع الذي يرتفع إليه ظهر اللسان مطبقاً له في حال نطق الأصوات المطبقة، وسميت تبعاً لذلك الأصوات بالمطبقة، أما منطقة الحنك الصلب (hard palate) فلها تسميات كثيرة في المعاجم اللغوية منها: الغار، والنطع، وسقف الفم، وسقف الحنك، وحنك (3). لذلك نجد المعاجم اللسانية قد أوردت لها كل هذه التسميات.

وتعددت للسبب ذاته أسماء اللهاة فهي في المعاجم اللسانية: غلصمة، ولهاة، وطنظلة،

وزردمة.

وقد يكون التوسع في استخدام الكلمة سبباً من أسباب التعدد، فالأصوات المؤنفة (nasalized) التي يخرج الهواء عند النطق بها من حجرتين: الحجرة الأنفية، وحجرة رنين الأصوات مما يبرز الغنة المصاحبة لها (4)، تسمى في المعاجم اللسانية: أصواتاً أنفية، وأصواتاً

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (عيا).

(2) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 197. بسام بركة، مصدر سابق، ص 152. رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 525.

(3) عبد السلام المسدي مصدر سابق، ص 197، بسام بركة، مصدر سابق، ص 151.

(4) سمير استيئية، اللسانيات، ص 28.

خيشومية⁽¹⁾ وقد سميت بالأنفية نسبة إلى التسمية المعروفة للأنف، أما تسميتها بالخيشومية فالنسبة فيها تعود للخيشوم، وهو أقصى الأنف⁽²⁾ اعتماداً على أن الحجرة الأنفية تبتعد قليلاً عن مقدم الأنف، وتكون إلى أقصاه أقرب، مع أن كلمة أنف تدل على الأنف بجميع أجزائه.

وشبيه بذلك تسمية بسام بركة لمصطلح (velaire)⁽³⁾ باللهوي والغلصمي والطبقي والزردي، فتسميته بالطبقي من الممكن أن تكون مقبولة؛ لأنها تتسبب الأصوات إلى منطقة الطبق، أما تسميتها بالغلصمي والزردي واللهوي، وكلها تسميات للهاء فأمر غير دقيق لأن اللسان يرتفع نحو منطقة الطبق تحديداً عند النطق بالأصوات المطبقة وليس نحو اللهاء، وربما كان هذا بسبب قرب منطقة الطبق من اللهاء.

ومن التسميات غير الدقيقة لهذا المصطلح ما أورده البعلبكي من نظائر، فهو يقترح مصطلح حنجري وانفجاري. إن في تسميته بالانفجاري خلطاً كبيراً بين المفاهيم، لأن الأصوات الانفجارية مفهوم محدد يشير إلى فئة من الأصوات، تنتج عن اعتراض كلي لتيار الهواء في موضع النطق بالصوت ثم إرساله محدثاً انفجاراً، أما المفهوم المقصود هنا فهو صفة للصوت تنتج عن ارتفاع مؤخر اللسان ليطبق بمنطقة الحنك اللين والفرق بين المفهومين شاسع.

وقد تلجأ اللغات إلى المجاز في صياغة المصطلح، ثم يأتي باحث لينقل هذا المصطلح إلى لغة أخرى، فيترجمه ترجمة حرفية، فيبدو المصطلح مشوهاً كما فعل الخولي في ترجمته لمصطلح (learning plateau)⁽⁴⁾ الذي يسميه هضبة التعلم ويعرفه بأنه نقطة يصل عندها التعلم إلى أقصى مدى ممكن في مهارة ما لدى شخص ما ولا يمكن تجاوز هذا المدى مهما

(1) بسام بركة، مصدر سابق، ص 37.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (أنف).

(3) بسام بركة، مصدر سابق، ص 15.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 46.

استمر المران، وقد كانت الإنجليزية قد اعتمدت في اختيارها لهذا المصطلح على تشبيه تلك المرحلة من التعلم بالهضبة، فالهضبة قمة مرتفعة وهذه المرحلة أقصى ما يمكن أن يصل إليه المتعلم في مهارة ما، وليست العربية مضطرة إلى مثل هذا التشبيه خاصة وأن طبيعة المصطلح لا تحمل أي دلالة على المعنى، وكان حرياً به أن ينقل المفهوم بالطريقة التي يشاء، أو بالتشبيه الذي يشاء، وليس مضطراً للترجمة الحرفية هنا، فقد كان بإمكانه أن يستبدل بالهضبة كلمة ذروة، فذروة في العربية تعنى القمة، أما هضبة فهي جَبِيل منبسط لا يعني قمة الشيء.

ويتبع الطريقة ذاتها في ترجمته لمصطلح (garden path theory) الذي يسميه " نظرية ممر الحديقة " ويدل على نظرية تتعلق بإدراك الجملة الغامضة، وسميت بهذا الاسم تشبيهاً بمن يجرب ممراً في حديقة، فإن وجده لا يؤدي إلى الهدف عاد إلى الممر ليجرب ممراً آخر " (1) دون أن يتمكن المصطلح العربي من الإحياء بهذه العملية الذهنية، فقد كان من المناسب أن ينطلق من هذه العملية الذهنية وصولاً إلى التسمية، فيسميها نظرية التكهّن مثلاً، لأنها من البداية قائمة على غير اليقين، فإن لم يثبت توقعه فالعودة مجدداً إلى بداية الطريق. لكن الخولي لم ينطلق من المفهوم، وإنما ترك اللغة الأولى تؤدي دور الوسيط، ولم ينظر في المفهوم ويبحث فيه عن خصيصة من خصائصه، وإن ما قام به الخولي قد أبعد المصطلح كثيراً عن حقيقة مفهومه، فاللغة الأولى ابتعدت عن حقيقة المفهوم عندما اتخذت المجاز وسيلة لصياغة المصطلح، ثم جاءت العربية لتطوع المصطلح الأجنبي ليناسبها، فابتعد كثيراً عن حقيقة معناه دونما مراعاة لخصائص المفهوم، مما قاد إلى نمط ضعيف من الاصطلاح عرضة لأن يستبدل به غيره، هذا الضعف سيدعو كل من يعرض له هذا المصطلح إلى البحث عن بديل له، مما يجعله ثغرة يأتي التعدد من قبلها.

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 46.

ولا يكون الباحث موفقاً إذا اعتمد على ترجمة المصطلح بالنظر إلى بنيته اللغوية، بل لا

بد له من الانطلاق من المفهوم أولاً ليكون النظير معبراً عنه بشكل أدق، فعندما نقل الخولي مصطلح (working memory) ⁽¹⁾ لم ينظر إلى تمثله اللغوي. ولكنه نظر إلى مفهومه الذي يعني الحفظ لمدة قصيرة تتراوح بين بضع ثوان إلى بضع دقائق، فسماها "ذاكرة قصيرة الأمد" وهي تسمية اعتمدت أولاً على تحديد جنس المعرف، فهو ذاكرة، وعلى صفة من أكثر صفاته تميزاً، وهي قصر فترة التخزين. وقد ساعده توجهه هذا في نقل مصطلح (memorization) الذي يعني حفظ الجملة أو النص اللغوي عن ظهر قلب دون الخوض في التعليل والتحليل ⁽²⁾ فأخذ بعين الاعتبار أهم خصائص المفهوم وهي الحفظ عن ظهر قلب دون تحليل أو تعليل، فصاغ من الفعل "استظهر" مصدرأ وهو "استظهار" مستنداً إلى معناه اللغوي الذي يفيد "الحفظ عن غير كتاب"، وفي الحديث من قرأ القرآن فاستظهره ⁽³⁾، أي حفظه عن ظهر قلب، وجعله نظيراً لمصطلح (memorization).

وقد أحسن البعلبكي في اقتراحه نظيراً لمصطلح (voice indicator) الذي يدل على الآلة المستخدمة لإثبات الجهر عند نطق الأصوات، إذ اختار خصيصة إثبات الجهر، واعتمد عليها وصاغ اسم آلة من جهر ليكون المصطلح "جهاز" ⁽⁴⁾، وفي مصطلح (regular souned change) ⁽⁵⁾ لم يعتمد على ترجمة حرفية لعناصر هذه الوحدة المصطلحية المركبة، فترجمه بـ "تغير صوتي مطرد" مع أنه ترجم العنصر (regular) في مصطلح (regular verb) بفعل قياسي، أي أنه لم يعتمد في ترجمته على المدلولات المباشرة للعناصر المكونة

(1) محمد علي خولي، مصدر سابق، ص 134.

(2) محمد علي خولي، مصدر سابق، ص 76.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ظهر).

(4) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 531.

(5) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 424.

للوحدات المصطلحية المركبة، وإنما اختار من المعاني المحتملة للعناصر ما يناسبها، بعد أن صارت في حالة تضام مع غيرها.

ثانياً : إطلاق مصطلح واحد على عدد من المفاهيم:

لم تكن المعاجم العربية القديمة تجد مشكلة في التعامل مع الكلمات المتعددة، فقد كانت تضعها جميعاً تحت جذر واحد، سواء وجدت علاقة دلالية بين معانيها أم لم توجد، وذلك يعود إلى طبيعة المعاجم اللغوية، التي كانت تهدف إلى أن تورد كل المعاني المحتملة للكلمات، دونما فصل للمفاهيم بعضها عن بعض. أما علم الدلالة الحديث فينظر إلى تعدد معنى الكلمة نظرة مختلفة، إذ يميز بين ما هو متعدد المعنى من أصل واحد، تربط بين مفاهيمه المتعددة ملامح تمييزية مشتركة (polysemy)، وبين ما هو متعدد المعنى لا علاقة بين عناصره (homonymy). وقد جاءت منهجية وضع المصطلح العلمي العربي التي أقرها مجمع اللغة العربية منسجمة في القاهرة مع هذه النظرة، التي تنص على " ضرورة وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وتجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك " (*) لذلك كان لازماً على المعاجم المتخصصة، ألا تسمح بأن يشتمل المدخل على مفاهيم مختلفين، ولا بد من أن يُميّز بين نوعين من المداخل؛ أما الأول فيشتمل على ما توجد فيه علاقة بين المعاني ويسمى (polysemy)، أو لفظ واحد ذي معان متعددة، يوضع هذا النوع تحت جذر واحد، والنوع الثاني يشتمل على ما لا يوجد فيه علاقة بين المعاني المتعددة ويسمى (homonymy)، وهذا النوع يوضع تحت عدد من الجذور بعدد المعاني المستقلة.

(*) ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الحديثة، الرباط، 1981.

على المجمعي أن يحسم أولاً مشكلة التعامل مع الكلمات المتعددة المعاني، لأنها ليست مشكلة تعدد معانٍ حسب، وإنما هي الحكم على ما إذا كانت هناك علاقة بين المعاني أم لا، ويترتب على هذا الحكم وضع الدلالات المتعددة في مدخل واحد في الحالة الأولى، وفي مداخل متعددة في الحالة الثانية.

وقد كانت مشكلات المعاجم محل الدراسة من النوع الأول في الغالب، ولم يتم التعامل معها على نحو صارم، خاصة في تلك المعاجم التي لا تعرف، أقصد قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، ومعجم اللسانية لبسام بركة، والمعجم الموحد الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لأن تعريف المصطلح يبين حدود مفهومه، وإغفاله يجعلنا لا نعرف على أي المفاهيم يطلق هذا المصطلح؟ وما هي حدود المفهوم الذي يشير إليه؛ مما يجعل مسألة الكشف عن المفاهيم المتعددة للمصطلح الواحد مسألة صعبة، خاصة أن مداخل هذه المعاجم مرتبة وفقاً للغة الإنجليزية أو الفرنسية، بمعنى أن المصطلح العربي الواحد قد يكون نظيراً لعدد من المصطلحات الأجنبية، ويصعب حصر هذه المواطن بسبب ترتيب المداخل وفقاً للغة الأجنبية، أما المعاجم الثلاثة الأخرى؛ أي معجم الخولي، والبلعكي، ومعجم اللسانيات الحديثة، فمسألة الحكم على المفهوم فيها ممكنة لأنها بالتعريف تحد حدود المفهوم وتمنع تداخله بغيره من المفاهيم القريبة منه.

وقد كانت معظم حالات تعدد معاني المصطلح في هذه المعاجم من قبيل تعدد المعاني مع وجود علاقة بين المعاني (polysemy)، لأنها معاجم متخصصة والكلمات فيها، وإن اختلفت مفاهيمها تبقى متشابهة لأنها تتبع حقلاً معرفياً واحداً. وثمة ملمح دلالي مشترك يظهر بين المعاني المتعددة للمصطلح الواحد، وأمثلة ذلك كثيرة خاصة في معجم علم اللغة التطبيقي لمحمد

على الخولي، فكثيراً ما كان يضع للمصطلح الواحد تعريفين اثنين وأحياناً ثلاثة، ومن ذلك

تعريفه لمصطلح (correction) "تصحيح" ويعرفه بأنه:

"أ- تصحيح الاختبار.

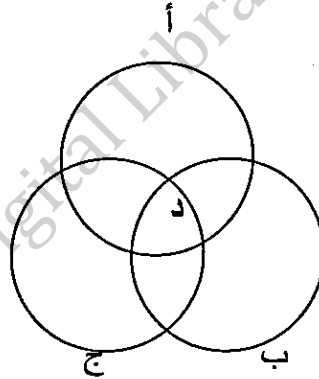
ب- تصحيح خطأ الطالب أثناء التدريب الشفوي.

ج- تصحيح خطأ الطالب أثناء الواجبات الكتابية" (1)

تشارك المعاجم الثلاثة هذه في ملمح دلالي مميز، وهو أنها جميعاً تعني تصحيح خطأ ما

سواء أكان هذا الخطأ شفوياً أم مكتوباً، وسواء أكان الموقف اختباراً أم تدريباً، كما هو موضح

في الشكل التالي:



الشكل (3) التصحيح

فالمنطقة (د) تشير إلى الملمح الدلالي الذي يتضمن الخطأ وهو مشترك بين (أ) و(ب) و(ج).

وقد نجم هذا التعدد عن عمومية المصطلح، فكلمة تصحيح من الممكن أن تشير إلى

فكرة تقويم المعوج في كل ما يصادف المعلم أو الطالب من مواقف تعليمية، لذلك احتل

المصطلح كل هذه المفاهيم، وهو مفتوح على مفاهيم أخرى عديدة، فمن الممكن أن يصحح

الطالب نفسه أثناء التدريب الشفوي، فيتراجع عن عبارة قالها ويستبدل بها أخرى، ويعد هذا

(1) محمد على الخولي، مصدر سابق، ص 24.

تصحیحاً، ومن الممكن أن يتراجع المعلم عن وسيلة تعليمية من وسائله، وغيرها من المواقف التي من الممكن أن تتدرج تحت هذا المعنى العام. لذلك كان أولى بمفهوم على هذا النحو من العمومية ألا يكون مصطلحاً يضمه معجم متخصص.

وقد يكون هذا التعدد نتيجة توهم المعجمي بأن ما لديه مصطلح محدد المفهوم، وهو في الحقيقة ليس إلا وصفاً يطلق على حالات كثيرة، ومثال ذلك مصطلح (covert error) الذي يسميه الخولي " خطأ خفياً " أو خطأ مستوراً " ويعرفه بأنه:

" أ - خطأ معنوي صريح يلاحظ في حالة أسلوب الطالب؛ إذ نراه يتجنب مفردات أو تراكيب معينة حين يكتب باللغة الأجنبية، ويؤثر جانب السلامة، عن طريق استعمال أبسط المفردات والتراكيب خشية الوقوع في الأخطاء اللغوية الصريحة.

ب- جملة صحيحة نحوياً، ولكنها تنقل معنى لم يقصده قائلها أو كاتبها " (1)

يشير التعريف الأول إلى جنس المعرف ويقول إنه " خطأ لغوي صريح " ويتابع وصفه: بأنه " خطأ يتجنب الطالب وقوعه " أي أنه لم يقع، فكيف يحدد نوعه بأنه خطأ صريح مع أنه ما زال في علم الغيب ، وهو ليس إلا خطأ محتملاً. وقد اشترك مع التعريف الثاني في كونه خطأ، ولكن الخطأ الثاني ليس في الجانب اللغوي بل في جانب المعنى الذي أراده القائل، وقد حدد نوع المعرف بأنه جملة صحيحة نحوياً. فالخطأ الأول كان مخفياً لدى الطالب الذي قصد إخفاءه. أما الخطأ الثاني فقد خفي على صاحبه، فصفة الخفاء في الخطأ كانت ملمحاً دلاليًا مشتركاً بين المفهومين، واستعانت الإنجليزية به للإشارة إلى المفهومين بمصطلح واحد. والمعجمي ليس مضطراً إلى هذا الإجراء، وقد ألزم المعجمي نفسه هنا بهذه الترجمة وجمع مفهومين مختلفين تحت مصطلح واحد، مع أن بإمكانه أن ينقل المفهوم الواحد بالطريقة التي

(1) محمد على الخولي، مصدر سابق، ص 24.

يشاء بحيث يجعلهما مصطلحين مختلفين، كأن يسمى المفهوم الأول " تجنب الخطأ " لأن جنس المفهوم ليس اسماً بل هو حالة أو موقف، وبإمكانه أن يسمى المعنى الثاني الذي يشير إلى إخفاق المتكلم في نقل المعنى رغم صحة الجملة نحوياً " جملة قاصرة "؛ لأن جنس المفهوم جملة لكنها قصرت في إيصال المعنى، ربما لأن المعنى أرفع من تركيبها النحوي الصحيح غير البليغ. لقد ألزم المعجمي نفسه في نقل المفهومين السابقين بالتسمية المشتركة في لغتهما الأم وانتقل تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد من الإنجليزية إلى العربية.

ومن هذا القبيل أيضاً مصطلح (religious dialect) الذي يسميه الخولي " اللهجة الدينية " ويقول في التعريف:

" أ - لهجة تمتاز بها أقلية دينية دون سواها.

ب - لهجة خاصة بالمناسبات الدينية " (1)

وليس هذا في الحقيقة إلا وصفاً للهجة لا تسمية لها، ففي الحالة الأولى كان المنتمون لدين واحد يتحدثون بلهجة خاصة وصفت بالدينية؛ لأن أصحابها يتبعون ديانة واحدة، وليس لأن اللهجة ذات طابع ديني. وفي الحالة الثانية سميت اللهجة دينية لأنها خاصة بالمناسبات الدينية، فإن كانت الحالة الثانية مصطلحاً فليست الحالة الأولى كذلك، بل هي وصف للهجة ليس إلا.

وقد نتجم مشكلة اشتراك المفاهيم بمصطلح واحد عن نقل المصطلحين الأجبيين المختلفين إلى العربية بنظير واحد. فيُظن أن المصطلح العربي يدل على مفهومين اثنين، مع أن الحقيقة خلاف ذلك، ومثال ذلك ترجمة البعلبكي للمصطلحين (voiceless vowel) و (whispered vowel) (2) بـ " صائت مهموس " مع أن المصطلح الأول مهموس والمصطلح

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 103.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 532 ص 537.

الثاني موشوش، والوشوشة مفهوم يختلف عن الهمس، إذ يعني الهمس ابتعاد الوترين الصوتيين أحدهما عن الآخر، حتى تكون المسافة بينهما كافية لمرور الهواء بحرية وطلاقة دون اعتراض وبذلك يتذبذب الوتران. (1) أما الوشوشة فهي اقتراب الوترين الصوتيين أحدهما من الآخر من جهة وابتعادهما من جهة أخرى مما يخفف سرعة الهواء في الجهة التي يبتعد فيها الوتران أحدهما عن الآخر (2)، والفرق واضح بين المفهومين، وقد فصلت بينهما الانجليزية بتخصيص مصطلح لكل مفهوم، لكن النقل إلى العربية هو الذي أحدث هذا الاشتراك.

وكذلك يفعل الخولي والموحد في نقلهما لمصطلحي (Vocabulary) و (Lexicon) (3)، فيسميهما " مفردات " مع أن مصطلح (Vocabulary) يعني الوحدات التي تترتب أفقياً وفق نظام نحوي خاص لتكوين الجملة، ويعني مصطلح (Lexicon) الكلمات في لغة ما. والفرق واضح بين المفهومين، والأمر ذاته موجود في ترجمة الخولي لمصطلحي (auding) و (listening) فيسميهما " استماعاً " مع أن فروقاً دقيقة بين المفهومين كان يجب أن تراعى في التسمية، فمصطلح (listening) (4) يعني " إنصات المرء لشخص آخر يتكلم بقصد فهم ما يسمع"، أما مصطلح (auding) (5) فيعني الاستماع إلى اللغة المنطوقة بقصد الفهم ". يشترك المصطلحان في أن المتلقي ينصت بقصد الفهم؛ في المصطلح الأول كان الإنصات لشخص يتكلم، فهي عملية اتصال مباشر بين شخصين في مواقف مختلفة، في حين يختص النوع الثاني من الاستماع بفهم اللغة في غير لحظة التواصل.

(1) سمير استينية، اللسانيات، ص 35.

(2) سمير استينية، اللسانيات، ص 38.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 68، ص 131. المعجم الموحد، ص 559، ص 204.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 71.

(5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 7.

وبالطريقة ذاتها ينقل الخولي مصطلحي (regulation function)

و(reinforcement) فيسميهما: " وظيفة تنظيمية " رغم دلالة المصطلحين على مفهومين

مختلفين، فالمصطلح الأول يعني: " استخدام اللغة من أجل إصدار أوامر للآخرين " (1)، ويعرف

الخولي المصطلح الثاني بتعريفين مختلفين هما:

أ- مزيد من المران لاكتساب مهارة لغوية.

ب- تقديم حافز مادي أو معنوي لتشجيع استجابة معينة (2).

ليدل المصطلح العربي الواحد على ثلاثة مفاهيم مختلفة، اتفق المفهومان الأخيران منها على

ملح تمييزي معين وهو التدريب لاكتساب مهارة ما، ولهذا جمعتهما الإنجليزية في مدخل واحد،

لكن المصطلح الأول بعيد كل البعد عنهما، فهو يشير إلى صفة معينة في مستوى من اللغة ذات

استخدام خاص في إصدار الأوامر لأغراض التنظيم.

وقد ينشأ الاشتراك في المصطلح عن نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية باستخدام

مصطلح عربي قار في حقل من الحقول، وقد فعل ذلك بركة في نقله لمصطلح (euphemism)

الذي يعني " الكلمات البديلة التي يستعملها المتكلم بدلاً من الكلمات غير المستحسنة أو

المحظورة التي يجد حرجاً في النطق بها " (3) فسماه " تورية " والتورية مصطلح معروف في

البلاغة، وهو استعمال كلمة لها معنيان، أحدهما قريب ظاهر في النص له قرينه تدل عليه وهو

غير مراد، ومعنى آخر بعيد خفي وهو المراد؛ مما أدى إلى وجود مصطلح واحد يدل على

مفهومين مختلفين وهو من باب الـ (homonymy) أي تعدد المعاني دون وجود أي علاقة

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 103.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 103.

(3) بسام بركة، مصدر سابق، ص 75، انظر: إنعام عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة، البديع والبيان والمعالم، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992م، ط1، ص 445.

بينهما، وهذا يجب تجنبه، على الرغم من وجود علاقة بين المعنى الجوهري والمعنى اللغوي لكلمة تورية التي تعني: "إخفاء شيء وإظهار غيره".

وينقل البعلبكي المصطلح نفسه إلى العربية باستعمال مصطلح "كناية" (1)، وهو كذلك مصطلح في البلاغة يعني لفظاً أريد به غير معناه الموضوع له مع إمكان إرادة المعنى الحقيقي، لعدم نصب قرينة على خلافة، ويعني في اللغة التكلم بما يريد به خلاف الظاهر، فمع أن المعنى اللغوي يحمل مفهوم (euphemism) فإن وجوده مصطلحاً مستقراً في حقل آخر غير بعيد عن اللسانيات يحول دون استخدامه. وشبيه بذلك تسمية معجم اللسانيات الحديثة لمصطلح (homonymy) بالجناس اللفظي (2).

عرف مصطلح (sandhi) بأنه: "تغيير صوتي يصيب الكلمة في موقع نحوي معين" (3) ويسميه البعلبكي والموحد "تحت"، وهي تسمية ينبغي تجاوزها والبحث عن كلمة أخرى تحمل هذا المفهوم، ومن المصطلحات التي يقترحها البعلبكي نظائر لهذا المصطلح مصطلح "صهر" الذي يشير إلى هذا التغير في الكلمة بسبب من موقعها النحوي.

ولا يقتصر هذا الاشتراك على (homonymy) وإنما يتعدى ذلك إلى (polysemy) إذ يشترك مفهومان في مصطلح واحد من نفس الحقل، ومن أمثلة ذلك تسمية البعلبكي لمصطلح (cognate words) بمشترك لفظي (4).

وقد ينتج هذا الاشتراك عن تجاهل المعاجم لطبيعة المصطلح المرتبطة بالعلوم التي تتطور بمرور الزمن فيتبعها تغير في المفهوم، إذ تكتسب المصطلحات دلالات جديدة. ولكن

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 178.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 60.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 436. المعجم الموحد، ص 429.

(4) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 96.

المعاجم اللسانية تكتفي في الغالب بتعريف المصطلح في مرحلة معينة ولا تحاول تتبع تطوره في مراحل لاحقة. وهذا ناجم عن أن المعجمي يكتفي بإصدار معجمه في توقيت معين، ولا يحاول إصدار ملاحق تتبع تطور المصطلحات الواردة في معجمه مع مرور الزمن. مما يفقد معجمه صفة الشمول والإحاطة. وبالرغم من قلة المصطلحات في معجم كريم زكي حسام الدين إلا أنه يحرص على تتبع المفاهيم في مدارس عديدة، ومن ذلك تعريفه لمصطلح (Firthian linguistics) الذي يسميه اللسانيات الفيرثية، يعرفه ويربطه بغيره من مصطلحات قريبه منه، ويفصل القول في أفكار فيرث المتعلقة بدلالات الكلمات من خلال السياق، ويتتبع تطور هذا المصطلح على يد هاليداي في نظرية النحو النظامي ... وهكذا.

ثالثاً: قلة المصطلحات في المعاجم اللسانية:

إن الغاية من وجود معاجم متخصصة هي مساعدة الباحثين لتمثل المفاهيم اللسانية، إلا أن هذه المعاجم لم تمكن من القيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل نظراً لقلة المصطلحات اللسانية الموجودة فيها مقارنة بسيل المفاهيم والمصطلحات التي يجابه بها الباحث في هذا المجال، مما يجعل هذه المعاجم قاصرة عن تمثيل اللسانيات الحديثة، مع أن المنتظر منها أن تعكس مجمل التصورات التي وصل إليها البحث اللساني، وكيف يتمكن معجم لا يعرف من أداء مهمة كهذه؟ وقد تم التعامل مع هذه المعاجم على أنها مجرد ثبوت للمصطلحات اللسانية مع مقابلاتها العربية.

وإذا أضيف إلى ذلك أن هذه المعاجم صدرت قبل عقود ولم يتبع صدورها هذا أي ملاحق تتابع ما يستجد من تطورات، اتضح حجم الفجوة التي تفصل اللسانيات الحديثة عن المعاجم المتخصصة بمصطلحاتها.

ويلمس الباحث في اللسانيات افتقار المعاجم لصفة الشمول والإحاطة بسبب تركيز بعض المعاجم على مجالات معينة في اللسانيات دون أخرى، فالمعجم الموحد الذي تكونت مادته من 3059 مدخلاً، خصص منها 900 مدخل فيها لعلم الأصوات، أي ما يقارب ثلث حجم المعجم، وكذلك فعل الخولي في معجمه التطبيقي، فتركيزه على تعلم اللغات ظاهر، في حين يغفل تماماً اللسانيات الحاسوبية مثلاً رغم تخصيصه هذا المعجم لعلم اللغة التطبيقي.

وتظهر قلة المصطلحات في معجم اللسانيات الحديثة بشكل واضح، ولم يتجاوز عدد المداخل عنده مئتين وثمانية وعشرين مدخلاً. وشبيه بهذا حال معجم عبد السلام المسدي ومعجم بسام بركة. أما البعلبكي فيكاد معجمه يكون الأقرب لاحتواء أهم المصطلحات اللسانية.

إلى جانب ذلك فقد عانت المعاجم المتخصصة من وجود كلمات عامة ليس مكانها في معجم متخصص، وأمثلة ذلك كثيرة في معجم الخولي، وفي الموحد، بينما لا نجد ذلك في اللسانيات الحديثة وفي معجم البعلبكي ومسدي وبركة، فقد ضم معجم الخولي مصطلحات كثيرة بعيدة عن اللسانيات من مثل: (professional journal) الذي يسميه صحيفة مهنية. ويعرفه بأنه صحيفة تهتم برفع كفاءة أهل المهنة مثل مهنة التعليم⁽¹⁾. وهذا ليس مفهوماً يساعد الباحث في اللسانيات على تمثل النظرية اللسانية، فهذه صحيفة قد تخصصها كل مهنة. ومن مثل ذلك مصطلح (myopia)⁽²⁾ الذي يسميه قصر النظر، ويعرفه بأنه " عيب في البصر يجعل صاحبه لا يرى إلا الأشياء القريبة لأن الأشعة الضوئية تتجمع أمام شبكية العين، ويصحح هذا العيب بعدسة مفرقة. ويضم معجمه كذلك مصطلحات تدل على أدوات صيانة المختبر اللغوي،

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 96.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 86.

وغيرها، ومن أمثلة ذلك في المعجم الموحد مصطلح (honorifics)⁽¹⁾ الذي يعني ألقاب

التبجيل، وغيرها من المصطلحات التي لا يضير المعجم استغناؤه عنها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) المعجم الموحد، ص 211.

الفصل الثالث

مشكلات تعريب المصطلح

الفصل الثالث

مشكلات تعريب المصطلح

ذكر بعض العلماء أن المفهوم العلمي يولد في الذهن أولاً قبل أن يتجلى اللفظ المناسب له⁽¹⁾. ولا يمكن الوصول إلى لفظ مناسب إلا إذا بدأ واضع المصطلح بحصر معالم المفهوم بدقة، وتحديد خصائصه الجوهرية والعرضية، ليتمكن من اختيار الطريقة المثلى لوضع المصطلح المناسب، فقد يلجأ إلى التوليد أو التراث. فإذا كان المفهوم ممثلاً بمصطلح تراثي كان من الأفضل أن يعتمد ولا يأتي بمصطلح جديد، لأن هذا سيؤدي إلى التعبير عن المفهوم الواحد بمصطلحين مختلفين؛ أحدهما حديث والآخر تراثي. وإذا لم يكن للمفهوم وجود في التراث فعلى المصطلحي ألا يحاول إقحامه على أحد المصطلحات التراثية؛ لأن في هذا تعبيراً عن مفهومين بمصطلح واحد. وعليه وتقتزئ اللجوء إلى إحدى طرق التوليد، وهي المجاز والاشتقاق والنحت والتعريب، فيعتمد صيغة صرفية قادرة على احتواء هذا المفهوم. ومعلوم أن للصيغة الصرفية في العربية معاني مخصوصة تمنحها للجزر اللغوي الذي تطبق عليه، فتقلبه من معنى إلى آخر مغاير. ولا بُدَّ من مراعاة هذه المعاني واستثمارها في صياغة المصطلح. وكلما كانت هذه الصيغة قادرة على احتواء المفهوم كان المصطلح أبقي، ولا يكون عرضة لأن يستبدل غيره به من سيجده قاصراً في المستقبل.

أما المعاجم محل الدراسة فلم تتجح دائماً في اختيار الصيغة الصرفية الملائمة. وأمثلة ذلك كثيرة فيها جميعاً، فالخولي مثلاً يسمي مصطلح (Fused Bilingualism) بـ "تلاغوية مندمجة"⁽²⁾، وهو مصطلح يشير إلى استخدام شخص واحد لغتين، بنفس المهارة، وبنفس

(1) عبد السلام المسدي، تأسيس القضية الاصطلاحية، ص 19.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 45.

الوظائف الاتصالية، فلا فرق عنده إن استخدم أي واحدة منهما. وينشأ هذا الوضع من تعلم لغتين معاً. ويكون لبعض الكلمات في إحدى اللغتين نظائر في اللغة الأخرى، فالشخص هو الفاعل في عملية دمج اللغتين معاً، وليست طبيعة اللغتين هي المندمجة. لذا فإن استخدام اسم الفاعل من صيغة المطاوعة هنا لم يكن قادراً على الإحياء بهذا المعنى، وإنما الأقدر على ذلك هو اسم المفعول من (أدمج)، وقد استعانت اللغة الأم للمصطلح بصيغة اسم المفعول للدلالة على ذلك، حيث تدل اللاحقة (ed) في الإنجليزية على المفعولية، وتقابلها في العربية "مُدمَج"، فهي "تتلغوية مُدمَجة".

وشبيه بذلك الصيغة التي وضعها المسدي نظيراً لمصطلح (Exercices du lafucette) وهي "ارتياض الملكة" ⁽¹⁾ باستخدام صيغة "افتعال". والمفهوم يتضمن التكلف في التمرين. لذا فإن استخدام صيغة "تفعيل" أكثر ملاءمة. أما استخدامه للمادة (روض) التي تعني "وطاً و نل" ⁽²⁾ فلا يناسب الملكة، بما تعنيه من القدرة الخاصة الأرفع قدرًا من الترويض، وإنما هي بحاجة إلى "التمرين" أو "التدريب"، لذلك كان من الأنسب ترجمة المصطلح بـ "تدريب الملكة".

ويترجم البعلبكي مصطلح (Retained object) بـ "مفعول به مستبق" ⁽³⁾. والمصطلح يشير إلى أحد مفعولي الفعل المتعدي الباقي على حالة المفعولية عند البناء للمجهول، أي أنه "المفعول به الثاني"، والأخير مصطلح يدل بشكل واضح على المفهوم، وهو موجود في التراث ولا يمكن أن يؤدي اعتماده إلى تداخل المفاهيم، فالأولى استخدامه حتى لا يطلق مصطلحان على المفهوم الواحد. أما أنه يبقى على حالة المفعولية عند البناء للمجهول فخصيصة من خصائص المفهوم مكانها المناسب هو شرح المصطلح وليس بنيته.

(1) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 223.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (نل).

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 430.

ومن هذا القبيل ترجمة الخولي مصطلح (anti-localization) بـ "رفض التمركز"⁽¹⁾،

ويشير المصطلح إلى رفض النظريات التي تقسم الدماغ إلى مراكز يختص كل مركز منها بوظيفة محددة، مثل مركز السمع ومركز البصر، ومركز الكلام. ولا يحمل المفهوم أيًا من المعاني التي يفيدها الوزن "تفعل" وهي: الاتخاذ، والتكلف، والمطاوعة، وإنما يعني المصطلح رفض التقسيم إلى مراكز. لذا كان مناسبًا أن يكون "رفض المراكزية" بإضافة ياء النسبة إلى جمع التكسير "مراكز". ومعلوم أن النسبة إلى الجمع لا تكون إلا لإرادة التمييز^(*). وقد كان هذا هو الهدف هنا، فهو ليس رفضًا للمركزية، أي أن يكون أحد المراكز مسؤولاً عن وظائف معينة، بل هو رفض لأن يكون كل مركز من هذه المراكز العديدة مسؤولاً عن وظيفة معينة.

وقد تكون البنية الصرفية التي تم اختيارها غير قادرة على حمل المفهوم بل تحمل في داخلها ما يناقضه، ومثال ذلك في مصطلح "factitif" الذي يترجمه المسدي بـ "مُعَدَى إلى مفعولين"⁽²⁾. ويشير المصطلح إلى تعدي الفعل لا إلى مفعول به واحد بل إلى مفعولين اثنين، أي أن سمة الفاعلية واضحة فيه أيما وضوح، ولا تتناسبه بأية حال، صيغة اسم المفعول، بل تتناقض هذه الصيغة مع طبيعته المتعدية، لذا فإن اسم الفاعل من (عَدَى) هي الصيغة الأنسب، فهو "فعل متعدٍ إلى مفعولين".

وقد تضمن المعجم الموحد حالات كثيرة صيغ فيها المصطلح باستخدام صيغ صرفية

ذات دلالات لا تنطبق على المفهوم، منها:

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص5.

(*) مجمع اللغة العربية في القاهرة، مجموعة القرارات العلمية، (القاهرة، 1963)، ص9.

(2) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص221.

- | | | |
|----|-------------|------------|
| 1. | separable | (1) عزولة |
| 2. | anomalous | (2) مشذوذ |
| 3. | integration | (3) إِمَاج |

أما المصطلح الأول فقد اختارت لغته الأم أن تصوغه بإضافة اللاحقة (able) إليه، لما يحمله من معاني مطاوعة الانعزال. وقد نقلت في هذا المعجم باستخدام صيغة (فعول) التي تفيد معنى المبالغة، ومعلوم أن هذه الصيغة يستوي فيها التنكير والتأنيث إلا أن الموحد اختار أن يلحق بها تاء مربوطة على غير القياس. وليس في المفهوم، ما يشير إلى معنى المبالغة بل إنه يدل على صفة قبول الانعزال، وليس أنسب من صيغة المطاوعة صيغة تدل على هذا المعنى، فهي إذن: "منعزل".

وقد سمي المصطلح الثاني "مشذوذاً" باستخدام اسم المفعول من الفعل "شذّ" مع أن الفعل "شذّ" فعل لازم، ولا يستقيم أن يصاغ منه اسم مفعول، لذا فإن استخدام اسم الفاعل هنا أكثر ملاءمة.

أما المصطلح الأخير فقد نقل باستخدام المصدر من المزيد بالهمزة من الفعل (دمج)، وهي صيغة تفيد التعدية، وليس ثمة ما يتطلبها في هذا المفهوم، وقد استعان بصيغة "تمج" (4) الخولي لينقل المصطلح ذاته.

(1) المعجم الموحد، ص 448.

(2) المعجم الموحد، ص 31.

(3) المعجم الموحد، ص 234.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 56.

ومن ذلك في معجم اللسانيات الحديثة مصطلح (combining form) المترجم بـ

"الصيغة المؤتلفة" ⁽¹⁾ بصياغة اسم الفاعل من المزيد (أنتلف)، ويشير المصطلح إلى الصيغة التي لا تكون قائمة بذاتها وإنما تأتي مع سوابق ولواحق. وليس في هذا المفهوم ما يحمل معنى الافتعال، وإنما يشير إلى أن الصيغة تكون في حالة إلف مع غيرها من الصيغ، وليس مثل الإلف معنى يحتاج إلى المشاركة، فإذا كانت هذه هي حال الصيغة الأولى فلا يمكن أن تكون الصيغة التي التحقت بها على حال مغايرة، وإنما تشترك الصيغتان في حال من التآلف. وعليه فإن تسميتها بصيغة متألفة ربما كانت الأقدر على جمع هذه الحقائق المفهومية.

وقد تكون مشكلات كهذه ناجمة عن عدم تحري الدقة في تطبيق القاعدة الصرفية، من

مثل المصطلحات التالية:

- | | | |
|----|--------------------|-------------------|
| 1. | institutional sign | (2) رمز مؤسساتي |
| 2. | jargon | (3) اللغة المهنية |

لقد تمت النسبة في المصطلحين الأول والثاني إلى الجمع، إلى جمع المؤنث السالم في الأول، وإلى جمع التكسير في المصطلح الثاني. والنسبة إلى الجمع جائزة عند الكوفيين على الإطلاق، ويجيزها البصريون بشروط أهمها أن يجري الاسم مجرى العلم. بينما يجيز مجمع اللغة العربية في القاهرة النسبة إلى جمع التكسير بشرط إرادة التمييز ^(*). وليس في النسبة إلى مؤسسات ولا إلى مهن أي تمييز عن النسبة إلى مؤسسة أو إلى مهنة. وقد ترجم البعلبكي

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص22.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص56.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص71.

(*) مجمع اللغة العربية في القاهرة، مجموعة القرارات العلمية، (القاهرة، 1963)، ص9.

مصطلح (jargon) بـ "رطانة"⁽¹⁾، من (رطن)، والتراطن كلام لا يفهمه الجمهور"⁽²⁾ وهذا متوافق تمامًا مع مفهوم (jargon) الذي يشير إلى مجموعة الألفاظ والتعبيرات في الكلام أو الكتابة ذات دلالات خاصة تستعمل اجتماعيًا أو مهنيًا لا يفهمها غير مجموعة معينة، و"رطانة" مصطلح مكون من كلمة واحدة تشير إلى خصيصة تمييزية من خصائص المفهوم مما يؤهلها للدلالة عليه.

وقد يكون ضعف المصطلح ناجمًا عن غير بنية الكلمة المفردة، وإنما عن اجتماع كلمتين في تركيب أدى إلى معنى غير منسجم ولا دال على المفهوم، كالمعنى المتحصل من التراكيب التالية:

- | | | |
|----|--------------------|-------------------|
| 1. | noise test | (3) اختبار الضجيج |
| 2. | remote lab | (4) مختبر بعيد |
| 3. | native like speech | (5) كلام شبه متقن |

قد يفهم من المصطلح الأول "اختبار الضجيج" أن فعل الاختبار قد وقع على الضجيج، أو أن هذا الاختبار خاص بالضجيج، بينما يشير المصطلح إلى اختبار يجري مع وجود ضجيج، ولا تجوز نسبة الاختبار إلى الضجيج بل تكون الإشارة إلى مصاحبة الضجيج للاختبار في بيئة المصطلح أقدر على تمثيل هذا المعنى. ومما يلبي هذه الغاية استخدام حرف الجر "مع" الذي يفيد المصاحبة ليكون المصطلح "اختبار مع الضجيج". وقد كان السبب وراء تلك الصورة الملبسة للمصطلح هو الترجمة الحرفية للمصطلح. وقد اتبعت ذات الطريقة في ترجمة مصطلح

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 266.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (رطن).

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 82.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 104.

(5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 81.

(remote lab) بـ "مختبر بعيد" فقد وصف المختبر بأنه بعيد، ولم تكن صفة البعد هذه خاصة بالمختبر، وإنما هي خاصة بطريقة التحكم به، ولا بُدَّ من توضيح ذلك في بنية المصطلح ليكون "مختبر بعيد التحكم".

أما المصطلح الثالث (native like speech) الذي ترجم بـ "كلام شبه متقن"، فقد الترجمة الحرفية إلى إقحام كلمات في تركيب لا تؤدي فيه المعنى المطلوب، فالتركيب (native like) في الإنجليزية يشير إلى درجة من التشابه عالية تضاهي الناطق الأصل بالغة، بينما حمل نظيره العربي "شبه متقن" ظلالاً سلبية تدل على عدم قدرة هذا الكلام من الوصول إلى درجة الإتقان المطلوبة، وليس هذا ناجماً إلا عن عدم مراعاة لخصوصية اللغة الناقلة واللغة المنقول عنها، فكل كلمة في اللغة طاقة تعبيرية خاصة لا تملكها نظائرها في اللغات الأخرى. وقد يؤدي تعدد الصفات أو تعدد الإضافات في لغة المصطلح الأم إلى مصطلح عربي مضطرب، ما لم يراعى الاختلاف بين اللغتين في ترتيب هذه الصفات أو هذه الإضافات، ومن أمثلة ذلك:

1. orientation English program (1) "برنامج الإنجليزية للتقوية"
2. comparative historical linguistics (2) "اللسانيات المقارنة التاريخية"

فقد تم تحديد كلمة برنامج في المصطلح الأول بإضافته إلى الإنجليزية ليكون برنامج إنجليزية، ولا تحدد كلمة الإنجليزية ماهية هذا البرنامج، بينما كانت كلمة "تقوية" لتحدها لو تلت كلمة برنامج، فهي المحدد الأول لهذا البرنامج وليس الأخير، فهناك برنامج لتقوية العربية

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 85.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 23.

وأخر لتقوية الفرنسية، إذن لا بُدَّ من محدد ثانٍ وهو الإنجليزية ليكون المصطلح برنامج تقوية الإنجليزية. فهو:

(برنامج + تقوية) + الإنجليزية.

فالمركب الاسمي الأول (برنامج تقوية) كان محدداً للعنصر الثالث وهو الإنجليزية، وليس المركب هو (برنامج الإنجليزية) المحدد للعنصر الثالث وهو تقوية.

واعتمد في ترجمة المصطلح الثاني (comparative historical linguistics) ترتيب الإنجليزية لهذه الصفات فجاء المصطلح على النحو الآتي: "اللسانيات المقارنة التاريخية" مع أن فرع اللسانيات المراد هنا هو فرع من اللسانيات التاريخية، وكان يجب أن تتلو هذه الصفة الموصوف مباشرة، كما أنها في النظر الإنجليزي كانت قد سبقت الموصوف مباشرة، ومن ثم تذكر الصفة الفرعية لهذه اللسانيات التاريخية وهي أنها مقارنة؛ فهي "لسانيات تاريخية مقارنة". وقد راعى معجم اللسانيات الحديثة هذا في ترجمته مصطلح (comparative analysis method) — "منهج التحليل المقارن" ⁽¹⁾.

ولا بُدَّ من أن يراعى عند وضع المصطلح، المعنى الذي تكتسبه اللفظة من تضامها مع لفظة أخرى، ولا يُكتفى برصّ الكلمات النظائر للكلمات الأجنبية، فلكل لغة خصوصية، ولكل كلمة ظلال دلالية خاصة لا تحملها نظائرها في اللغات الأخرى، وتوضح ذلك الأمثلة التالية:

⁽¹⁾ معجم اللسانيات الحديثة، ص 23.

1. intergroup combination (1) اتصال بجماعي
2. right by chance error (2) خطأ الصواب الصدفي
3. over learning (3) تعلم مفرط

ففي المصطلح الأول تمت إضافة السابقة (بيـ) إلى كلمة جماعي في ترجمة حرفية للمصطلح، مع أن كلمة اتصال التي تفيد معنى المشاركة تضمنت معنى البينية بإضافتها إلى الجماعة، مما يجعل وجود السابقة (بيـ) في هذا التركيب زائداً، فهو "اتصال جماعي".

أما المصطلح الثاني (right by chance error)، المنقول بـ "خطأ الصواب الصدفي"، فاجتماع الكلمات فيه أدى إلى تنافر واضح، فكيف يكون الخطأ صواباً؟ ولماذا يسمى خطأ في الأصل؟ هو في الحقيقة صواب حدث بالصدفة. أي أنه صواب، سواء أكان متعمداً أم حدث بالصدفة، والأجدر تسميته بـ "صواب" وليس خطأ، ومن ثم يحدد هذا الصواب بأنه حدث بالصدفة ليكون المصطلح "صواب بالصدفة"، فتكفل كلمة "صدفة" بالإشارة إلى أن هذا لم يكن بسبب قصد المتكلم أو بسبب إتقانه للقاعدة اللغوية. فعدم القصدية خصيصة جوهرية من خصائص هذا المفهوم، وقد أغنى وجودها في بنية المصطلح عن الإشارة إلى الخطأ.

وفي المصطلح الثالث تمت ترجمة (over) بمفرط، وترجم المصطلح بـ "تعلم مفرط"، والإفراط في الشيء يعني الزيادة فيه لدرجة ينتقل فيها من أن يكون مفيداً إلى كونه غير مفيد بل ضاراً أحياناً. ولا يضر التعلم ازدياده، بل إنه المجال الوحيد الذي لا حد للازدياد فيه، ولا يجوز وصفه بالمفرط، وإنما هو "تعلم زائد".

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 57.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 107.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 88.

وقد يكون للكلمة الإنجليزية نظائر عربية عديدة متباعدة في جزئيات تحتاج إلى أن

يلمحها الناقل، لأنها تنقل المصطلح من أن يكون منطقياً إلى أن يكون مصطلحاً يحمل التناقض في بنيته اللغوية. فقد ترجم البعلبكي مصطلح (internal speech) بـ "نطق داخلي" ⁽¹⁾، والمصطلح يدل في حقيقته على الكلام الداخلي الذي لا يتم النطق به أو إخراجه إلى حيز الكلام المسموع، ويبقى حديث النفس. وهذا لا يتفق وتسميته "نطقاً" ألبتة؛ إذ إن النطق يعني التناظر بالكلمات وإخراجها إلى حيز الكلام المسموع، لذا فإن من الأنسب تسمية هذا المصطلح "حديث داخلي". وقد سماه الموحد: "الكلام الداخلي".

ولا بُد من أن تمحص معاني الكلمة الأجنبية عند نقلها إلى العربية، ومن ثم ينتقى منها الأكثر ملاءمة للمفهوم، فالخولي ينقل مصطلح يترجم مصطلح (memory load) بـ "عبء الذاكرة" ⁽²⁾، وتعني كلمة عبء في العربية "حمل من غرم" ⁽³⁾ في حين ليس في المفهوم أي ملمح سلبي يشير إلى غرم، ولا بُد هنا من استبدال كلمة أخرى مناسبة بهذه الكلمة، من مثل كلمة "سعة" أو "حمل" ليكون المصطلح "سعة الذاكرة" أو "حمل الذاكرة".

وقد يفشل النظير الحرفي للتركيب الإنجليزي في حمل المعنى، بينما تكون العربية قد خصصت لهذا المعنى كلمة أخرى. ومثال ذلك في ترجمة الخولي لمصطلح (lexical access) بـ "وصول مفرداتي" ⁽⁴⁾ ويشير المفهوم إلى وصول الفرد إلى معنى الكلمة بالرجوع إلى ذاكرته، فاختار الوصول وهو وصول مجازي، ويشكل جزءاً من هذه العملية. إلا أنه على أهميته، لا يرقى إلى أن يكون مرحلة جوهرية تستطيع حمل المعنى كاملاً. أما كلمة "تذكر"،

⁽¹⁾ رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 256.

⁽²⁾ محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 76.

⁽³⁾ ابن منظور، لسان العرب، مادة (عبء).

⁽⁴⁾ محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 67.

وهي كلمة مرتبطة بالجزء المسؤول عن هذه العملية وهي الذاكرة، فتعبر عن المفهوم بشكل صريح محدد غير قابل للالتباس، لذا فمن المناسب إطلاقها على هذا المصطلح ليكون المصطلح "تذكّر".

ولا ينسى واضع المصطلح الحروف التي قد تكون جزءاً من بنية المصطلح، ولا بُدَّ في حالة كهذه أن يراعي المعنى الذي أفاده الحرف، ومدى ملائمة هذه المعنى لخصائص المفهوم، ولا يوضع الحرف هكذا في بنية المصطلح دون تحرٍ لمعناه، كما في مصطلح (dilation) الذي ينقله بركة بـ "إدغام على بعد" ⁽¹⁾ باستخدام حرف الجر "على" الذي يفيد الاستعلاء أو السببية، وهذه معانٍ لا يمكن أن يتضمنها المفهوم لا على الحقيقة ولا على المجاز. وإذا كان يقصد باستخدام "على" المجاوزة، فكان عليه أن يعرف كلمة "بعد" ليكون المصطلح "إدغام على البعد". أما إذا كان المقصود بالمصطلح هو وصف حالة الإدغام بأنها تتم في حال بعد الحرفين المدغمين، فكان حرف الجر الأنسب هو "من" الذي يفيد ابتداء الغاية المكانية ليكون المصطلح "إدغام من بعد". ولا يمكن الجزم بحرف الجر المناسب هنا بسبب عدم وضوح المفهوم الناجم عن عدم تعريفه في المعجم .

وقد يميل صاحب المعجم إلى أسلوب لغوي يشيع في معجمه فيكون مناسباً في مواطن، ومقحماً على مواطن أخرى، ومثال ذلك في الاسم المنسوب عند الخولي، ومن المواطن التي أقحمه عليها:

(1) بسام بركة، مصدر سابق، ص 60.

- | | | |
|----|-----------------------|---------------------------|
| 1. | memory –storage stage | (1) مرحلة التخزين الذاكري |
| 2. | amission error | (2) خطأ حذف |
| 3. | defining equivalent | (3) مرادف تعريفي |
| 4. | Agnosia | (4) عجز استيعابي |
| 5. | associative meaning | (5) معنى اقتراني |
| 6. | Agraphia | (6) عجز كتابي |
| 7. | reading speed | (7) سرعة قرائية |
| 8. | vocabulary meaning | (8) معنى مفرداتي |
| 9. | Translationerror | (9) خطأ ترجمي |

وقد كان من الممكن في الحالات جميعاً أن يستغنى عن ياء النسبة ويكون المصطلح قادراً على الإحياء بالمعنى، فيكون المصطلح الأول "مرحلة تخزين الذاكرة". ولا يمكن نسبة الخطأ في المصطلح الثاني إلى الحذف، وإنما هو خطأ نجم عن حذف كلمة من الجملة، واستخدام حرف الجر "الباء" مناسب هنا ليفيد الاستعانة فهو "خطأ بالحذف".

-
- (1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص76.
 (2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص85.
 (3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص29.
 (4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص3.
 (5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص7.
 (6) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص3.
 (7) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص101.
 (8) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص131.
 (9) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص125.

ويشير مصطلح (defining equivalent) إلى العبارة التي تُشرح مدخلاً معجمياً بلغة

ماء، وتعد هذه العبارة مرادفاً يفيد التعريف، إذن من المناسب صياغة اسم الفاعل من عرفَ ووصفه به فهو: "مرادف معرف".

أما المصطلح (agnosia) فيشير إلى فقدان القدرة على فهم المعاني المسموعة أو المقروءة بالرغم من سلامة السمع و البصر، ويرجع هذا إلى تلف المراكز المتخصصة بعملية الاستيعاب في الدماغ، فهو "عجز عن الاستيعاب" أو "عجز الاستيعاب".

أما مصطلح (associative meaning) فيشير إلى مجموعة المعاني التي تقترن معاً كالأبيض والأسود والورقة والقلم... الخ، إذن هو "معنى مقترن" وليس اقتراني. ولو حذفت ياء النسبة من مجموعة المصطلحات الباقية لكأنت على الصور الآتية أنسب:

- | | | |
|----|--------------------|------------------|
| 1. | Reading speed | سرعة القراءة : |
| 2. | Vocabulary meaning | معنى المفردات : |
| 3. | Translation error | خطأ في الترجمة : |

ومن هذا عند المسدي ترجمته لمصطلح (pluralistic nation) ⁽¹⁾ بـ "أمة تعددية". ويشير المفهوم إلى الأمة ذات اللغات العديدة، ونسبة الأمة إلى التعدد لم تعبر عن كونها ذات لغات عديدة. وإنما جعلتها صفة التعددية عامة تحتل كل تعدد، فمن الممكن أن تكون متعددة الأديان، أو متعددة اللغات، أو ربما متعددة الأعراق، لذا فإن تحديد هذا المصطلح أمر هام ومن المناسب أن يكون المصطلح "أمة متعددة اللغات".

(¹) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 119.

وقد يلجأ واضع المعجم إلى صيغ عامة لدرجة تتسع فيها للتعبير عن عدة معانٍ، ومن ذلك ترجمة الخولي لمصطلح (synthesis exercise) ⁽¹⁾ بـ "تمرين الدمج" دون أي إشارة لغوية تحدد ماهية هذا الدمج، ويشير المفهوم إلى دمج الجمل، وعدم تعريف "الدمج" بعدم إضافته إلى "الجمل" يجعله عامًا يحتمل أي تمرين يتطلب دمجًا.

ويحتوي معجمه على مصطلحات أكثر عمومية من ذلك، من مثل (openess) ⁽²⁾ الذي يترجمه بـ "رحابة". ويشير المصطلح إلى عدد الجمل اللانهائي التي يمكن النطق بها في لغة ما، وقد عبرت اللغة الأم عن هذا المفهوم بمصطلح عام، ونقل بحرفيته إلى العربية ليبقى المصطلح على عموميته، في حين يكون المصطلح أكثر تحديدًا إذا ما تم تخصيصه، كأن يكون: "رحابة التعبير". ويسمى مصطلح (stimulation) "إثارة"، ويشير المفهوم إلى تقديم مثير يستدعي استجابة، والإثارة هي واحدة من العوامل المؤدية إلى تعلم اللغة. وكلما ازدادت المثيرات عددًا وتنوعت، ازدادت سرعة التعلم. إذن هي ليست بالعمومية التي يقدمها مصطلح إثارة ولا بُدَّ من تحديدها بوصفها بـ "اللغوية" ليكون المصطلح "إثارة لغوية".

وهذا غير قليل في معجم المسدي ففيه كذلك: (jounction) ⁽³⁾ الذي يسميه لحام، و(neoglossies) ⁽⁴⁾ الذي يسميه "مشوة"، ومما ساهم في جعل هذه المصطلحات على هذا النحو من العمومية أن المسدي لا يعرف مواد معجمه.

نتيح صيغ العربية الصرفية طرقًا عديدة لاحتواء مفاهيم لا حصر لها بالانطلاق من الجذر الواحد، وقد يلجأ إليها المصطلحي ويغفل مسائل مهمة من ضمنها ضبط المصطلح،

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 86.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 116.

(3) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 210.

(4) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 201.

فالضبط جزء من بنية الصيغة الصرفية المعينة لا بُدَّ من مراعاته، فقد ينقل الكلمة من معنى إلى معنى آخر مغاير. فالمسدي مثلاً يسمي مصطلح (nervose) ⁽¹⁾ بـ (عصاب) بكسر العين، والمصطلح يشير إلى حالة مرضية. وقد أتاح الصرف صيغة محددة للمرض هي صيغة (فُعال) بضم الفاء لا بكسرها ⁽²⁾، فالمصطلح الأنسب هو (عُصاب).

وشبيه بهذا في معجم اللسانيات الحديثة تسميته مصطلح (Coptic language) بـ "اللغة القبطية"، بضم القاف. والعربية تفرق بين صيغتين: (قُبْطِي) و(قِبطِي)؛ أما قِبطِي، بكسر القاف فهو، "جبل بمصر" ⁽²⁾، وكل ما يخص هؤلاء. بينما خصت العربية "قُبْطِي" بضم القاف بـ "ثياب كتان بيض رفاق تصنع في مصر". وقد غيروا اللفظ بضم أوله للتمييز عن أي شيء قِبطِي آخر ⁽³⁾. أما هذا المصطلح فيشير إلى اللغة، وهي شيء مصري آخر غير الثياب، فلا بُدَّ من أن يكون على الصيغة الأخرى وهي (قِبطِي) بكسر القاف. وربما لا يكون صاحب المعجم واعياً لهذا الفرق بين الصيغتين، وإنما انساق وراء اللفظ الإنجليزي للكلمة فهي (copitc) بصامت ثم ضم.

ومن ذلك تسمية الخولي مصطلح (Gaze shift) بـ "انتقال التحديقة" ⁽⁴⁾ ويشير المصطلح إلى انتقال حدقة العين من جهة إلى أخرى مرافقة للاتصال اللغوية أو الاتصال غير اللغوي، ويسمي هذا السواد في العين حدقة وليس تحديقة؛ إذن هي: انتقال الحدقة.

وعلى الرغم من أن المصطلح يوظف الاسم والفعل والحرف في بنائه فإنه لا وجود للحرف أو للفعل في معجم متخصص بالمصطلحات منفرداً، وإنما تقتصر مداخل المعجم على

(1) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 31.

(2) مجمع اللغة العربية في القاهرة، مجموعة القرارات العلمية، (القاهرة، 1963)، ص 11

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قِبط).

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قِبط).

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 46.

الأسماء، حتى لو كان للفعل معنى اصطلاحى خاص فيصاغ المصدر منه ليكون مدخلاً في معجم المصطلحات، إلا أن الأفعال كانت مداخل في معجم المسدي دون أن تحمل أي ملامح خاص باللسانيات، ومنها:

(1) engendrer : أنشأ

(2) emphatier : فخم

يفترض في من يضع المصطلح ألا يختار الحالة التي يكون عليها المصطلح من حيث التعريف والتكثير إلا بناءً على منهج محدد، فلا يعرف مرة وينكر أخرى دونما ضابط، فمصطلح مثل "الوتران الصوتيان" لا بُدَّ من تعريفه لأن في ذلك تحديداً له، فهما عضو محدد في جهاز النطق ليس ثمة غيره، وتعريفه يؤكد هذا. أما مصطلح مثل "صوت مطبق" الذي يشير إلى صفة يكتسبها الصوت إذا ما ارتفع اللسان أثناء النطق به إلى منطقة الطبق، فلا بُدَّ من تكثيره لأنه صفة تتسحب على كل صوت تعرض لهذه الحالة. وإذا ما عرف مصطلح كهذا فإن ذلك يشير إلى أن الصوت المتحدث عنه هو أحد هذه الأصوات، وربما لم يقصد المعجم ذلك.

أما مصطلح (linguistic taboos) (3) الذي يسميه معجم اللسانيات الحديثة بـ "المحظورات اللغوية" فتعريفه غير مناسب لأن فيه إشارة إلى أن المتحدث عنه هو كل ما يمكن أن يكون كلمة محظورة، فينتظر في التعريف سرد كل هذه المحظورات. أما تكثيره فيشير إلى المفهوم العام للمحظورات. ومن ذلك فيه مصطلح (sonorant sound) (4) الذي يسميه "الصوت الرنان" ويشير المفهوم إلى صفة في الصوت تحدث للأصوات الأنفية والجانبية وأشباه الصوائت

(1) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص224.

(2) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص225.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص83.

(4) معجم اللسانيات الحديثة، ص132.

والصوامت، وكان لا بُدَّ من تكثيره للإشارة إلى أن هذا مفهوم الصوت الرنان وليس تعريفه مكاناً تسرد فيه الأصوات الرنانة. وكذلك يفعل في مصطلح (constrictive sound) ⁽¹⁾ الذي يسميه الصوت الانقباضي الذي يشير إلى صوت يحدث بتضييق جزء من الفم والحلق لمقاومة مرور تيار الهواء الصادر من الرئتين، وهذا ما يمكن أن ينطبق على أصوات كثيرة، إذن لا بُدَّ من تكثيره. أما الموحد فيلتزم بالتكثير دائماً.

الأصل في صيغة المصطلح أن تكون مكثفة يسهل توظيفها في الكلام استجابة لمبدأ الاقتصاد في اللغة، لذا كان الابتعاد عن المصطلح الطويل مسألة ملحة. ومن الضروري أن يصاغ المصطلح بأقل عدد ممكن من الكلمات، وألا يكون حجم المصطلح العربي أكبر من نظيره الأجنبي، لأن في هذا دلالة على أن النظير العربي غير قادر على تمثيل المعنى وإنما هو شرح له. ومثال ذلك في مصطلحات كثيرة منها: (assimilation) ⁽²⁾ الذي يسميه معجم اللسانيات الحديثة بـ "مماثلة صوتية" مع أن كلمة مماثلة وحدها تشير إلى المعنى بشكل دقيق لا يسمح بتداخل المفاهيم، وليس ثمة حاجة إلى وصفها بالصوتية، فالتراث يقدمها دون وصف ولا تحتاج لذلك إضافة أو توضيحاً.

وقريب من هذا مصطلح (pictography) ⁽³⁾ الذي يسميه البعلبكي "كتابة رمزية تصويرية" بوصف الكتابة بأنها رمزية وتصويرية، مع أن كون الكتابة تصويرية يشير إلى البعد الرمزي فيها لذا كان يكفي تسميتها بـ "كتابة تصويرية"، وقد تكوّن المصطلح الإنجليزي من كلمة واحدة، بينما كان المقابل العربي ذا ثلاث كلمات.

وأمثلة ذلك في بقية المعاجم كثيرة، منها:

⁽¹⁾ معجم اللسانيات الحديثة ، ص28.

⁽²⁾ معجم اللسانيات الحديثة ، ص9.

⁽³⁾ رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص380.

- (1) تصنيف اللغات وفق خصائصها المشتركة 1- typologie
- (2) نبر نغمي ناجم عن طبقة الصوت 2- pitch accent
- (3) عملية المحادثة 3- conversational process
- (4) صيغة المبني للمعلوم 4- active voice
- (5) تحسين طريقة النطق 5-speech improvement
- (6) كلمة منبورة المقطع الثالث من آخرها 6- proparoxytone
- (7) احتكاك في ما فوق المزمار 7- supraglotal friction
- (8) اختبار التقليد والفهم والإنتاج 8- ICP test

أما المصطلح الأول (typologie) ذو الكلمة الواحدة فقد ترجمه بركة بـ "تصنيف اللغات وفق خصائصها المشتركة" وهذا يتناقض مع أساسيات بناء المصطلح ، فالعبارة الأخيرة في المصطلح "وفق خصائصها المشتركة" يفترض ألا تكون من بنيته، وكان ينبغي أن يكون "علم تصنيف اللغات" لأن اللاحقة "gie" في الفرنسية تدل على العلم، وعند التعريف بالمصطلح يمكن ذكر خصائصه، ومن ضمنها أن اللغات تصنف فيه وفق خصائصها المشتركة.

(1) بسام بركة، مصدر سابق، ص206.

(2) المعجم الموحد، ص367.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص24.

(4) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص29.

(5) المعجم الموحد، ص468.

(6) بسام بركة، مصدر سابق، ص169.

(7) المعجم الموحد، ص390.

(8) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص52.

وكذلك الشأن في المصطلح الثاني وهو (pitch accent) الذي يسميه الموحد "نبر نغمي" ناجم عن طبقة الصوت" فإن الجزء الثاني فيه "ناجم عن طبقة الصوت" لا قيمة له في المصطلح، وإنما يكون مفيداً إذا ما تم وضعه جزءاً من شرح المصطلح.

وكذلك الأمر في المصطلحات الآتية:

عملية المحادثة : 1- conversational process

صيغة المبني للمعلوم : 2- active voice

تحسين طريقة النطق : 3- speech improvement

فهي مصطلحات لو حذفت منها المحددات لكانت أفضل، فهي: "المحادثة" و "المبني للمعلوم" و "تحسين النطق" بالاستغناء عن الكلمات: عملية، وحالة، وطريقة، لأنها ليست جزءاً من البنية المصطلحية للمصطلحات السابقة.

أما المصطلح السادس (proparoxytone) الذي يسميه بركة بكلمة "منبورة المقطع الثالث من آخرها"، فالمفهوم في حقيقته لا يدل على كلمة بل على حالة مقطع من مقاطعها، ومن ثم فإن تحديد نوع المفهوم بأنه كلمة غير دقيق. أما تنمة ما يسمى مصطلحاً فشرح غير واضح للمفهوم، وقد كان بإمكان واضع المصطلح عند تعدد حالات مفهوم معين كالنبر في هذا المقام، أن يستعين بالأعداد، فيسمي إحدى حالات النبر "النبر الأول"، ويتابع تسميتها بتسلسل الأعداد، "النبر الثاني" و "النبر الثالث" وهكذا، ثم يذكر ملاح كل واحد من هذه المفاهيم بالتفصيل في شرح المصطلح، وإذا ما أراد باحث من التحقق من المفهوم يجده موضحاً بالتفصيل في تعريف المصطلح في المعجم.

وفي المصطلح السابع كلمتان استخدمتا للدلالة على المكان ، فقد ترجم الموحد مصطلح

(supraglottal friction) بـ "احتكاك في ما فوق المزمار" ، باستخدام حرف الجر "في"

وظرف المكان "فوق" للدلالة على المكان ، فصار المصطلح محتوياً على كلمتين للدلالة على معنى واحد، ولا بُدَّ من حذف إحداهما. إن حرف الجر " في " يفيد الحلول في المكان دونما تحديد لهذا المكان، فيما يحدد الظرف "فوق" المكان بشكل أدق، لذا كان الاستغناء عن حرف الجر "في" أمراً ضرورياً، أما الاسم الموصول ما فزائد على بناء المصطلح . فالأنسب أن يكون المصطلح في العربية : احتكاك فوق المزمار

أما المصطلح الثامن (ICP test) فهو مختصر في لغته الأم ، إلا أن ناقله أصر على إعادة شرح ما تم اختصاره متقصياً مراحل هذا الاختبار بالتفصيل، فسماه "اختبار التقليد والفهم والإنتاج"، وتدل حقيقة مفهومه على اختبار يقيس إنتاج جمل بعد الاستماع والفهم والتقليد للمادة المسموعة، وتتضمن عملية الإنتاج فكرة التقليد، ومن الممكن الاستغناء عنها ليكون المصطلح "اختبار الفهم والإنتاج" أو "اختبار التقليد الواعب".

وثمة كلمات في العربية تستطيع حمل مفاهيم معينة بحالتها المستقلة، دون أن تدخل في أي تركيب، لكن المصطلحي يلجأ إلى شرح المفهوم دون أن ينتبه إلى أن لهذا المفهوم كلمة واحدة تعبر عنه بشكل دقيق ومباشر، ومن ذلك ترجمة الخولي مصطلح (subvocalization) بـ "نطق خافت"⁽¹⁾ مع أن كلمة "همس" تحمل هذا المعنى وتدل عليه دلالة قطعية، وبالإمكان الإبقاء عليه نكرة دون تعريف للتمييز بينه وبين "الهمس" الصفة التي تلحق الصوت الذي لا يهتر الوتران الصوتيان أثناء النطق به.

(¹) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص18.

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

وقريب من ذلك ترجمة معجم اللسانيات الحديثة مصطلح (syllabication) بـ "التقسيم

إلى مقاطع" ⁽¹⁾ وقد كان بإمكانه أن يصوغ فعلاً يعبر عن هذه العملية ويستخدم مصدره للدلالة على المفهوم ليكون المصطلح "تقطيع".

وفي مواطن غير قليلة في المعجم يلجأ صاحبه إلى توضيح مصطلحات أكثر من

واضحة في نص المصطلح، كما في المصطلحات التالية:

- | | | |
|----|---------------------|----------------------------------|
| 1. | bilabial | (2) صوت شفوي يلفظ بواسطة الشفتين |
| 2. | syncope | (3) الترخيم الصوتي |
| 3. | glossolalie | (4) هذر المعتوه |
| 4. | glossomine | (5) هذيان الهوس |
| 5. | compliment response | (6) استجابة المجاملة |
| 6. | speech fluency | (7) طلاقة اللسان |
| 7. | dom estizated word | (8) كلمة موطنه دخيلة |
| 8. | tachylalie | (9) سرعة مرضية في التكلم |
| 9. | deafmutism | (1) صمم وبكم |

(1) معجم المصطلحات اللسانية، ص 135.

(2) المعجم الموحد، ص 55.

(3) معجم المصطلحات اللسانية، ص 137.

(4) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 219.

(5) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 219.

(6) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 20.

(7) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 113.

(8) المعجم الموحد، ص 141.

(9) بسام بركة، مصدر سابق، ص 199.

10. ding-dong theory نظرية الربط بين اللفظ والمعنى⁽²⁾
11. literacy معرفة القراءة والكتابة⁽³⁾

أما المصطلح الأول (bilabial) الذي يترجمه الموحد بـ "صوت شفوي يلفظ بواسطة الشفتين"، فالجزء الثاني من هذا البناء زائد على المصطلح ومكانه في التعريف، أما الجزء الأول وهو شفوي فلا ينطبق على الصوت الذي ينطق بواسطة الشفتين بل على الصوت الذي ينطق بواسطة شفة واحدة، أما الصوت الذي ينطق بواسطة الشفتين فتسميته بـ "الشفثاني" أنسب بالنسبة إلى المثنى لإرادة التمييز.

ويشير المصطلح الثاني إلى صفة في الصوت هي (syncope) التي ترجمت بـ "الترخيم الصوتي"، مع أن الترخيم لا يكون إلا للصوت، ووصفه بالصوتي لا يضيف إليه شيئاً، وإنما يضعف بنية المصطلح، ولا بدّ من التخلص منه لأن فيه توضيحاً لما هو واضح.

أما ترجمة المسدي لمصطلح (glossolalie) بـ "هذر المعتوه" و (glossomine) بـ "هذيان الهوس" ففيه خلط للمفاهيم بعضها ببعض، خاصة أن المعجم لا يعرف مصطلحاته. وبالعودة إلى المعنى اللغوي للهذر والهذيان فقد اتضح أنهما مترادفان، فقد عُرِفَ الهذر بأنه "كلام كثير رديء لا يعبأ به"⁽⁴⁾ وعرف المعتوه بأنه "ناقص العقل"⁽⁵⁾ ليشير التركيب لغوياً إلى كلام غير مهم لشخص ناقص العقل، ويعني "هذيان الهوس" في اللغة "كلام غير معقول لشخص

⁽¹⁾ محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص28.

⁽²⁾ المعجم الموحد، ص134.

⁽³⁾ المعجم الموحد، ص271.

⁽⁴⁾ ابن منظور، لسان العرب، ما (هذر).

⁽⁵⁾ ابن منظور، لسان العرب، مادة (عتة).

لشخص معنوه⁽¹⁾ من الواضح أن المعنى اللغوي للتركيبين يكاد يكون واحداً، وأن الكلمتين "عته وهوس" مترادفتان، فما قيمة إضافة كل واحدة منهما إلى مصطلح؟ وقد كان بالإمكان تسمية المصطلحين بالهوس والهذيان وشرح مفهوم كل منهما في التعريف.

وفي مصطلح (compliment response) المترجم بـ "استجابة المجاملة" فقد كان الاستغناء عن الكلمة الأولى فيه مسألة ملحة لأن المجاملة لا تكون إلا استجابة لمثير معين. وشبيه بذلك مصطلح "طلاقة اللسان"، فالطلاقة لا تكون لغير اللسان، لذا فإن كلمة طلاقة وحدها تكفي لحمل المفهوم. أما مصطلح كلمة موطنة دخيلة فقد حوى صفتين مترادفتين، فوصف الكلمة بموطنة يشير إلى أنها ليست وطنية، وإنما دخيلة تم توطينها، ومصطلح دخيل الموجود في التراث يحمل المعنى نفسه، وما من ضرورة لاستبدال غيره به، أو توضيحه بإضافة غيره إليه كما في هذا المثال.

أما المصطلح (tachlalie) الذي نقل بـ "سرعة مرضية في التكلم" فهو كذلك مصطلح طويل لا بُدَّ من اختصاره، وقد كان التراث العربي قد استعان بصيغة (فُعلة) للتعبير عن المرض، وقد استثمرها الجاحظ في صياغة مصطلح "حبسة" الدال على فقدان القدرة على الكلام، وقياساً على هذا فمن الممكن أن تكون السرعة المرضية في التكلم (طُلقة)، وعلى الرغم من أن المادة (طلق) تشير إلى "ماضي القول سريع النطق"⁽²⁾ وفي هذا ملمح إيجابي ربما كان غريباً على فكرة المرض، إلا أن صيغة فُعلة أضفت عليه ملمح المرض المطلوب.

وثمة مصطلحات على هيئة تركيب تغني الكلمة الأولى عن الكلمة الثانية لأن وجود

إحدهما مقترن بوجود الثانية من مثل المصطلحين:

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (هذي).

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (طلق).

صمم وبكم: deafmutism

معرفة القراءة والكتابة: literacy

فالأصم صممًا خلقًا أبكم بالضرورة. ومعرفة القراءة تتضمن معرفة الكتابة، والعكس صحيح. لذا فإن عطف الكلمة الثانية على الأولى، في الحالتين، كان زائداً، فمصطلح "صمم" يكفي للإشارة إلى هذه الحالة المرضية، ومصطلح "معرفة القراءة" يتضمن معرفة الكتابة.

الأصل في صيغة المصطلح أن تكون مكثفة يسهل توظيفها في الكلام، لذا كان الابتعاد عن المصطلح الطويل مسألة ملحة. وقد اعتمدت منهجيات وضع المصطلح قواعد يتيحها علم الصرف لخدمة هذا الهدف؛ وهو تكثيف المصطلح وجعله أصغر حجماً، ومن هذه القواعد الإفادة من السوابق واللواحق والدواخل في صوغ المصطلح. وقد استعان بذلك واضعو المصطلح اللساني في المعاجم الستة على نحو من الأنحاء، فقد كانوا يدمجون آلية استخدام السابقة بآلية النحت وصولاً إلى مصطلح مكثف، وأمثلة موفقة من ذلك كثيرة فيها، من مثل:

(1) لاسلكي: wireless

(2) لاتضمن: non-inclusion

(3) تتحرف: pigramme

(4) اختبار قبقرائي: prereading test

(5) خطأ قببتنظيمي: pre systematic error

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 133.

(2) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 200.

(3) بسام بركة، مصدر سابق، ص 60.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 94.

(5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 95.

cross cultural	(1) بيتقافي
intra cultural	(2) ضمقافي
inter language	(3) بيلغة
suprasegmental feature	(4) معلم فوقطعي
non- computable	(5) لاعددي
non -phrase	(6) لاجملة
sab-rocal reading	(7) قراءة دوصوتية
inexteria bilite du language	(8) لانفصامية اللغة

أما المصطلحات: لاعددي، لاسلكي، لامنبور، فقد سبقت الأسماء فيها بالسابقة (لا) دونما تغيير فيهما؛ أي السابقة والاسم، في حين تم نحت السوابق في الأسماء التي لحقتها في المصطلحات الباقية، فمصطلح "تتحرف" الذي يدل على الصوت الواحد الذي يتم تمثيله بحرفين من مثل (th) في الإنجليزية، فقد تم نحت كلمة "تثائي" فيه في كلمة "حرف" باختزال الكلمة الأولى بحرفين هما "ثن"، في حين بقيت الكلمة الثانية على حالها. وكذلك الأمر في "قبتنظيمي" فهي:

قبل + تنظيم ← قب + تنظيم ← قبتنظيمي

- (1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص25.
- (2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص59.
- (3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص254.
- (4) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص485.
- (5) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص200.
- (6) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص200.
- (7) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص482.
- (8) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص214.

بين + لغة	←	بيب + لغة	←	ببلغة
بين + ثقافي	←	بيب + ثقافي	←	بيبثافي
ضمن + ثقافي	←	ضم + ثقافي	←	ضمنثافي
قبل + قراءة	←	قب + قراءة	←	قبقرائي
دون + صوتي	←	دو + صوتي	←	دوصوتي

يتضح من الأمثلة السابقة أن النحت قد تم، في الغالب، باختزال السابقة ودمجها في الكلمة التي لحقتها، بينما بقيت الكلمة الأخيرة على حالها دون تغيير في حروفها، وهذا لا يتعارض وفكرة النحت؛ إذ لا يشترط التغيير في جميع كلمات الجملة المنحوتة، فالنحت "بناء كلمة من كلمتين أو أكثر أو من جملة، بحيث تكون الكلمتان، أو الكلمات، متباينتين في المعنى والصورة، وبحيث تكون الكلمة الجديدة آخذة منهما جميعاً بحظ في اللغة دالة عليهما جميعاً في المعنى" (1).

وليست الغاية من النحت الاقتصاد في الحروف وحسب، وإنما جعل المصطلح كلمة واحدة قابلة للتعريف والتكثير والإضافة والإفراد والجمع والاستقاق أحياناً، فمن الممكن أن يقال في مصطلح "معلم فوقطعي" المعلم فوقطعي، وهما معلمان فوقطعيان ومعالماً فوقطعية، وفوقطعية المعلم... الخ، لذا كان لا بد من مراعاة أوزان العربية في ذلك، ومراعاة الانسجام بين حروف الكلمة المنحوتة لكي يتقبلها الذوق العربي ولا ينفر منها السامع، مما يتطلب تجنب اجتماع الحروف المتنافرة في الكلمة الواحدة.

وقد تبع المصطلح العربي نظيره الأجنبي في المصطلحات السابقة في اختياره النحت آلية للتوليد، فقد تم نحت الظروف: "قبل، وبين، وضمن، ودون، وفوق" بحذف الحرف الأخير

(1) نهاد الموسى، النحت في اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، 1984، ص 67.

منها وإصاقها بالكلمات بعدها لتكون بمثابة السابقة، وهذا لا يكون مناسباً دائماً، وفي الإصرار عليه اتباع للحرفية في الترجمة، وتلزم سلامة المصطلح التتصل منه في أحيان كثيرة، ومن ذلك مصطلح (intraparagraph relations) الذي يسميه الخولي "علاقات ضمفقرية" ⁽¹⁾ وقد كانت العلاقة تعني اتصالاً ضمن مجال معين، لذلك فإن مصطلح "علاقات فقرية" دون السابقة "ضم" يعبر عن هذا الظرف دون الحاجة إلى ذكره.

والأمر ذاته في المصطلح (international languages) ⁽²⁾ المترجم بـ "اللغة البيدولية"، مع أن المصطلح يكفيه أن يكون "لغات دولية" وهذا مما تفرضه كلمة علاقة . وشبيه بذلك مصطلح (interpersonal communications) الذي يسميه الخولي "اتصال بيفردي" ⁽³⁾، فكلمة اتصال التي تفيد المشاركة لا تحتاج إلى ظرف لإظهار هذه العلاقة البيئية، والمصطلح بدون الظرف يوصل المعنى بشكل دقيق.

أما المسدي فلا يلزم نفسه بنقل السابقة بحرفيتها، فينقل (in) بـ (لا) في مصطلح (inextnabilite du language)، ويسميه "لانقصامية اللغة" ⁽⁴⁾، وينقل السابقة (non) في مواضع أخرى بـ (لا) كما في مصطلح (non -inclusion) الذي يسميه لا- تضمن" وينقله في حالات أخرى بـ (غير) كما في المصطلحات التالية:

(5) غير معلل : non-motive

(6) غير خيشومي : non-nazal

⁽¹⁾ محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 59

⁽²⁾ رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 256.

⁽³⁾ محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 58.

⁽⁴⁾ عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 214.

⁽⁵⁾ عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 200.

⁽⁶⁾ عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 200.

أي أنه لا يثبت ترجمة واحدة للسابقة الفرنسية، وإنما تختلف ترجمة السابقة عنده من مصطلح إلى آخر. وقد عد مصطفى غلفان هذا عيباً وبعداً عن النسقية المطلوبة، مع أن واقع الاستعمال يفرضه.

وقد تمت ترجمة المصطلحات التي تشتمل على سوابق في هذه المعاجم بطريقتين: أما الطريقة الأولى فعربية خالصة تمت فيها ترجمة السابقة الإنجليزية بأخرى عربية، وكذلك الاسم الذي سبقته. في حين ترجمت السابقة في الطريقة الثانية وبقي الاسم الذي ألحقت به على عجمته، ومن ذلك نقل بركة لمصطلح (diamorph) الذي يسميه (1) "ثمورف".

بما أن اللغة العربية لغة اشتقاقية فإن بإمكانها التعبير عن أي مصطلح أجنبي يشتمل على لاصقة بمصطلح عربي مشتق، وليست مضطرة للإكثار من استخدام السابقة أو اللاحقة لمجرد أن اللغة المنقول عنها قد استعانت بهذه الطريقة، والإسراف في ذلك ربما خرج بالعربية عن طبيعتها الاشتقاقية.

وثمة مصطلحات أخرى استعانت المعاجم بالنحت لتصوغ مصطلحاً عربياً نظيراً لها، وعادة ما كان النحت في المصطلح العربي يتبع النحت في صياغة نظيره الأجنبي، ومن أمثلة ذلك:

Afro- Asiatic languages

(2) اللغات الأفرو - آسيوية

media eval linguistics

(3) علم اللغة القُرُوسَطيّ

إن الهدف من النحت هو جعل المصطلح الطويل كلمة واحدة، ومعلوم أن نظام الكتابة في العربية يجعل حروف الكلمة الواحدة متصلة، وبما أن الكلمة المنحوتة أصبحت كلمة واحدة،

(1) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 200.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 1.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 304.

فغير منسجم مع نظام الكتابة العربية استعارة العلامة (-) التي تستعين بها الإنجليزية فتضعها بين الكلمتين المنحوتتين، لأن في ذلك فصلاً للكلمتين الواحدة منهما عن الأخرى، وهذا منافٍ للفلسفة التي قامت على أساسها فكرة النحت. وقد استعان بهذه العلامة المصطلح الأول، فيما لم يفعل ذلك صاحب المصطلح الثاني الذي نحت كلمة "قرون" بكلمة "وُسْطَى"، وقد حذف في سبيل ذلك الحرف الأخير من الكلمة الأولى فصارت "قرو"، وحذف الحرف الأول من الكلمة الثانية لتصير الكلمة "سطى" ثم دمجها معاً لتتشكل الكلمة "قُرُوسْطَى" وهذا مما يتلأَم وفكرة النحت. لقد كان النحت في المصطلح الأول عربياً وغير عربي في آن، فالكلمة الأولى "أفرو" ليست اختصاراً لأفريقيا لأنها لو كانت كذلك لكانت "أفري"، وإنما هي كلمة (Afro) معربة. أما كلمة آسيوية فقد تمت ترجمتها مع الإبقاء على العلامة غير العربية (-) لتفصل بين الكلمتين المنحوتتين.

ولم تستخدم المختزلات أو الرموز الحرفية أو الرقمية في المعاجم اللسانية، علماً بأنها تزيد من فاعلية عملية الاتصال وتسرعها، خاصة في علم قائم على التجريد مثل علم اللغة، فاستخدامها يساعد على تبليغ معانٍ كثيرة بكلمات محدودة ووقت قليل، وذلك لما تحمله الرموز من سمة تذكيرية تثير في ذهن السامع مفاهيم واسعة. ومع ذلك فإن المعاجم اللسانية الستة لم تتضمنها على الإطلاق، مع أنها شكل من أشكال الاصطلاح موجود في اللسانيات، من مثل الرموز التي يستخدمها أصحاب المعاجم، مثل:

ج: جمع

مو: مولد

مح: محدثة

مع: معرب

د : دخیل

وكذلك يستعمل محققو كتب التراث العربي مختصرات تدل على النسخ المختلفة للمخطوط، وقد أقرّ مجمع اللغة العربية في القاهرة مجموعة من المختصرات التي تدل على عناوين أمهات الكتب⁽¹⁾ من مثل:

ق: القاموس المحيط

ل: لسان العرب

ج: الجمهرة

وهل من مكان أنسب لاحتواء هذه المصطلحات غير معجم متخصص باللسانيات؟ لا بُدّ من أن تكون هذه الرموز وغيرها مصطلحات يحتويها معجم كهذا، تشرح دلالتها في التعريف، ويحدد المجال الذي تستخدم فيه، لأن بعض هذه الرموز تكون مشتركة بين مجالات مختلفة، وتحمل في كل مجال دلالة مختلفة؛ فالرمز (ج) يعني في مجال التحقيق "الجمهرة"، ويستعمل في داخل المعجم مختصراً لكلمة "جمع"، ويستخدم في قائمة المصادر والمراجع ليبدل على الجزء في كتاب ما.

على ألا يكون الإيجاز على حساب وضوح المعنى، كما هو الحال في مواضع غير قليلة في المعاجم محمل الدراسة، فالبعلبكي يسمي مصطلح (hand writing) بـ "الخط"⁽²⁾ الذي يدل على الخط اليدوي وهو أحد طرق الكتابة، وكلمة خط وحدها مبهمة لا تشير إلى مفهوم محدد، وإنما تدل على خطوط لا حصر لها، لذا كان لا بُدّ من تحديدها بإضافتها إلى كلمة "يد" أو وصف الخط باليدوي، وقد كان اللجوء إلى الترجمة الحرفية مفيداً في هذه الحالة.

⁽¹⁾ إبراهيم السامرائي، "المختصرات والرموز في التراث العربي" في: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 32 (1987) ص 105-115.

⁽²⁾ محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 50.

ويسمى الخولي مصطلح (whole – word method) بـ "طريقة الكلمة" ⁽¹⁾ وهذا

المصطلح لا يدل على المفهوم الذي يشير إلى طريقة في تعليم القراءة للمبتدئين تبدأ بتقديم الكلمات كاملة، ثم تنتقل إلى المقاطع والحروف، وهي إحدى الطرق الكلية في تعلم القراءة. وقد كانت ترجمة المصطلح الحرفية مفيدة هنا كذلك، فهي "طريقة الكلمة الكاملة".

ومن قبيل ذلك تسمية معجم اللسانيات الحديثة لمصطلح (kinesics) بـ "الحركات الجسمية" ⁽²⁾ الذي يدل على دراسة حركات الجسد التي تعد وسيلة من وسائل الاتصال غير اللغوي تؤدي معنى دون كلام مرافق. ومعلوم أن اللاحقة (ics) تلحق المصطلح في الإنجليزية لتدل عليه. لذا كان المفروض في مصطلح كهذا أن يترجم بـ "علم حركات الجسد" أو "دراسة حركات الجسد".

ولأن المفروض في المصطلح أن يكون محددًا بل غاية في التحديد، يفترض خلوه من أدوات العطف والاستدراك ⁽³⁾، لأنها تجعل المصطلح واسعًا مفتوحًا على أن يحتوي المتشابه من المفاهيم، وليس المفهوم الواحد المحدد، وأمثلة ذلك كثيرة في المعاجم بشكل لاقت، ومنها:

(4) صيغة الاستمرار أو التكرار imparafait

(5) اللغة الخاصة أو المهنية jargon

(6) جزء من النص أو الكلام المكتوب segment

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص133.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص73.

(3) سمير استيتية، المشكلات اللغوية، ص77.

(4) بسام بركة، مصدر سابق، ص105.

(5) معجم اللسانيات الحديثة، ص71.

(6) معجم اللسانيات الحديثة، ص124.

prominal adjective	(1) اسم أو ضمير الإشارة
allophone	(2) بديل صوتي أو لفظي
interjection	(3) صوت تعجبي أو عاطفي
frequency	(4) التردد أو التواتر اللغوي
diffusion and migration theories	(5) نظريتا الانتشار والهجرة
juncture	(6) نقطة الوصل أو المفصل
inflection and morphological	(7) التصريف والاشتقاق الصرفي
derivation	

يتضح بنظرة سريعة إلى المصطلحات السابقة مناقضتها لأساسيات بناء المصطلح التي تؤكد ضرورة أن يمثل المفهوم تمثيلاً دقيقاً من غير تداخل للمفاهيم، وذلك لأن استخدام أداة العطف "الواو" جعل المصطلح الواحد متعدداً، تدعو بنيته هذه إلى توهم أنه مصطلحان معطوف أحدهما على الآخر، مما يقود إلى توهم اشتراك هذين المصطلحين في مفهوم واحد، وهو أمر غير واقع. فترجمة مصطلح (inflection and morphological derivation) — "التصريف والاشتقاق الصرفي" نقل حرفي لما يمكن أن يسمى مصطلحاً، وهو في حقيقة الأمر مصطلحان، فقد جمع المصطلح الإنجليزي فرعي علم الصرف الرئيسيين وهما: (inflectional morphology) و (derivational morphology) في مصطلح واحد، وقد شرح كل واحد

(1) المعجم الموحد، ص 393.

(2) بسام بركة، مصدر سابق، ص 12.

(3) بسام بركة، مصدر سابق، ص 113.

(4) معجم اللسانيات الحديثة، ص 48.

(5) المعجم الموحد، ص 133.

(6) معجم اللسانيات الحديثة، ص 71.

(7) معجم اللسانيات الحديثة، ص 65.

منهما على حده في التعريف، لأن المفهومين متباينان، وما من ضرورة تدعو لجمعهما معاً في مصطلح واحد.

وكذلك فعل واضع المصطلح الإنجليزي (diffusion and migration theories)

المترجم حرفياً بـ "نظريتا الانتشار والهجرة"، ولماذا تجمع نظريتان في مصطلح واحد؟

وقد تتناقضت المصطلحات الباقية مع أساسيات وضع المصطلح ولكن هذه المرة

باستخدام حرف العطف "أو" الذي يفيد التخيير، وهذا لا يتفق أبداً وضرورة التعبير عن المفهوم

الواحد بمصطلح واحد، لأنه يعني تخيير الباحث باستخدام إحدى الصيغتين، وفي هذا إقرار

بأنهما تدلان على المفهوم الواحد، ليكون المعجم اللساني نفسه سبباً في ترسيخ التعدد. ولم يكن

هذا في شرح المفهوم بل جزءاً من بناء المصطلح، فنظير (imparafait) إما الاستمرار وإما

التكرار، واللغة إما مهنية وإما خاصة، ومصطلح (segment) الذي ترجم بـ "جزء من النص

أو الكلام المكتوب" يفترض أن يكون "جزءاً من النص" لأن كلمة نص تشمل كلمة الكلام

المكتوب. ومصطلح (pronominal adjective) هو اسم الإشارة. وبدل مصطلح

(frequency) على عدد المرات التي يرد فيها عنصر لغوي في نص أو مجموعة من

النصوص، ويترجمه معجم اللسانيات الحديثة بـ "التردد أو التواتر اللغوي" فتسميته بالتعدد

مخالف للمعنى اللغوي للكلمة التي تعني "التراجع" ⁽¹⁾ وهذا مما لا يحتمله المفهوم، أما تواتر

فتعني "التتابع" وقيل: هي تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات... والمتواتر: الشيء يجيء هنيهة

ثم يجيء الآخر ⁽²⁾ وهذا مما يناسب المفهوم الذي يشير إلى ورود الكلمات في نص أو مجموعة

⁽¹⁾ ابن منظور، لسان العرب، مادة (رجع).

⁽²⁾ ابن منظور، لسان العرب، مادة (ردد).

من النصوص. ولا يمكن أن يحتوي النص على كلمة تتكرر دون أن يكون بين مرات تكرارها فجوات.

إن المصطلحات اللسانية الحديثة في مجملها نتاج نظريات تم تطويرها في الغرب، وحُملت، مفاهيمها، نظراً لذلك، مصطلحاتٍ أجنبية. وقد نقلت هذه المصطلحات إلى العربية بطرق شتى، أكثرها غير قائم على نظر صحيح لمضمون المصطلح⁽¹⁾، وحقيقة المفهوم الذي يعبر عنه، ولا على قواعد علم المصطلح، وذلك بسبب غياب هيئة تنظم عملية نقل المصطلح وتراقبها. فلا بُدَّ من أن ينظر أولاً في المفهوم بحثاً عما يناسبه من مصطلحات. وبما أن المفهوم هو المنطلق فلا بُدَّ من أن يتجاوز المصطلحي المعنى اللغوي للكلمة المقابلة للمصطلح الأجنبي في العربية، ولا يلجأ إلى المعاجم الثنائية لإيجاد نظير للمصطلح اللساني الدقيق، لأنه من المعلوم بداهة أن المعنى المصطلحي للتعبير المصطلحية يختلف عن المعنى اللغوي لها⁽²⁾؛ فالأول يحتاج إلى نظر عميق في مضمونه في سياق النظرية اللسانية التي ورد فيها وتطور بتطورها، ولا يمكن أن يكون النظر العميق هذا إلا إذا كان المصطلحي متمثلاً للعلوم اللسانية بشكل دقيق يتيح له أن يتصدى إلى عملية يمثل هذه الدقة، وكثيراً ما كان يؤدي عدم التعمق هذا إلى الهروب من عملية التعريب واللجوء إلى استعمال اللفظ الأجنبي كما هو، ومن أمثلة ذلك:

إيسيم (3) episememe

علم اللغة الجرمانى (4) Germanic linguistics

(1) سمير استيتية، المشكلات اللغوية، ص 87.

(2) سمير استيتية، المشكلات اللغوية، ص 87.

(3) المعجم الموحد، ص 153.

(4) المعجم الموحد، ص 190.

lambdaism	(1) لامبدايسية
glosseme	(2) كلوسيم
allomorph	(3) أومورف
anaphora	(4) أنافورا
lexeme	(5) لكسيم
diglossia	(6) ديغلوسيا
Grapheme	(7) الجرافيم
syntagme	(8) السنجام
allokine	(9) الوكاين
plereme	(10) بليريم
propoxytone	(11) بروبأوكستون
sandhi	(12) صاندي

-
- (1) المعجم الموحد، ص 256.
(2) المعجم الموحد، ص 192.
(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص 4.
(4) معجم اللسانيات الحديثة، ص 5.
(5) معجم اللسانيات الحديثة، ص
(6) معجم اللسانيات الحديثة، ص 39.
(7) معجم اللسانيات الحديثة، ص 57.
(8) معجم اللسانيات الحديثة، ص 138.
(9) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 3.
(10) المعجم الموحد، ص 369.
(11) المعجم الموحد، ص 393.
(12) معجم اللسانيات الحديثة، ص 129.

أو إلى تعريب شطر المصطلح والإبقاء على شطره الآخر على صورته غير المعربة. ومن ذلك عند الخولي تسميته مصطلح (diamorph) بـ "ثمورف" (2) فقد أبقى على الشطر الثاني من المصطلح وهو (morph) على عجمته، ونقل (dia) بترجمتها بالسابقة (ثن)، ويشير المصطلح إلى وجود مورفيمين مختلفين في الكلمة الأجنبية يحسبهما المتعلم مرادفين لمورفيم واحد في لغته الأم.

ومن ذلك ترجمته مصطلح (kineme) بـ "حركيم" (3) بتعريب الشطر الأول منه والإبقاء على اللاحقة غير العربية (eme) لنكون أمام مصطلح هجين، شطره الأول عربي فيما بقي الشطر الثاني على عجمته في حالة من عدم الانسجام الواضح.

وسيؤدي ذلك حتماً إلى كثرة التقل من صيغة مصطلحيه معينة إلى أخرى، لأن النظر الضحل إلى المفهوم سيؤدي إلى حالة يرتضي فيها الباحث مصطلحاً معيناً للتعبير عن المفهوم ثم يعود، في مرحلة لاحقة يكون فيها قد تمثل المفهوم بشكل أكثر دقة، ليقتراح مصطلحاً آخر، يأتي غيره ليقتراح مصطلحاً ثالثاً حسب فهم غير عميق وهكذا.

وقد وضعت ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح التي انعقدت في الرباط عام 1980 أساساً لاستخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات بالأفضلية حسب الترتيب التالي: التراث فالتوليد؛ التوليد بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت (4).

(1) بسام بركة، مصدر سابق، ص 183.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 31.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 61.

(4) ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي "مجلة اللسان العربي"، المجلد 8، الجزء الأول،

1980، ص 75-78.

وتشترط هذه التوصية أن يراعى التدرج في استخدام إمكانات اللغة لإيجاد المقابل العربي للمصطلح الأجنبي، مع أن بعض هذه الوسائل ربما كان الأنسب لصوغ مصطلح ما أكثر من غيره الذي يسبقه في الترتيب، فما لم يكن المصطلح بمفهومه الدقيق موجوداً أصلاً في التراث يمكن للمصطلحي أن يلجأ إلى الطريقة التي يراها مناسبة من اشتقاق أو مجاز أو نحت أو تعريب، على أن يجعل تعريب المصطلح؛ بما يعنيه من اقتراض اللفظ الأجنبي وإخضاعه إلى نظام العربية الصوتي والصرفي، بما ينسجم مع الذائقة العربية⁽¹⁾، آخر خياراته. بمعنى أن يكون الاختيار وفقاً للترتيب التالي:

أولاً: التراث

ثانياً: المجاز والاشتقاق والنحت، دون ترتيب

ثالثاً: التعريب

فيكون لزاماً على المصطلحي أن ينظر في التراث أولاً، ويمنع نفسه من استخدام مصطلح جديد لمفهوم بمصطلح تراثي، ولا بُدَّ من أن يراعي أن يتطابق المفهوم التراثي مع المفهوم الحديث تطابقاً تاماً. وعدم التكلف بتطبيق المصطلح التراثي بمفهومه الخاص على مفهوم حديث، لأن هذا سيحدث لبساً ينجم عن التردد في فهم المصطلح بين الدلالة القديمة والدلالة الحديثة، مما يتيح المجال لتعدد مفاهيم المصطلح الواحد. ومن ثم يطلق المصطلحي لنفسه العنان لاختار طريقة من طرق الفئة الثانية، النحت والمجاز والاشتقاق، فإن استفد الناقل الكفاء الطرق الثلاثة من الفئة الثانية دون الوصول إلى مصطلح مناسب يلجأ عندها إلى التعريب. الذي يُعد من إمكانات اللغة الممكن استغلالها، على ألا يُفتح هذا الباب على مصراعيه وتستخدم الألفاظ الأجنبية في العربية بحجة الإسراع في نقل المفاهيم العلمية، والقول بأهمية

(1) نهاد الموسي، مرجع سابق ص 67.

المفهوم على المصطلح، فنقاء العربية غاية لا تنقل أهمية عن نقل المفاهيم العلمية الجديدة، وهي تمتلك القدرة التي تمكن من إضافة أي مفهوم إليها، وإيجاد مصطلح مشتق من أصول عربية نظيراً للمصطلح الأجنبي، لذلك يجب أن يبقى التعريب آخر الاستراتيجيات التي يلجأ إليها، فإن وجدت كلمة عربية لأدنى ملايسة بين معانيها ومعاني الألفاظ الأجنبية انتفت الضرورة⁽¹⁾، وقد أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة قراره بجواز استعمال اللفظ الأجنبي عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم⁽²⁾.

ويكون الاشتقاق بترجمة المصطلح غير العربي إلى العربية وإيجاد أصل لغوي يعبر عن معناه، ويكون قائماً على وزن صرفي معلوم، ويمكن الاستعانة بضم كلمتين مألوفتين بعضهما إلى بعض لإحداث معنى جديد على سبيل التركيب. وقد عُدَّ الاشتقاق من وسائل تنمية اللغة العربية الأساسية بسبب كونها وسيلة قادرة على توليد ألفاظ غير متناهية تلبي حاجة العلوم ومفاهيمها، ولأنها من أهم السمات التي جعلت العربية تتسم بهذه المرونة المنسجمة مع فكرة الامتزاج بالأمم الأخرى والتأثر بعلومها وثقافتها دونما مساس بخصوصية اللغة.

وقد تلجأ اللغة في تسمية المفاهيم إلى نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد لوجود مشابهة بين المعنيين، وهذا ما يسمى المجاز وأمثله تكاد تكود غير موجودة في المعاجم الستة. ومن إمكانات اللغة التي لا بُدَّ من استثمارها في التوليد النحت، وقد أجازها مجمع اللغة العربية في القاهرة عند الضرورة العلمية⁽³⁾، وقد عُدَّ من الاشتقاق، وعده آخرون من الاختزال

(1) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في القديم والحديث، القاهرة: معهد الدراسات العالية، 1955، ص 98.

(2) مجمع اللغة العربية في القاهرة، مجموعة القرارات العلمية، القاهرة، 1963، ص 9.

(3) مجمع اللغة العربية في القاهرة، مجموعة القرارات العلمية، القاهرة، 1963، ص 9.

والتركيب، وهو في الحقيقة ضرب من الاختصار تصاغ فيه كلمة من كلمتين فأكثر و يشترط فيه التناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى (1).

ولتيسير أوزان النحت فقد اقترح إبراهيم أنيس أن يكون على وزن "فعل" إن كان الفعل متعدياً، ولازمه "تفعل"، ومصدره "فعللة" للمتعدي و "تفعل" لل لازم. ويصاغ الوصف بإضافة ياء النسبة على وزن "فعلي" (2).

ويرى معارضو النحت أنه ليس من خصائص العربية، لأنها لغة اشتقاقية، وما ورد فيها من منحوتات شاذ لا يُعتمد به ولا يقاس عليه، فليس ثمة قواعد محددة لبناء المنحوتات، ولهذا فإنهم يرون أن الاسترسال فيه يُخلُ بتناسق اللغة. ويرى هؤلاء أن الألفاظ المنحوتة لا تتماشى و المتطلبات الذهنية الواجب توافرها في المصطلحات كالحفظ والاسترجاع والتعرف والارتباط بمنظومة المفاهيم، ولهذا يرون أن النحت لا ينسجم وطبيعة وظائف العقل البشري (3).

أما أن الألفاظ المنحوتة لا تتماشى والمتطلبات الذهنية فهذا حكم لا ينطبق إلا على النماذج الركيكة من النحت، ويشترط في الناقل الذي يتصدى للنحت أن يكون صاحب ذائقة سليمة وقدرة على صوغ مصطلحات منسجمة وطبيعة العربية، مما يجعل المصطلحات أسهل في الحفظ والاسترجاع، كما تيسر طبيعتها المختزلة عملية التعلم والحفظ، ولن يكون التعرف عليها صعباً، كما يرون، إذا ما روعيت شروط النحت فيها وهي تناسب المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى، فلا بُد من أن تمثل الكلمة المنحوتة الكلمتين أو الكلمات المنحوت منها تمثيلاً حسناً، وذلك باختيار الحروف التي تذكر السامع بما نحت اللفظ منه، وأن يكون النحت على

(1) عبد الله أمين، الاشتقاق، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1956، ص2.

(2) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985، ط2، ص 86-94.

(3) حسن طمان، نحو نظرية وظيفية لنحت المصطلحات في اللغة العربية، من مجلة اللسان العربية، 37، 1990، ص2-40.

صورة تسمح بأن يخضع لقواعد العربية في الاستقاق والتثنية والجمع، ولا بُد من مراعاة

الانسجام بين أصوات الكلمة المنحوتة لكي يتقبلها الذوق العربي ولا ينفّر منها.

وتشير كلمة "تناسب" في جملة "تناسب المأخوذ والمأخوذ منه" إلى معنى موافقة اللفظ

الجديد للمعنى واللفظ القديمين، ما يعني أن لا مشكلة في التعرف عليه ورده إلى منظومته

المفهومية، فيكون منسجماً وطبيعية وظائف العقل البشري، فإذا كان التعريب، بما يعنيه من

إدخال لفظ أجنبي إلى العربية، قد نجح في إيجاد مصطلحات منسجمة وطبيعة اللغة العربية،

فكيف لا يستطيع أحد طرق التوليد العربية الأصيلة ذلك؟

ربما لا يستطيع ذلك المولد؛ أي من قام بالتوليد، أما التوليد ذاته فلا شك في أنه قادر،

فالنحت "مورد كبير من الموارد التي تساعد على وضع المصطلحات وتعريبها وتيسيرها" (1) بل

إنه "ما كان أصلاً إلا لوضع المصطلحات" (2).

وأشار بعضهم إلى أن الاسترسال في النحت ربما أخل بتناسق العربية، وهذا ينسحب

كذلك على النحت الرديء، لأن من أهم شروط النحت، كما سبق، أن تتقبله الذائقة العربية، وأن

يكون منسجماً واللغة، وهل من معيار يحمي تناسق اللغة أكثر من هذا المعيار؟

أما النحت في المعاجم محل الدراسة فطاقة لم يتم استغلالها، وقلما يلجأ إليه أصحاب

المعاجم، والمواطن المحدودة التي كان فيها جاء متصلاً بالسوابق كما مر.

وآخر آليات صياغة المصطلح هي التعريب، وقد أجيّز استخدامه بشرطين هما:

الضرورة والنوعية (*). فلا يكون إلا عند الحاجة، كنقل المصطلحات ذات الصبغة العالمية، أو

(1) سمير استيتية، مرجع سابق، ص 104.

(2) سمير استيتية، مرجع سابق، ص 104.

(*) "ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي" في مجلة اللسان العربي، المجلد 8، الجزء الأول

(1980)، ص 75-78.

أسماء الأعلام المستعملة مصطلحات، أو في حال استفاد الطرق المتاحة. ومن الضرورات التي تلجئ إلى ذلك أن يكون المصطلح الأجنبي قد شاع وانتشر في البحوث العربية على هيئته غير العربية بصورة يصعب معها استبدال غيره به، فيضطر الناقل إلى تقبل الاسم ويعالج رسمه بحيث ينسجم والكتابة العربية؛ فلو لم يكن هذا المصطلح منسجماً والعربية لما انتشر بهذه الصورة.

وقد قبل مجمع اللغة العربية في القاهرة ألفاظاً عربية علق عليها بأنها: "لطيفة مستساغة يمكن الاحتفاظ بها" ⁽¹⁾ من ذلك تعليق مجمع اللغة العربية في القاهرة على مصطلح (Alexia) الذي انتشر بـ "ألكسيا"، ويدل على عجز العضلات عن الحركة المنظمة. يبدو أن المجمع قبله لأسباب منها: أنه منسجم والذائقة العربية، والبنية الصوتية للكلمة العربية، ولم تزد حروفه على ثمانية، وحروفه مؤتلفة فيما بينها، فلم يلتق فيه ساكنان، ولم يبدأ بساكن.

وشبيه بذلك تعريب المعجم الموحد لمصطلح (cedilla) الذي يسميه "سديلة" ⁽²⁾ وهي العلامة التي توضع تحت الحرف لتحديد ملحه الصوتي، فسديلة كلمة منسجمة تماماً والبنية الصرفية للكلمة العربية، ليس ثمة حروف متافرة فيها، ولم يلتق فيها ساكنان، ولا بدأت بساكن، وجاءت على وزن عربي، فهي حسب وصف المجمع "مستساغة ولطيفة".

ولم يتم الالتزام بشروط الاسم المعرب في المصطلح اللساني فقد كان يبدأ بساكن كما

في:

(3) غرافيم grapheme

⁽¹⁾ علي القاسمي، مرجع سابق، ص 421.

⁽²⁾ المعجم الموحد، ص 69.

⁽³⁾ محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 48.

وقد حاول معجم اللسانيات الحديثة، ربما عن غير قصد، أن يبتعد عن الابتداء بساكن

فعرّف المصطلح النظير لمصطلح "syntagm" وهو "السينتاجم"⁽¹⁾.

ولم يحاول ناقل المصطلح أن يعالج الرسم بحيث ينسجم والكتابة العربية فيضيف في بداية الكلمة همزة وصل تمنع الابتداء بساكن، فيصير نظير مصطلح (grapheme) هو : "أغرافيم" بالاستعانة بهمزة الوصل في بداية الكلمة تخلصاً من الابتداء بساكن . وفي أمثلة كثيرة كانت تلنقي السواكن كما في نقل الموحد لمصطلح (circumflex) بـ "سيركمفلكس"⁽²⁾ حيث التقي صوت الميم والفاء واللام تماماً كما في النظير غير العربي، وكان على ناقله أن يجعله منسجماً والذائقة العربية بتحريك هذه السواكن والإشارة إلى هذا بالحركات.

وقد ورد الاسم المعرب في مواضع كان فيها مقبولاً، من مثل تسمية المعجم الموحد مصطلح (chrone)⁽³⁾ بـ "كرون" ليدل على وحدة قياس، وتسمية المصطلحات باستخدام أسماء الأعلام مثل فرضية سابيردورف، وحبسة فرنكا أمر مقبول في منهجيات وضع المصطلح.

وعلى الناقل ألا ينسى إذا ما اضطر إلى هذه الطريقة، أن يأخذ المصطلح بصيغته المجردة، ومن ثم يجري عليه التعديلات الصرفية العربية⁽⁴⁾، فلا يجوز مثلاً أن يختار صيغة معربة على هيئة المصدر الصناعي للإشارة إلى المذهب أو الاتجاه، وينقل في الوقت ذاته المصطلح الأجنبي باللاحقة الأجنبية التي تشير إلى ذلك كما فعل المعجم الموحد في نقل مصطلح (lambdiasm) بـ لامبداسيه⁽⁴⁾. والمصطلح يشير إلى اتجاه في استخدام لام بدلاً من أصوات أخرى، ومن المعلوم أن اللغات الأوروبية تستعمل اللاحقة (ism) للدلالة على الاتجاه، ثم عاد

⁽¹⁾ معجم اللسانيات الحديثة، ص 138

⁽²⁾ المعجم الموحد، ص 74.

⁽³⁾ المعجم الموحد، ص 74.

⁽⁴⁾ مجمع اللغة العربية في القاهرة، مجموعة القرارات العلمية، ص 11.

⁽⁴⁾ المعجم الموحد، ص 256.

الناقل العربي فصاغ منها مصدراً صناعياً للدلالة على ذلك، مبقياً على جزء من اللاحقة غير

العربية، وهو صوت السين، ليحمل المصطلح لاحقين تدلان على معنى واحد؛ إحداهما عربية،

والأخرى أجنبية. وقد كان بإمكانه أن يسميه "لامية" دون الاضطرار إلى التعريب.

وقريب من ذلك تسمية معجم اللسانيات الحديثة مصطلح (phonetic symbols) بـ

"الرموز الفونتيكية"⁽¹⁾، فقد أفادت اللاحقة "ic" معنى النسبة في الإنجليزية، ثم عاد ناقل

المصطلح فأضاف ياء النسبة مرة أخرى، فحوى المصطلح لاحقين تدلان على معنى واحد.

وكذلك في نقل مصطلح (acoustic phonotics) بـ "الفونوتكية الأكوستيكية"⁽²⁾ فكلية

أكوستيكية تحتوي على الكاف وهي بقايا اللاحقة الإنجليزية (ic) وعلى ياء النسبة. بينما نقل

الموحد (aquistic) بـ "أكوستي"⁽³⁾ وكذلك ينقل (automatic) بـ "أوماتي"⁽⁴⁾.

إن المفهوم هو الهدف، ومحاولة إيصاله عبر صيغة لغوية مناسبة لا بُدَّ أن يكون غاية

المعجم، وعلى صاحب المعجم أن يسلك كل السبل الممكنة للوصول إلى هذا الهدف، وعليه أن

يبتعد عن كل ما من شأنه أن يجعل المفهوم غير واضح أو مختلطاً بغيره، ويتطلب التصدي

لعملية كهذه تمكناً من اللغتين؛ الناقلة والمنقول عنها، ودراية معمقة بالبنى الصرفية والتراكيب

النحوية فيهما، ومعرفة بأساليبيهما، وأثر كل ذلك في الجانب الدلالي فيهما، ولا بُدَّ من العلم

العميق بالحقْل الذي تنقل مصطلحاته، لدرجة يتمكن فيها من تمثل المفاهيم المختلفة تمثلاً تاماً،

يتيح قدرة على تحديد الخصائص التمييزية للمفهوم، وبيان جنسه ونوعه ليتمكن، ليس فقط من

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص 104.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص

(3) المعجم الموحد، ص 38.

(4) المعجم الموحد، ص 49.

نقله بل من إلحاقه بمنظومة المفاهيم التي ينتمي إليها، ولا يتأتى هذا إلا بإحاطة بأصول علم المصطلح بصاحبها حس لغوي رفيع.

أسباب ضعف المصطلح اللساني:

أهم ما يجعل محاولات ضبط المصطلح غير مجدية هو غياب هيئة ضابطة لعملية نقل المصطلح، فللعربية طرق عديدة كلها صحيحة ومقبولة للتوليد، ويحق لأي كان أن يصوغ مصطلحًا بالطريقة التي يرتضيها، وبغياب هيئة معنية سيكون للمفهوم الواحد مصطلحات عديدة. ولأن المصطلح اللغوي منقول من الثقافة الغربية إلى ثقافتنا، فغير بعيد أن يحمل، بسبب عملية النقل هذه، عيوبًا ومناقص، خاصة أن الثقافة الغربية بعيدة عن ثقافتنا ولغتهم مختلفة في خصائصها عن لغتنا، وليس ثمة تشابه بينهما، فإذا أضفنا إلى ذلك أن ترجمة المصطلح تحمل في داخلها تعديًا على خصوصية المصطلح اتضحت خطورة الترجمة، وما تتطلبه من ناقل عالم وهيئة ضابطة.

جاءت اللسانيات الحديثة بنظريات حديثة ذات مفاهيم لم يسبق للتراث العربي أن عرضت له، مما يوقع في خطورة انتقالها بهيئتها غير العربية، أو نقلها بترجمة حرفية، أو باقتراح مقابل لا يحتمل المفهوم. كما تنكسر حداثة المفهوم النزعة الفردية، فيتصرف ناقل المصطلح وكأنه صاحب هذا المفهوم ومن حقه أن يطلق عليه المصطلح الذي يريد، ويعترض على تسمية غيره له ويهاجمها.

وإذا ما أضيف إلى ذلك تنوع البيانات التي تصدر منها المصطلحات واختلاف مصادر التكوين العلمي للسانيين العرب، بين إنجليزية وفرنسية وألمانية، وعدم وضوح المصطلح، واختلاف مفهومه حتى في لغته الأم، تبين حجم المشكلة. فقد يحمل المصطلح غير مفهوم في

لغته الأصلية، وقد تتعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، وقد يسيء ناقل المصطلح فهم المقصود به فينقله وفق فهمه القاصر، لينتقل المفهوم مشوهاً ويستدعي تبعاً لذلك مصطلحاً ضعيفاً.

ويؤدي التطور المستمر للبحث اللساني إلى ظهور مفاهيم جديدة، تحتاج إلى من يتابع البيئة المعرفية التي نشأت فيها ويعرفها معرفة علمية تؤهله لنقلها. ولا بدّ من أن يلتزم الناقل بما تقرره الهيئات والمجامع من طرق لنقل المصطلح الأجنبي. وعليه أيضاً أن يحترم تراثه اللغوي فلا يحاول إقحامه على المفهوم الحديث، ولا يعني هذا استبعاد التراث في الحالات جميعها، فهناك مصطلحات وافدة تحمل مفاهيم هي ذاتها التي تحملها مصطلحات تراثية، ولا بدّ في حالة كهذه، من أن تطلق هذه المصطلحات التراثية على تلك المفاهيم الوافدة، وإلا أصبحنا أمام مشكلة أخرى وهي تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد. ومن ذلك نقل مصطلح (accusative) بـ "بحالة المفعولية"⁽¹⁾ مع أن له نظيراً في التراث هو "حالة النصب" الأكثر دقة، فقد تمثل المصطلح التراثي الحالة الإعرابية وجعلها تعبر عن الوظائف النحوية، فالمنصوبات ليست المفاعيل فقط.

وكذلك ترجم مصطلح (dative) بـ، النظائر التالية:

1- ديتف⁽²⁾

2- حال المفعول غير المباشر⁽³⁾

3- إضافة⁽⁴⁾

وهو مصطلح قرّ في التراث باسم "حالة الجر".

(¹) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 26.

(²) المعجم الموحد، ص 115.

(³) بسام بركة، مصدر سابق، ص 53.

(⁴) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 230.

أصبحنا في الحالات السابقة جميعاً أمام مصطلحات عديدة للتعبير عن المفهوم الواحد، مما يوقع الباحث في لبس.

وقد ينجم ضعف المصطلح عن الترجمة الحرفية كما في نقل الخولي لمصطلح (probe latency) بـ "كمون المجس" ⁽¹⁾ الذي يشير إلى أسلوب لقياس تأثير موقع الكلمة على تذكرها. أو كنفله مصطلح (re-entry) بـ "إعادة الإدخال" ⁽²⁾ ويشير المصطلح إلى إعادة إظهار كلمة سبق تعلمها في مواقف جديدة بقصد تثبيت الكلمة في الذاكرة، ولا يحمل المصطلح "إعادة إدخال" هذا المعنى بأي وجه، بينما تستطيع كلمات أخرى تشير إلى خصائص تمييزية للمفهوم من أن تفعل ذلك، من مثل: "تثبيت الكلمة". وبالطريقة ذاتها ينقل مصطلح (hybrid test)، ومصطلح (pure Item) بـ "اختبار غير نقي" ⁽³⁾، و"بند غير نقي" ⁽⁴⁾ وقد استعانت اللغة الأم بتعبير "غير نقي" لتشير إلى أن الاختبار يقيس مهارات أخرى غير المهارات التي صمم لقياسها، ولا شيء سواها، ومفهوم النقاء غير واضح هنا ولا قادر على الإحياء بالمعنى في العربية، وإنما يحتاج كل باحث لأن يعود فيتحقق من معناه من المعجم، ويصعب عليه أن يتوقع المعنى من خلال المعطيات اللغوية.

وفي معجم المسدي كلمات يصعب إيجاد معنى لها حتى في المعجم اللغوي من مثل نقله مصطلح (fonctif) بـ "موظف" ⁽⁵⁾ وهذه كلمة غريبة نادرة لا يوحي جنرها بأي معنى.

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 95.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 103.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 51.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 98.

(5) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 220.

الفصل الرابع

المعاجم اللسانية

المبحث الأول: المعاجم اللسانية المتخصصة في الميزان

أولاً: من حيث التعرف:

أولاً: التعرف في معجم مصطلحات علم اللغة التطبيقي

ثانياً: التعرف في معجم اللسانيات الحديثة

ثالثاً: التعرف في معجم المصطلحات اللغوية

ثانياً: مشكلات البنية المصطلحية في المعاجم المتخصصة

أولاً: مصطلحات علم اللغة التطبيقي

ثانياً: قاموس اللسانيات

ثالثاً: معجم اللسانية

رابعاً: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات

خامساً: معجم المصطلحات اللغوية

سادساً: معجم اللسانيات الحديثة

المبحث الثاني: المعجم الشامل الموحد

الفصل الرابع

المعاجم اللسانية

المبحث الأول: المعاجم اللسانية المتخصصة في الميزان

قامت المعاجم الستة بهدف جمع المصطلحات اللسانية لإعانة الدارسين في الوصول إلى المصطلحات التي يحتاجون إليها في دراساتهم، فتغنيهم عن البحث عن ألفاظ تحمل المفاهيم التي يسعون للتعبير عنها، مما يساعد على توفير وقت الباحثين وجهدهم، وعلى جمع العلماء والباحثين على مصطلحات موحدة يتفقون على مفاهيمها ويستخدمونها بصورتها الموحدة.

وقد انقسمت المعاجم محل الدراسة إلى جهود فردية وأخرى كانت ناتج جهد جماعي. أما الجهود الفردية فقد كان أولها صدورًا "قاموس اللسانيات" لعبد السلام المسدي، الصادر عن الدار العربية للكتاب سنة 1984. وهو معجم ثنائي اللغة (فرنسي-عربي)، وفيه ما يقارب 4350 مصطلحًا فرنسيًا مع نظائرها العربية، دون شرح لمضامينها. وقد أورد في معجمه هذا مقدمة نظرية لعلم المصطلح، ومسردًا بالمصطلحات اللسانية العربية وما يقابلها من مصطلحات فرنسية.

وفي سنة 1985 صدر عن جروس - برس "معجم اللسانية" لبسام بركة. وهو معجم ثنائي اللغة كذلك (فرنسي-عربي)، وفيه ما يقارب 2200 مصطلحًا فرنسيًا مع نظائر عربية لها، يوضحها أحيانًا بعبارة واحدة. وقد ألحق بمعجمه هذا مسردًا بالمصطلحات العربية وما يقابلها من مصطلحات فرنسية.

وثالث هذه المعاجم الفردية هو معجم محمد علي الخولي المسمى "معجم علم اللغة التطبيقي"، الصادر عن مكتبة لبنان سنة 1986. وهو معجم ثنائي اللغة (إنجليزي-عربي) مع مسرد (عربي-إنجليزي). وهو معجم خاص بعلم اللغة التطبيقي كما هو واضح من العنوان،

ويتضمن مصطلحات من: علم اللغة الاجتماعي، وتحليل الأخطاء، وتعليم اللغات، والمختبرات اللغوية، وعلم اللغة النفسي، والتقابل اللغوي، وصناعة المعاجم، وعلم اللغة الآلي... الخ، يقدم فيه الخولي شرحًا موجزًا لمضمون كل مصطلح، وفيه 1841 مصطلحًا إنجليزيًا مع نظائرها العربية. تلا هذا المعجم، عام 1990، معجم رمزي البعلبكي الموسوم "بمعجم المصطلحات اللغوية"، الصادر عن دار العلم للملايين، وهو معجم ثنائي اللغة (إنجليزي-عربي) مع 16 مسردًا عربيًا للمصطلحات مصنفة حسب الحقول الدلالية، يقدم فيه صاحبه شرحًا موجزًا لكل مصطلح، وفيه ما يقارب 6600 مصطلحًا.

أما الجهود الجماعية فأولها صدورًا "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات"، الصادر عن مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1989. وهو معجم ثلاثي اللغة (إنجليزي - فرنسي - عربي) دون شرح لمضمون المصطلح، وفيه ما يقارب 3000 مصطلحًا.

وثاني هذه الجهود الجماعية "معجم اللسانيات الحديثة" الصادر عن مكتبة لبنان سنة 1997. وهو معجم ثنائي اللغة (إنجليزي-عربي) اشترك في إعداده كل من: سامي عياد حنا، وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس. وفيه 228 مصطلحًا إنجليزيًا يقابل كل مصطلح نظير عربي، وقد قدم هذا المعجم لكل مصطلح شرحًا، كان يطول أحيانًا، ومسردًا عربيًا إنجليزيًا.

وقد كان مكتب تنسيق التعريب قد أقرّ في منهجيته بندًا ينظم فيه عملية ربط المفهوم بالمصطلح، يشير إلى ضرورة أن يُخصَّص لكل مفهوم مصطلح واحد. وقد اختلفت المعاجم الستة في طريقة تعاملها مع هذه الحالة، فبعضها كان يعتمد نظيرًا عربيًا واحدًا للمصطلح الأجنبي، كما فعل المسدي الذي لم يحد أبدًا عن هذه القاعدة. أما بقية المعاجم فقد التزم بعضها بأن يورد كل الكلمات التي تستخدم نظائر العربية للمصطلح الأجنبي في العربية، ومن هؤلاء

البلعبي الذي ألزم نفسه بذكر قائمة بالنظائر العربية للمصطلح الأجنبي. وكثيراً ما كانت تتباعد هذه النظائر إلى درجة تجعل القارئ لا يطمئن إلى مفهوم محدد، من مثل المصطلحات التي يوردها نظائر لمصطلح (rhetoric) ⁽¹⁾ الذي يسميه علم البلاغة، وعلم البيان. ومعلوم أن علم البيان هو أحد فروع علم البلاغة، ولا يمكن أن يكونا مترادفين. وقد كان يضع أحد هذه النظائر في مقدمة القائمة بخط ظاهر ليشير إلى أنه يرى أن هذا هو النظير الأكثر ملاءمة. ومن مظاهر تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد عنده أنه كثيراً ما يحيل في شرح المفهوم إلى مصطلح آخر مما يعني أن المصطلحين يدلان على مفهوم واحد، من مثل:

Oral method: 1. منهج نطقي

Direct method: "راجع منهج مباشر" ⁽²⁾

Optional variant: 2. بديل اختياري

Free variant: "راجع بديل حر" ⁽³⁾

Oratio oblique: 3. كلام غير مباشر

Indirect speech: "راجع كلام غير مباشر" ⁽⁴⁾

أما معجم اللسانيات الحديثة فقلما يفعل ذلك، والمواطن التي يورد للمصطلح الإنجليزي فيها أكثر من نظير محدودة، لا تكاد تتجاوز العشرين. وقد كانت هذه الحالات في مجملها تحتوي على نظيرين؛ أحدهما صورة معربة للمصطلح الإنجليزي، وثانيهما نظير عربي له من مثل:

(1) البعلبي، مصدر سابق، ص 413، انظر: بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، طرابلس، منشورات جامعة طرابلس، 1975م، ط 1، ص 111.

(2) البعلبي، مصدر سابق، ص 350.

(3) البعلبي، مصدر سابق، ص 350.

(4) البعلبي، مصدر سابق، ص 350.

Anaphora

(1) العائد الإشاري / أنافورا

Allomorph

(2) الصورة الصرفية / ألومورف

Allophone

(3) الصورة الصوتية / أوفون

Sandhi

(4) أثر التجاوز / صاندي

Homograph

(5) الجناس الكتابي / هوموجراف

Homonymy

(6) الجناس اللفظي / الهومونيمي

Morpheme

(7) الوحدة الصرفية / المورفيم

وثمة مصطلحات في معجم اللسانيات الحديثة استخدمت أدوات العطف أجزاء من بنيتها، ووجود هذه الأدوات في بنية المصطلح قد تؤدي إلى تعدده، أو الإيحاء بأنه مصطلحان، من مثل:

السمات الفارقة أو المميزة : distinctive feature's⁽⁸⁾

يفهم من هذا التعبير المصطلحي أنهما مصطلحان: السمات الفارقة، والسمات المميزة.

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص5

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص4

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص4

(4) معجم اللسانيات الحديثة، ص120.

(5) معجم اللسانيات الحديثة، ص60.

(6) معجم اللسانيات الحديثة، ص60.

(7) معجم اللسانيات الحديثة، ص89.

(8) معجم اللسانيات الحديثة، ص41.

وقد التزم المعجم الموحد بإيراد كل المقابلات العربية المتداولة للمصطلح الأجنبي، فهو مثلاً يضع لمصطلح (oral) النظائر التالية: "شفوي، فموي، فمي، صوت فموي، صوت يتم لفظه وسقف الحلق الرخو في وضع مغلق" (1) دونما تفضيل لأي منها على الآخر.

وكذلك يفعل بسام بركة، فهو يورد كل النظائر العربية للمصطلح الفرنسي دونما محاولة لتركية أحدها بإشارة أو تقديم.

أما الخولي فقد كان يورد للمصطلح الإنجليزي نظيراً عربياً واحداً في الغالب، وفي الحالات التي كان يقترح أكثر من نظير، كان يقدم ما يراه أكثر ملاءمة، ويجعل خط الكتابة فيه ظاهراً على النحو التالي:

مفردات تعريفية : recognition vocabulary (2)

مفردات خاملة

فهو يختار المصطلح الأول "مفردات تعريفية"، لكنه يجد من المناسب أن يستخدم مصطلح مفردات خاملة كذلك، ووضعه المصطلح الأخير في السطر التالي إشارة إلى عدم تفضيله إياه. وغالباً ما يكون النظير الثاني تركيباً يحتوي على كلمات مرادفة لكلمات في النظير الأول من مثل:

مختبر تليفوني : remote – access lab (3)

مختبر هاتفي

(1) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 329.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 102.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 103.

(1) regional variety : لهجة إقليمية

لهجة جغرافية

أو أنها بناء صرفي مختلف للتعبير المصطلحي المعين، من مثل:

(2) sign language : لغة الإشارات

لغة إشارية

(3) sentence connector : رابط جملي

رابط الجملة

(4) sentence memory : ذاكرة الجملة

حفظ الجملة

(5) role relationships : العلاقات بين الأدوار

علاقات الأدوار

ويظهر تعدد النظائر العربية عند الخولي بطرق أخرى، من مثل إحالته في شرح

المصطلح على مصطلح آخر، وكأنه يقول إن المفهوم واحد، مما يؤدي إلى إطلاق مصطلحين

على مفهوم واحد كما في:

intrinsic motivation : دافعية داخلية

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 103.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 109.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 108.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 108.

(5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 106.

راجع primary motivation⁽¹⁾، ويسمى الأخير دافعية رئيسية، مما يعني ترادف مصطلح دافعية رئيسية ومصطلح دافعية داخلية. وهذا يتناقض والقاعدة التي تقول "مصطلح واحد للمفهوم الواحد".

ومما يتقاطع وهذا المبدأ كذلك أن يورد المعجم للمصطلح الواحد مفهوميْن مختلفين في مدخل واحد، وقد ورد هذا عند الخولي في حالات منها:

لهجة دينية : religious dialect

"أ- لهجة تمتاز بها أقلية دينية عن سواها من الناطقين باللغة ذاتها.

ب- لهجة خاصة بالمناسبات الدينية"⁽²⁾

وعند البعلبكي في:

أبيغرام : epigram

"1. قصيدة قصيرة تختتمها فكرة لازعة أو ساخرة.

2. عبارة نثرية وشعرية مقتضبة محكمة السبك تتم عن ذكاء"⁽³⁾

أما معجم اللسانيات الحديثة فهذا غير موجود فيه ألبتة، وإنما كان يخص المصطلح بمفهوم واحد محدد يقوم بتوضيحه بالتفصيل في التعريف. بينما لا يمكن التأكد من التزام المعجم الموحد، وقاموس اللسانيات، ومعجم اللسانية بهذا المبدأ نظراً لأن هذه المعاجم لا تعرف، مما يجعل المفهوم الذي يدل عليه المصطلح غير معروف، ولا يمكن الحكم على كونه متعددًا.

ومطلوب من معجم متخصص باللسانيات أن يشتمل على المصطلحات اللسانية جميعها،

أي أن يجد القارئ ضالته فيه، وألا يحتوي هذا المعجم على مصطلحات عامة، أو غير خاصة

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 59.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 103.

(3) البعلبكي، مصدر سابق، ص 174.

باللسانيات. وبمنظرة سريعة لأعداد المصطلحات التي اشتملت عليها هذه المعاجم يتضح أنها لا تمثل واقع الدرس اللساني، ولا تشتمل لأجل ذلك على المصطلحات اللسانية جميعها؛ فأعداد المصطلحات فيها على النحو التالي:

1. قاموس اللسانيات: 4350 مصطلحاً.
2. معجم اللسانية: 2200 مصطلحاً.
3. معجم علم اللغة التطبيقي: 1841 مصطلحاً.
4. المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: 3000 مصطلحاً.
5. معجم اللسانيات الحديثة: 227 مصطلحاً.

وبالنظر إلى تاريخ صدور قاموس اللسانيات للمسدي، وهو عام 1984، فإن عدد المصطلحات فيه معقول حتى ذلك الزمان. أما معجم اللسانية لبسام بركة الذي تلاه في الصدور فقد قل عدد المصطلحات فيه أكثر من ألف مصطلح، علماً بأنه كثيراً ما كان يختار للمصطلحات الفرنسية نظائر اقترحها المسدي لها في قاموسه، أي أن قاموس اللسانيات كان من مصادره، فلماذا يستثنى ألف مصطلح لساني كانت قد وردت فيه؟

والأمر ذاته ينسحب على المعجم الموحد، فقد تلا معجم المسدي، ومع ذلك يقل عدد المصطلحات فيه عن معجم المسدي بأكثر من ألف مصطلح. أما الخولي فوجهة النظر إليه مختلفة، ولا تشمله مقارنة أعداد المصطلحات هذه، لأنه خص مصطلحات اللسانيات التطبيقية بمعجمه هذا، بينما خصص معجماً آخر للمصطلحات اللسانية النظرية، في حين كان عدد المصطلحات الأكبر في معجم المصطلحات اللغوية للبعليكي، فقد بلغ عدد المصطلحات فيه ما يقارب 6600 مصطلحاً، وربما يعود ذلك إلى أنه متأخر نسبياً من حيث تاريخ الصدور فقد صدر عام 1990. ولا يكون تاريخ الصدور عاملاً في ازدياد عدد المصطلحات في المعاجم

دائمًا، فهذا معجم اللسانيات الحديثة الصادر عام 1997، والذي يفترض فيه أن يكون قد استقى مصطلحاته من الدراسات اللسانية المختلفة، والمعاجم اللسانية التي سبقته، إلا أن عدد المصطلحات فيه قد قل ليكون 227 مصطلحًا، وهو عدد لا يمثل مصطلحات فرع من فروع اللسانيات.

تعكس هذه الأرقام قصورًا في احتواء المصطلحات اللسانية، وقد اتصفت هذه المعاجم بعدم قدرتها على الوفاء بالمطلوب، وأبدت عجزًا بات معه البحث عن بديل أمرًا وارداً. وللتلليل على هذا القصور سيتم تعقب مصطلحات علم المصطلح في هذه المعاجم، وهو فرع من اللسانيات التطبيقية التي يفترض أن تشتمل عليها المعاجم جميعها، بما فيها معجم مصطلحات علم اللغة التطبيقي للخولي. وقد تم اعتماد "مصطلحات علم المصطلح" كما حددتها اللجنة التقنية رقم (37) المتخصصة بالمصطلحات في المنظمة العالمية للتقييس (ISO) في توصيتها رقم 1087. وقد كانت مصطلحات علم المصطلح في المعاجم الستة على النحو التالي:

ملاحظة : يوجد تكرار بالترقيم في صفحة 144 من المصدر

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	المصطلح اللساني	معجم الحداثة	المعجم الموحد	معجم المصطلحات	معجم اللغة التطبيقية	معجم علم اللغة التطبيقية	معجم اللسانية	قاموس اللسانيات
1	Scope/domaine du application (النظام)	-	-	متنوع	-	-	-	قاموس اللسانيات عبد السلام السدي
2	Language and reality/ Language et realite' (اللغة والواقع)	-	-	-	-	-	-	-
3	Subject field/ domaine (المجال)	-	-	-	-	-	إطار	مجال
	Special language/ langue de specialite (اللغة الخاصة)	-	-	لغة خاصة	-	-	-	-
5	Concept/ Notion (المفهوم)	-	تصور مجرد	متصور	-	-	مفهوم	متصور
6	Borrowed/ concept (المفهوم المستعار)	-	-	-	-	-	-	-
7	Superordinate concept/ notion superordinate (المفهوم المحتوي)	-	-	-	-	-	-	-
8	Generic concept (notion generique) (المفهوم الجنسي)	-	-	-	-	-	-	-
9	Comprehensive concept (notion inte'grante) (المفهوم الشامل)	-	-	-	-	-	-	-
10	Specific concept (notion specifique) (المفهوم النوعي)	-	-	-	-	-	-	-

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	قاموس اللسانيات عبد السلام المسدي	معجم اللسانية بسام بركة	معجم علم اللغة التطبيقي محمد علي الخولي	معجم المصطلحات اللغوية البنيوية	المعجم الوحد	معجم اللسانيات الحديثة	المصطلح
11 Subordinate concept (المفهوم التابع) (notion subordonn'ee)	-	-	-	-	-	-	
12 Partitive concept (notion partitive) (المفهوم الجزئي)	-	-	-	-	-	-	
13 Co-ordinate (notion coordonn'ee) (المفهوم المتناسق)	-	-	-	-	-	-	
14 Type of characteristic (نمط الخاصية) (type de caractere)	-	-	-	-	-	-	
15 Characteristic (caractere) (الخاصية)	طابع	سمة	-	-	-	-	
16 Intension (compr'ehension) (التضمن)	فهم	فهم	-	مفهوم	-	-	
17 Extension (extension) (الشمول)	جامع - مانع (حد)	توسع	-	-	توسع	-	
18 Class (الصف) (classe)	باب	صنف	-	صنف	صنف	-	
19 Relation (between concepts) relation entre notions (العلاقة بين المفاهيم)	-	-	-	-	-	-	
20 Hierarchiel relation (relation hierarchique) العلاقة التراتبية	-	-	-	-	-	-	
21 Generic relation (relation)	-	-	-	-	-	-	

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	اللسانيات	معجم الحديث	المعجم الموحد	معجم المصطلحات اللغوية التطبيقية	معجم علم اللغة التطبيقي	معجم علم اللغة التطبيقية	معجم اللسانية	معجم اللسانية	فصوص اللسانيات
									عبد السلام المسدي
22	generic (العلاقة الجنسية)	-	-	-	-	-	-	-	-
23	Partative relation (relation partative) (العلاقة الجزئية)	-	-	-	-	-	-	-	-
24	Non- hierarchical relation (relation non hierarchique) (العلاقة غير التراتبية)	-	-	-	-	-	-	-	-
25	Sequential relation (relation sequentielle) (العلاقة التتابعية)	-	-	-	-	-	-	-	-
26	Pragmatic relations (relation pragmatique) (العلاقة التداولية)	-	-	-	-	-	-	-	-
27	Concept correspondence (correspondance entre notion) (تطابق المفاهيم)	-	-	-	-	-	-	-	-
28	Concept field (champ notionne) (الحقل المفهومي)	-	-	-	-	-	-	-	حقول نصوري
29	System of concepts (systeme de notions) (منظومة المفاهيم)	-	-	-	-	-	-	-	-
30	Definition (definition) (تعريف)	-	-	-	-	-	-	-	تعريف
31	Intensional definition (definition parcompréhension) (التعريف بالشمول)	-	-	-	-	-	-	-	-

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	المصطلح اللسانيات	معجم الحداثة	المعجم الموحد	معجم المصطلحات التقنية البعدي	معجم اللغة التطبيقية	معجم علم الخولي	معجم اللسانية	قاموس اللسانية
31	Extensinal definition (dep-initin parexientision) (التعريف بالتضمن)	-	-	حد مدلولي	-	-	بسام بركه	عبد السلام المسدي
32	Terminology (terminologie) مصطلحات (المجال)	-	علم المصطلحات	مصطلحية	-	-	علم المصطلحات	المصطلحية
33	Nomenclature (nomenclature) صناعة مصطلحية	-	مجموعة الأسماء	-	-	-	-	-
34	Representation of a concept (repr'ésentation d'une cotion) (تمثيل المفهوم)	-	-	-	-	-	-	-
35	Designation (de'signation) (التسمية)	-	-	دلالة ذاتية	-	-	تعيين	تخصيص
36	Symbol (symbble) (الرمز)	-	رمز	رمز كتابي	-	-	رمز	رمز
37	Term (terme) (المصطلح)	-	مفرده	مصطلح	-	-	لفظة	مصطلح
38	Relations between terms and concepts (relation terme-notion) (العلاقات بين المصطلحات والمفاهيم)	-	-	-	-	-	-	-
39	Mononymy (mononymie) (أحادية التسمية)	-	-	-	-	-	-	-
40	Synonymy (synonymie) (الترادف)	ترادف	ترادف	ترادف	ترادف	ترادف	ترادف	مرادف
41	Monosem (monosemie) (أحادية المفهوم)	-	أحادية الدلالة	أحادية الدلالة	-	-	أحادية المعنى	تفرد المعنى

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	معجم اللسانيات	معجم الحبيثة	المعجم الموحد	معجم المصطلحات	معجم اللغة التطبيقية	معجم علم اللغة	معجم اللسانية	قاموس اللسانيات
42	Polysemy (polyse'mie) (الاشتراك)	تعدد معاني اللفظ	اشتراك لفظي	تعدد الدلالات	التورية اللفظية	-	اشتراك لفظي	قاموس اللسانيات عبد السلام المسدي
43	Homonymy (hononymie) (التجانس)	الجاناس	اشتراك لفظي	مجانسة لفظية	-	-	تجانس	اشتراك
44	Aquivalence (e'quivalence) (التقابل)	-	-	-	-	-	تكاثر	تجانس
45	Term formation (formation des termes) (صياغة المصطلحات)	-	-	-	-	-	تكاثر	وضع المصطلحات
46	Variant (vriente) (البديل)	-	-	-	بديل	-	بديلة	بديل
47	Abbreviated term (terme abre'ge') (المصطلح المقضب)	-	-	-	-	-	-	-
48	Abreviation (abre'viation) (المختصر)	-	-	-	-	اختصار	كلمة موجزة	اختصار
49	Initialism (sigle) (المختزل)	-	-	-	-	-	صدر كلمة	فاتحة
50	Acronym (acronymie) (المختزل النحوي)	-	رمز اختصاري	-	-	-	كلمة أولية	-
51	Term element (e'le'mente du'n te'me) (عنصر المصطلح)	-	-	-	-	-	-	-

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	المصطلح اللسانيات	معجم الحديثة	المعجم الموحد	معجم المصطلحات اللغوية البعدي	معجم اللغة التطبيقية	معجم علم النحو	معجم بركة	قاموس اللسانيات
52 Word (mot)	(الكلمة)	كلمة	كلمة	-	-	كلمة	كلمة	قاموس اللسانيات
53 Word form (forme d'un mot)	(صيغة الكلمة)	-	-	-	-	-	-	قاموس اللسانيات
54 Base form (forme de base)	(الصيغة الأساسية)	-	-	-	-	-	شكل أساسي	صيغة مجردة
55 Rot (racine)	(الجزر)	الجزر	جزر	-	-	-	جزر أصلي	أصل
56 Stem (radical)	(الجذع)	-	جذع	-	-	-	جزر الكلمة	أصلي
57 Morpheme (morpheme)	(الوحدة الصرفية)	-	مورفيم	-	-	-	مورفيم	صيفيم
58 Affix (affixe)	(اللاصقة)	الواصف	زائدة	-	-	-	زائدة	زائدة
59 Prefix (pre'fixe)	(السابقة)	السوابق	سابقة	-	-	-	سابق	سابقة
60 Suffix (saffie)	(اللاحقة)	اللاحق	لاحقة	-	-	-	لاحقة	لاحقة
61 Ending (sesinces)		-	-	-	-	-	علامة الإعراب	حركة إعرابية

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	اللسانيات	معجم اللسانية	المعجم	المعجم المصطلحات	معجم اللغة التطبيقي	معجم علم اللغة الخولي	معجم اللسانية	قاموس اللسانيات
(علامة الإعراب)								عبد السلام المسدي
62 Derivative (de'rive') (المشتق)	-	مشتق	مشتق	اشتقاق	مشتق	مشتق	بسام بركة	مشتق
63 Simple term (المصطلح البسيط) (terme simple)	-	-	-	-	-	-	-	-
64 Compound term (compos'e) (المصطلح المركب)	-	-	-	-	-	-	مركب	متحورت
65 Complex term (terme complexe) (المصطلح المعقد)	-	-	-	-	-	-	-	-
66 Neologism (ne'ologisme) (المولد)	-	لفظة جديدة	كلمة مستحدثة	كلمة مستحدثة	-	لفظة جديدة	مبتكر	مبتكر
67 Borrowed term (emprunt) (المصطلح المقترض)	-	كلمة مقترضة	-	-	-	لفظ مستعار	دخيل	دخيل
68 Evaluation of term (acceptabl't'e term indoqiaue) (تقييم المصطلح)	-	-	-	-	-	-	-	-
69 Preferred term (terme privil'egie') (المصطلح المفضل)	-	-	-	-	-	-	-	-
70 Admitted term (terme tol'eve) (المصطلح المقيد)	-	-	-	-	-	-	-	-
71 Deprecated term (terme rejete') (المصطلح المرفوض)	-	-	-	-	-	-	-	-

المصطلح اللساني وفي المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	اللسانيات	معجم اللسانية الحديثة	المعجم	المصطلحات	معجم اللسانية التطبيقية	معجم علم اللغة التطبيقية	معجم اللسانية	قاموس اللسانيات
72	Obsolete term (terme desuet) (المصطلح المتروك)	-	-	-	كلمة مهملة	-	-	عبد السلام المسدي
73	Main pulation of term (modification de termes) (معالجة المصطلحات)	-	-	-	-	-	-	-
74	Truncation (truncation)	-	-	-	كشف	-	-	أقنطاع
75	Permutation (permutation) (التقليب)	-	-	-	-	-	-	تقارب
76	Vocabulary, preparation and presentation (elaboration) (presentation des voculaire) (إعداد معاجم المفردات وعرضها)	-	-	-	-	-	-	-
77	Preparation (deboretion) (الإعداد)	-	-	-	-	-	-	-
78	Terminology work (travail terminologique) (العمل المصطلحي)	-	-	-	-	-	-	-
79	Excerpton (depouillement terminologique) (الجرد)	-	-	-	-	-	-	-
80	Source (source) (المصدر)	-	-	-	-	-	-	مصدر
81	Corpus (corpus) (المدونة)	-	-	-	-	-	-	مدونة
82	Token (accurrence) (النموذج)	-	-	-	-	-	-	-

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	معجم اللسانيات الحديثة	المعجم التوحد	معجم المصطلحات اللغوية التطبيقية	معجم علم اللغة التطبيقي	معجم اللسانية بسام بركة	قاموس اللسانيات عبد السلام السدي كلمة
83 Type (vocabulary) (النمط)	-	نوع	-	-	لفظة	
84 Term identification (decoupage terminologique) (التعرف على المصطلح)	-	-	-	-	-	
85 Term list (listede termes) (قائمة المصطلحات)	-	-	-	-	-	
86 Terminological vecord (fiche terminologique) (المصطلحي)	-	-	-	-	-	
87 Terminological format (format terminologique) (شكل السجل)	-	-	-	-	-	وضع المصطلحات
88 Terminological datun (donnee' terminologique) (البيانات)	-	-	-	-	-	
89 Main entry (entree' vedette) (المدخل الرئيسي)	-	-	-	-	-	
90 Grammatical label (indicative de gremmaire) (شارة النحو)	-	-	-	-	-	
91 Language code (indicative de languages)	-	-	-	-	-	

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	المصطلحات اللسانية	معجم الحداثة	المعجم الموحد	معجم المصطلحات اللغوية البعلبكية	معجم اللغة التطبيقية	معجم علم اللغة	معجم الساتية	معجم اللسانية	قاموس اللسانيات
	(شارة اللغة)								قاموس اللسانيات عبد السلام المسدي
92	Country code (inicalive de pays) (شارة اللغة)	-	-	-	-	-	-	-	-
93	Terminological acceptability rating (cote d' acceptabilite' (درجة تقييم المصطلح) terminologique)	-	-	-	-	-	-	-	-
94	Subject label (domaine d' employ) (شارة المجال)	-	-	-	-	-	-	-	-
95	Context (contexte) (السياق)	-	سياق	-	-	-	-	سياق	سياق
96	Illustration (illustration) (الرسم التوضيحي)	-	-	-	-	-	-	-	-
97	Note (note) (الملاحظة)	-	-	-	-	-	-	ملاحظة	-
98	Source code (indicative de source) (شارة المصدر)	-	-	-	-	-	-	-	-
99	Presentation (pre'sentation) (العرض)	عرض	-	-	-	-	-	تقديم	تقديم
100	Dictionary (dictionnaire) (المعجم)	-	معجم قاموس	معجم	-	معجم	-	معجم قاموس	قاموس
101	Terminological dictionary (dictionnaire terminologique)	-	-	-	-	-	-	-	قاموس مصطلحي

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	المصطلحات اللسانية	معجم الحداثة	المعجم الموحد	معجم المصطلحات اللغوية التطبيقية	معجم علم اللغة التطبيقي	معجم علم اللغة التطبيقي	معجم اللسانية	معجم اللسانية بسلام بركة	قاموس اللسانيات عبد السلام المسدي
102	مصطلحي Vocabulary (vocabulaire) (معجم مفردات)	-	مجموع الفردات	رصيد	مفردات، كلمات	مفردات لغة	مفردات لغة	بسلام بركة	رصيد
103	Microstructure (microstructur) (بنية صغرى)	-	-	-	-	-	-	-	بنية صغرى
104	Entry term (entrée'z) (المصطلح المدخل)	-	-	-	-	-	مدخل	مدخل	مدخل
105	Entry (article) (المادة)	-	مدخل	مدخل	مدخل	مدخل	-	-	مخصص
106	Macrostructure (macrostructu) (البنية الكبرى)	-	-	-	بنية كبرى	-	-	-	-
107	Entry term list (liste' des entrées) (قائمة المصطلحات الداخل)	-	-	-	-	-	-	-	-
108	Systematic arrangement (closs ment sistematiaa) (ترتيب مفهومي)	-	-	-	-	-	-	-	-
109	Alphabetical arrangement (classment alphabe'tique) (ترتيب ألفبائي)	-	-	-	نظام ألفبائي	-	-	-	-
110	Mixed arrangement (classement mixte) (ترتيب مزدوج)	-	-	-	-	-	-	-	-
111	Index	-	فهرست	-	-	-	فهرس	فهرس	فهرست

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	المصطلح اللسانيات	معجم اللسانيات الحديثة	المعجم العرّاب	معجم المصطلحات اللغوية التطبيقية	معجم علم اللغة التطبيقي	معجم علم اللغة التطبيقي	معجم اللسانية بسام بركة	قاموس اللسانيات عبد السلام المسدي
(index) (الفهرس)								
112 Transliteration (transliteration) (المقلّة)		-	-	نقحرة	-	-	نقحرة	استنساخ
113 Transcription (transcription) (الكتابة الصوتية)		-	كتابة صوتية	-	-	-	كتابة صوتية	كتابة صوتية
114 Romanization (romanisation) (رومنة)		-	كتابة بالحروف اللاتينية	كتابة صوتية	-	-	-	-
115 Machine – aided terminolog work (terminologise parodinateur) (العمل المصطلحي بمساعدة الحاسوب)		-	-	-	-	-	-	-
116 Word part (partie d'un mot) (جزء الكلمة)		-	-	-	-	-	-	-
117 Compression (compression) (الضغط)		-	-	-	-	-	-	-
118 Parsing (in terminologie) analyse de texte (en terminologie) تحليل النص (في علم المصطلح)		-	أعراب	-	-	-	-	-

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

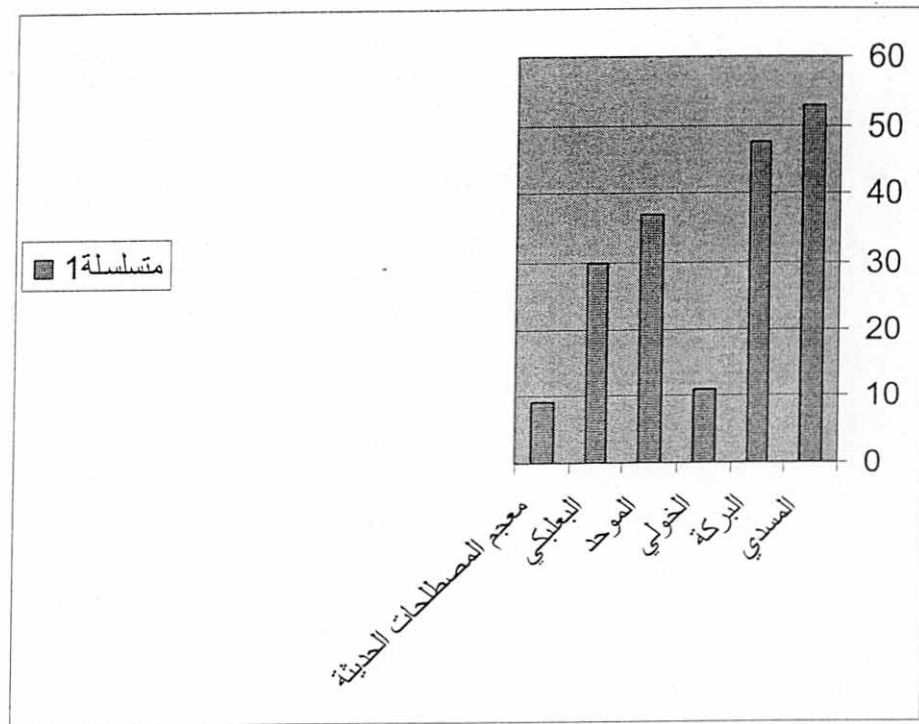
المصطلح	اللسانيات	معجم اللسانيات الحديثة	المعجم الموحد	معجم المصطلحات التقنية العلمية	معجم اللغة التطبيقية	معجم علم اللغة التطبيقي	معجم اللسانية	قاموس اللسانيات
119	Sort key (in terminologie) (cle' de tri terminologique) (مفتاح الفرز في علم المصطلح)	-	-	-	-	-	-	قاموس اللسانيات عبد السلام المسدي
120	Exclusion list (liste d'exclusion) (قائمة الاستبعاد)	-	-	-	-	-	-	-
121	Inclusion list (list d'inclusion) (قائمة التضمين)	-	التضمين	-	-	-	-	-
122	Terminological concordance (concordance terminologique) قائمة الجرد المصطلحي	-	-	-	-	-	-	-
123	Index 2 (index2) (الفهرس)	-	-	مؤشر	-	-	ثبت	ثبت
124	Inerted index (index devochbles) (فهرس الألفاظ)	-	-	-	-	-	-	-
125	Revers index (index inverse) (الفهرس المعكوس)	-	-	-	-	-	-	-
126	Lemmatized word index (index lemmagtise) (الفهرس المحدد)	-	-	-	-	-	-	-

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	المصطلح اللسانيات	معجم اللسانيات الحديثة	المعجم الموحد	معجم المصطلحات النظرية اللغوية	معجم علم اللغة التطبيقي محمد علي الخولي	معجم اللسانية بسام بركة	قاموس اللسانيات عبد السلام المسدي
127	Terminological data base (base de donn'ees terminologique) (قاعدة البيانات المصطلحية)	-	-	-	-	-	-
128	Theoretical foundation and paractical application (foundements theoriques et application pratiques) (أسس نظرية وتطبيقات عملية)	-	-	-	-	-	-
129	Terminology science (science de la terminologie) (علم المصطلحات)	-	-	-	-	-	-
130	Terminology work (travail terminologique) (العمل المصطلحي)	-	-	-	-	-	-
131	Terminological analysis (analyse terminologique) (التحليل المصطلحي)	-	-	-	-	-	-
132	Terminography (terminograph) (صناعة المصطلح)	-	-	-	-	-	-
133	Standardization of terminology (normalization de la terminologie) (التقييس المصطلحي)	-	-	-	-	-	-
134	Standardization of terminological principles (normalization de principes)	-	-	-	-	-	-

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

المصطلح	المصطلح اللسانيات	معجم الحداثة	المعجم الموحّد	معجم المصطلحات اللغوية البنيوي	معجم اللغة التطبيقية	معجم علم علي الخولي	معجم اللسانية بسلام بركة	قاموس اللسانيات عبد السلام المسدي
terminologiques)								
135	(تقييس المبادئ المصطلحية) Standardization of terminology (normalization de la terminologie) (تقييس المصطلحات)	-	-	-	-	-	-	-
136	Concept Harmonization (harmonization de notions) (تنسيق المفاهيم)	-	-	-	-	-	-	-
137	Term harmonization (harmonization des termes) (تنسيق المصطلحات)	-	-	-	-	-	-	-



الشكل (4) رسم بياني يبين نسبة ورود المصطلحات في المعاجم الستة

لعل أول ملاحظة تستوقف الناظر في هذه النتائج هي قلة عدد مصطلحات علم المصطلح في هذه المعاجم، الدال على قصور هذه المعاجم في تمثيل علم المصطلح. وقد كانت نسبة ورودها عند المسدي هي النسبة الأعلى، فقد وصل عددها في قاموسه 54 مصطلحاً، ورغم ذلك فإنها لم تصل إلى نصف عدد المصطلحات كما حدّدته المواصفة العالمية (ISO) البالغ 138 مصطلحاً. ومن الملاحظ في هذه النتائج أن تأخر سنة الصدور لم يكن سبباً في زيادة عدد المصطلحات في المعاجم اللاحقة، فعوضاً عن أن يحتوي معجم اللسانية المزيد منها فقد قل عددها فيه عما كانت عليه عند المسدي السابق له في الصدور، رغم أن الحداثة ينتظر منها أن تغطي النقائص كما ونوعاً.

أما الخولي الذي خصص معجمه هذا لمصطلحات علم اللغة التطبيقي، وعلم المصطلح فرع من فروع علم اللغة التطبيقي، فلم تتجاوز مصطلحاته فيه أحد عشر مصطلحاً. بينما قل عدد هذه المصطلحات في معجم اللسانيات الحديثة عن عشرة مصطلحات.

ومن الملاحظ أن المعاجم تعاني من قلة عدد المصطلحات اللسانية فيها، وعدم اشتمالها عليها، لا في علم المصطلح حسب بل في باقي فروع اللسانيات، وقد كانت مصطلحات علم المصطلح مثلاً على هذا القصور، مع أن هذه المصطلحات كثيرة جداً في الأبحاث والدراسات المتخصصة، مما سيؤدي حتماً إلى اضطرار الدارسين إلى محاولة إيجاد نظير عربي لهذه المصطلحات التي ستواجههم ولا يجدون نظائر لها في المعاجم المتخصصة بطرقهم الخاصة، وغالباً ما سيكون ذلك من المعاجم الثنائية اللغة، مما سيؤدي إلى خلط كبير بين المعنى المصطلحي والمعنى اللغوي. وثمة فرق شاسع بين المعنيين، فالأول يهتم بالمفهوم بينما يهتم الثاني بالمعنى المعجمي، وبينهما فرق من حيث القصد، كما يقول التهانوي في كشفه: "فمن حيث إن الصورة مقصودة باللفظ سميت معنى، ومن حيث إنها حاصلة في العقل سميت بالمفهوم"⁽¹⁾ فالمفهوم ليس شيئاً ملموساً بل صورة حاصلة في العقل لا تكون في متناول الإدراك لأي كان، ولا يتسنى للعقل البشري من تلقاء مكوناته الفطرية أن يهتدي إلى إدراكها⁽²⁾. لذا فإن تحديد المعنى الاصطلاحي في معجم متخصص هو الطريقة المثلى لإرساء هذا المعنى العرفي للمصطلح، والحفاظ عليه من أن يختلط بالمعنى اللغوي.

ومما يعنيه الشمول في جانب من الجوانب ألا يهتم المعجم بفرع من اللسانيات ويهمل باقي الفروع، كما فعل الخولي في معجمه، رغم تخصيصه إياه باللسانيات التطبيقية التي تشمل، تعليم

(1) محمد علي التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي حروج، بيروت: مكتبة لبنان، 1996، ج2، ص 1617.

(2) عبد السلام المسدي، تأسيس القضية الاصطلاحية، ص14.

اللغات، وعلم المصطلح، والمعجمات، والتخطيط اللغوي... الخ، إلا أنه اهتم بتعليم اللغات أكثر من باقي فروع اللسانيات التطبيقية، فنصيب المصطلحات الحاسوبية فيه مصطلحان فقط هما:

برنامج آلي : (1) computer based program

علم اللغة الحاسبي : (2) computational linguistics

بينما زاد عدد مصطلحات تعليم اللغات على 200 مصطلح، حتى إنه كان يورد الوسائل التعليمية المختلفة، وموجودات مختبر اللغات، وموظف المختبر، والمنصة التي يقف عليها المعلم، وأقراص، ووسائل، ولوحات، وسبورة... الخ.

وكذلك يفعل الموحد، فهو يركز على مصطلحات علم الأصوات أكثر من أي فرع آخر من فروع اللسانيات، إذ يحتوي هذا المعجم ذو ثلاثة الآلاف مصطلح على تسعمئة مصطلح صوتي، أي ما يقارب ثلث المعجم. ومن غير الممكن أن تشكل مصطلحات الأصوات الفعلية ثلث المصطلحات اللسانية، ففي هذه النسبة دلالة واضحة على اختلال التوازن في المعجم.

ومما يعنيه الاشتغال على المصطلحات اللسانية ألا يحتوي المعجم غير المصطلحات

اللسانية. إلا أن المصطلحات غير اللسانية كثيرة في هذه المعاجم فنجد منها في معجم الخولي:

مبتدئ: (3) beginner

مقال: (4) essay

تسهيل: (5) facilitation

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 21.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 21.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 12.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 38.

(5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 40.

(1) spool : بكرة :

(2) motivation : تشويق :

(3) disc : اسطوانة :

فكلمة (disc) من العمومية بحيث إنها تدخل في كل المجالات، وليست أداة خاصة
باللسانيات التطبيقية.

ومن ذلك في المعجم الموحد:

(4) fit : ملائمة :

(5) extension : توسع :

(6) gathering : تجميع :

(7) gab : فجوة :

(8) enclisis : انضواء :

(9) externalization : تجسيد :

(1) محمد على الخولي، مصدر سابق، ص114

(2) محمد على الخولي، مصدر سابق، ص78

(3) المعجم الموحد، مصدر سابق، ص170.

(4) المعجم الموحد، ص161.

(5) المعجم الموحد، ص186.

(6) المعجم الموحد، ص186.

(7) المعجم الموحد، ص150.

(8) المعجم الموحد، ص162

(9) منير البعلبكي، ص305.

ولا يخلو معجم البعلبكي من مثل ذلك، ففيه:

تحقير: (1) meiosis

فقدان: (2) loss

قوي: (3) strong

قيمة: (4) value

ملاءمة: (5) matching

عدد: (6) number

وقد ازداد عدد المصطلحات غير اللسانية في معجم البعلبكي لدرجة جعلته يورد مسردًا

خاصًا بالمصطلحات العامة فيه.

ونجد من ذلك عند المسدي:

أساسي: (7) principal

احتمال: (8) probabilité

غالب: (9) pre'dominant

(1) منير البعلبكي، مصدر سابق، ص 295.

(2) منير البعلبكي، مصدر سابق، ص 475.

(3) منير البعلبكي، مصدر سابق، ص 523.

(4) منير البعلبكي، مصدر سابق، ص 301.

(5) منير البعلبكي، مصدر سابق، ص 341.

(6) منير البعلبكي، مصدر سابق، ص 192.

(7) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 192.

(8) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 192.

(9) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 192.

تسهيل: (1) affaiblissement

ومن أمثلة ذلك في معجم اللسانية:

حرية: (2) liberte'

غياب: (3) absence

قبول: (4) acception

نشاط: (5) activite'

تفخيم: (6) emphase

أما معجم المصطلحات الحديثة فيخلو من مثل هذه المصطلحات تماماً.

ومما يشير إلى عدم الشمول، ويؤدي حتماً إلى قلة المصطلحات اللسانية في هذه المعاجم، هو أن مادة المعجم لا تتأثر بالتطور الذي يطرأ على الفروع اللسانية . وإنما بقيت المادة هي منذ خرج المعجم إلى الوجود أول مرة . ومعلوم أن العلوم تتطور ، وبواكب تطورها هذا ظهور مفاهيم جديدة تحتاج إلى مصطلحات تعبر عنها. وقد يرافق تطور العلوم هذا تغير المفاهيم وتحولها لتتطلب مصطلحات جديدة، أو تستدعي ضبطاً لهذا التغير في التعريف، وإعادة هيكلة للمنظومة المفهومية، وتشكيل العلاقات القائمة بين عناصرها حسب وجهة النظر الجديدة. لذا لا بد من أن يتبع صدور المعجم ملاحق تواكب التطورات التي تلحق باللسانيات ومفاهيمها، فالعمل المصطلحي لا ينتهي بصدور المعجم

(1) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 247.

(2) بسام بركة، مصدر سابق، ص 124.

(3) بسام بركة، مصدر سابق، ص 5.

(4) بسام بركة، مصدر سابق، ص 6.

(5) بسام بركة، مصدر سابق، ص 8.

(6) بسام بركة، مصدر سابق، ص 68.

وإنما تقتضي طبيعة العلوم أن يظل العمل قائماً على تطوير المعجم، فلا ينقطع بخروج

المعجم إلى حيز الوجود. وهذا ما يفعله الغربيون في معاجمهم عامة، كما هو الحال في

معجم وبستر (Webster)، ومعجم أكسفورد (Oxford).

ومن مهام المعجم المتخصص أن يقوم بتوضيح العلاقة بين المفهوم والمصطلح،

فالمصطلح يدل على المفهوم دلالة عرفية لا يتسنى للعقل البشري من تلقاء مكوناته الفطرية أن

يهتدي إليها، إلا إذا ألم بمفاتيح الربط بين ما هو دال وما هو مدلول⁽¹⁾. ولا يكون ذلك بفعل

الطبيعة، ولكنه من المواضع التي يصطنعها الإنسان، لذا يتفاوت وعي الفرد بها. ولا تستقيم

فكرة التفاوت هذه مع طبيعة العلوم التي تحتاج إلى الدقة والضبط، وكان لزاماً على من يتصدى

للمصطلح أن يضبط هذه الدلالة، بالتركيز على المفهوم أولاً، فهو، أي المفهوم، تصور يصعب

إدراكه إلا بالتجريد، وتحديد الخصائص، وصولاً إلى تحديد ماهية الشيء المفرد الذي يمثله،

ليكون المصطلح عندها دالاً على المفهوم دلالة قطعية، لا يُسمح بأن تتداخل ودلالات أخرى. وقد

أنيطت هذه المهمة في المعجم المتخصص بالتعريف. إذن ليس التعريف إضافة يختار المعجم

المتخصص أن يعتمدها، وإنما هي هدف محوري يفترض أن يقوم عليه المعجم، لأنه مرتبط بأكثر

محاور الاصطلاح تجريداً وهو المفهوم.

والمفهوم محور اهتمام علم المصطلح في اتجاهاته الرئيسية الثلاثة: الاتجاه الفلسفي،

والاتجاه الموضوعي، والاتجاه اللساني⁽²⁾. أما الاتجاه الفلسفي فيعنى بدراسة المفهوم بوصفه أساس

البحث المصطلحي برمته. ويرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة تصنيف المفاهيم طبقاً للأصناف

الفلسفية. ويبحث الاتجاه الموضوعي في طبيعة المفاهيم التي تدل عليها المصطلحات،

(1) عبد السلام المسدي، تأسيس القضية الاصطلاحية، 14.

(2) على القاسمي، علم المصطلح، ص 323.

وخصائصها، وتكوينها، وتعريفاتها، والعلاقات القائمة بينها وبين الأشياء، والمطابقة بين المفهوم والمصطلح، وكيفية تخصيص أحدهما بالآخر. ولا يمكن أن يضع اللساني بنية لغوية مناسبة للمفهوم ما لم ينطلق أساسًا من المفهوم، فمع أن الاتجاه اللساني يبدو بعيدًا عن البحث في المفاهيم فإن المفاهيم، هي أساس العمل فيه، ولا تتحدد الوسائل اللسانية المناسبة إلا بناءً على مفهوم واضح في ذهن اللساني.

ولكي يكون المفهوم واضحًا لمستعمل المعجم المتخصص فلا بُد من توضيح العلاقة بينه وبين المصطلح في التعريف. فالتعريف "عملية تمييزية"⁽¹⁾ وظيفته الأساسية ذكر السمات المميزة للمفهوم عما عداه من المفاهيم. وليست هذه المهمة مجرد وصف للمصطلح بالكلمات، وإنما هي عملية ذهنية شاملة لا يتأتى لأي كان أن يقوم بها على وجهها الأكمل إلا بعد الإحاطة بالمفهوم، واستيعاب كلياته وجزئياته ولوازمه، والفهم العميق للحقل الدلالي الذي يرد فيه. ومن ثم تتجلى القدرة على تحديد موقعه في منظومته المفهومية التي تتضمن علاقاته بالمفاهيم المشتركة معه في المنظومة. ولا بُد من أن تسبق هذه العملية عملية التسمية أساسًا.

واستنادًا إلى هذه العلاقة القائمة بين المصطلح والمفهوم بدأت هذه الدراسة لعدد من تعريفات المصطلح في كل من: معجم علم اللغة التطبيقي للخولي، ومعجم المصطلحات اللغوية للبلعكي، ومعجم المصطلحات اللسانية الحديثة، أما بقية المعاجم وهي: المعجم الموحد، وقاموس اللسانيات، ومعجم اللسانية فقد تم استثنائها من هذه الدراسة، لأنها تعاملت مع مسألة توضيح المفهوم باعتماد طريقة الإحلال؛ أي إحلال النظير العربي محل نظيره الأجنبي. وطريقة الإحلال هذه لا تلبي حاجة مستعمل المعجم الذي لا يهدف إلى ترجمة المصطلح الأجنبي حسب، بل يحتاج إلى حصر المفهوم الخاص به وتحديد تمييزه عما عداه، وربطه بغيره من المفاهيم بعد إدراك

(1) علي القاسمي، علم المصطلح، ص 747.

العلاقات التي تربطه بها، مما يساعده على تكوين تصور عام للحقل كاملاً. ولا يساعده على البحث مصطلح منسلخ عن مفهومه ومحيطه. يجب أن يوضع مثل هذا الباحث في اعتبار صانع المعجم، فهو ليس باحثاً متعجلاً يريد ترجمة سريعة للمصطلح، وإنما هو باحث متعمق يبحث عن المفهوم الدقيق، لا يريد مصطلحاً لسانياً فقط بل هو باحث في لسانيات المصطلح. وإلى جانب هذا الباحث فإن المعجم سيلبي حاجة الباحث المتعجل بتقديم نظير عربي مناسب للمصطلح.

وقد يؤدي الإحلال إلى بروز ظاهرة أبعد ما تكون عن هدف المعجم المتخصص، وهي ظاهرة الترادف، بما تعنيه من إطلاق مصطلحين على مفهوم واحد، وفي هذا ما فيه من إزالة الفروق الدقيقة بين الدلالات المتقاربة؛ فيظن الباحث أنه لا فرق بين كلمة ونظيرتها، فيظن أنهما مترادفتان .

أما التعريف المصطلحي فذو أهمية بالغة في اكتساب المعرفة اللسانية، لأن غايته التوصل إلى ماهية الأشياء وطبائعها الجوهرية، وقد عده أرسطو بداية العلم ومنتهاه⁽¹⁾. وللتعريف وظائف عديدة منها: التواصلية، والمنهجية، والتصنيفية، والتقييسية الضابطة. فهو من الناحية التواصلية يعين المتلقي على الفهم ووضوح الأفكار، ويساعد على إزالة الالتباس والغموض، مما ييسر التواصل ونقل المعرفة اللسانية بين المتخصصين. وهو ما الناحية المنهجية يُستخدم في البرهنة والاستدلال⁽²⁾، وبهذا يكون من أدوات المنهج. وإذا ما أضيف إلى ذلك أهمية التعريف في تحديد موقع المصطلح في منظومة المصطلحات المتصلة دلاليًا، يصبح التعريف ذا وظيفة تصنيفية؛ فبعد تحديد الجنس والفصل النوعي للمعرف يتم تحديد الخصائص التمييزية التي يعد موقع المصطلح ضمن منظومته المفهومية أحدها، وكذلك علاقته بما يجاوره من مصطلحات.

(1) على القاسمي، علم المصطلح، ص 739.

(2) أنطوان الهوزي، التعريف، في: الموسوعة الفلسفية العربية، تحرير: معن زيادة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986، مجلد 1، ص 279-281.

وإذا ما روعي الترتيب في عملية وضع المصطلح بحيث يُبدأ بالتعريف ثم التسمية فإن هذا سيضع حداً لفوضى المصطلح وتعددّه، ويحقق ضبطاً لعملية وضع المصطلح، فيكون التعريف ذا وظيفة تقييسية ضابطة، تمنع تسمية غير ملائمة للمفهوم وتضع حداً لفوضى المصطلح. وقد وضعت التوصية (407) للمنظمة الدولية للتقييس (ISO) المتعلقة بوظائف التعريف المصطلحي أساساً لا بُد أن يقوم عليها التعريف المصطلحي، هي*:

1. وصف المفهوم في مستوى معين من التجريد.
 2. تمييز المفهوم من المفاهيم المجاورة له في المنظومة المفهومية التي ينتمي إليها.
 3. تحديد العلاقات القائمة بين المفهوم وبقية المفاهيم في المنظومة المفهومية المعينة.
- وهذا يعني أن التعريف المصطلحي يستعين بأنواع التعريف التالية:
1. التعريف المنطقي: والذي يعتمد على تحديد جنس المعرف، وفصله النوعي، وخصائصه التمييزية، وذلك بقيامه على وصف المفهوم في مستوى معين من التجريد، وهو الأساس الأول من أسس التعريف المصطلحي. كما أن التعريف المنطقي يهدف إلى نكر مجموع الصفات التي تكون مفهوم الشيء مميزاً عما عداه⁽¹⁾، وهذا مما يجد صدقاً له في الأساس الثاني للتعريف المصطلحي.

2. التعريف بتحديد المكونات الدلالية: ويبنى هذا التعريف على تحديد الجنس الذي تنتمي إليه كلمات الحقل الدلالي بعد تحليل المحتوى الدلالي للمفهوم إلى عدد من الملامح التمييزية،

* التوصية رقم 704 للمنظمة الدولية للتقييس (ISO).

(1) عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984، ج1، ص

التي من المفترض ألا تجتمع في كلمة أخرى سوء الكلمة المشروحة. وتقيد هذه النظرية صانعي المعاجم من ثلاث جهات هي (1) :

أ- تحليل كلمات كل حقل دلالي، وبيان العلاقات بين معانيها.

ب- تحليل كلمات المشترك اللفظي إلى مكوناتها أو معانيها المتعددة.

ج- تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميزة.

وهذا يفيد المعجم كثيرًا في وضع الخطوط الفاصلة بين المصطلحات المتشابهة في المعنى، والتي كثيرًا ما يحدث الخلط بينها، استجابة للأساس الثاني من أسس التعريف الاصطلاحي. أما الأساس الأول وهو وصف المفهوم في مستوى معين من التجريد فربما لا يجد تجريدًا كالتجريد الذي يقدمه التعريف بتحديد المكونات الدلالية، لأن هذا التعريف يصل إلى التجريد بخطوات تستعين بالسماوات الخاصة بالمعرف، فتحددها ابتداءً من العام وصولاً إلى الخاص لترسم وصفًا غاية في التجريد.

ويعين التعريف بتحديد المكونات الدلالية المعجم في تحديد العناصر التي سيتضمنها تعريفه، والتي تميزه عن غيره من الألفاظ الواردة في نفس المجال، فمعلوم أن صياغة التعريف تقتضي الوصول أولاً إلى الكلمة الغطاء أو اللفظ الأعم الذي يشتمل على غيره ويمكن اعتباره جنسًا للمعرف يتم تخصيصه عن طريق إضافة فصله النوعي أو خاصته (2).

3. التعريف الاشتمالي: ويعني التعريف الاشتمالي، تعريف الشيء بذكر أفرادهِ. وهذا مما يفيد

كثيرًا في المعاجم المتخصصة، ويتم عن طريق تقديم قائمة تحتوي على التصورات التي

تقع تحت المصطلح المعرف، بمعنى أن هذا التعريف يعين على توضيح العلاقات القائمة

(1) أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص126-127.

(2) أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص127.

بين المفاهيم بما فيها علاقة الاشتمال. وهذا مما يلبي الأساس الثالث من أسس التعريف المصطلحي.

ومما تؤكد هذه التوصية بأسسها الثلاثة هذه، عدم ملائمة الإحلال لتعريف المصطلح، ولا يمكن أن يكون تعريف المصطلح إلا تعريفاً مفهوماً في إطار قوائم مصطلحية خاصة بالحق المعين، تنظم حسب الخصائص المفهومية، وحسب شبكة العلاقات المتولدة عن وظيفة المصطلحات في تصنيف هذه الخصائص⁽¹⁾.

وتؤكد هذه التوصية كذلك أن التعريف المصطلحي لا يمكن أن يقوم إلا بوجود دعامتين متكاملتين؛ أما الأولى فتحدد الخصائص الجوهرية للمفهوم، وهو في هذا يتفق مع التعريف المنطقي، وينماز عنه في اشتراطه تقديم الخصيصة الوظيفية للمصطلح على باقي الخصائص الجوهرية في الترتيب. أما الدعامة الثانية فتحدد موقع المفهوم في الحقل المفهومي وعلاقاته مع المفاهيم المنتمية لذلك الحقل⁽²⁾، مما يتيح تحديداً دقيقاً للملاح التمييزية للمعرف.

وهذا يستدعي أن يكون التعريف قائماً على تحديد المجالات المعرفية وتفرعاتها وعلاقاتها بعضها ببعض، للوقوف على خصائص المفهوم وعلاقاته، مما يقتضي التصنيف القائم على أساس منطقي. وهذا ينقل المعجم من مجرد تقديم وصف لفظي للمفهوم إلى تقديم تصور شامل وتصنيف دقيق للمجال المعرفي برمته.

وقد التزمت ثلاثة من المعاجم الستة بإيراد تعريف لمصطلحاتها، ستم دراسة عدد من التعريفات فيها لملاحظة مدى التزامها بأسس التعريف المصطلحي.

(1) عثمان بن طالب، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمنهجية، ص 86.

(2) حلام الجليلي، التعريف المصطلحي، في مجلة اللسان العربي، العدد 42 (1996)، ص 184-191.

أولاً: التعريف في معجم مصطلحات علم اللغة التطبيقي لمحمد علي الخولي:

التزم الخولي بتقديم شرح موجز للمصطلحات في معجمه كانت في الغالب مؤدية للغرض، كان يبدأ فيه بذكر جنس المعرف، ثم فصله النوعي. من مثل تعريفه مصطلح "تعويض ثابت الخانة" (fixed slot substitution) بأنه: "تدريب لغوي شفوي يهدف إلى المران على القوالب، ويتم فيه التعويض في خانة ثابتة، مثل خانة الفاعل أو المبتدأ أو الفعل أو المفعول به، ويقابله التعويض المتغير الخانة"⁽¹⁾. لقد بدأ بتحديد جنس المفهوم بأنه تدريب، ثم حدد فصله بأنه لغوي، وحدد نوعه بأنه شفوي. لقد قام بوصف مجرد لمكونات المعرف الدلالية، ثم قام بشرح الآلية التي يقوم عليها هذا التمرين، فقال "يتم فيه التعويض في خانة ثابتة..."، وقد استعان في النهاية بتوضيح المفهوم بذكر المضاد فقال "ويقابله التعويض المتغير الخانة"، وهي طريقة شرح مساعدة أحسن في وضعها آخر التعريف، وهو المكان المناسب لها، لأنها ليست جزءاً من خصائص المفهوم، وإنما هي وسيلة مساعدة لتوضيحه، كما أن في هذه الإشارة إلى "علاقة التعويض الثابت الخانة" بـ "التعويض المتغير الخانة" تحديد لعلاقة المفهوم بغيره من المفاهيم، والتقابل أحد هذه العلاقات.

لقد أقام تعريفه هذا على الدعامة الأولى من دعائم التعريف المصطلحي من حيث تحديده الخصائص الجوهرية المميزة للمفهوم، إلا أنه أغفل الدعامة الثانية وهي تحديد موقع المفهوم في الحقل المفهومي الذي ينتمي إليه. وقد شاع ذلك في غالب مصطلحات معجمه، إلا أن في الإشارة إلى علاقة التقابل بينه وبين مصطلح "التعويض المتغير الخانة" تحديداً لعلاقة المفهوم بغيره من المفاهيم.

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 43.

ويعرف مصطلح " قالب " (pattern) بأنه: "بنية الجملة الكامنة خلف التركيب الظاهري،

مثال ذلك (فعل +فاعل + مفعول) للجملة (كتب الولد رسالة)، وكل جملة قالب واحد، ولكن القالب الواحد يبني على نظر ملايين الجمل، وعدد القوالب في أية لغة محدود يتراوح بين بضعة قوالب وأربعين قالباً، لكن عدد الجمل في أية لغة لا نهائي"⁽¹⁾. لقد عرف المفهوم هنا بتحديد جنسه بأنه بنية الجملة، وحدد فصله النوعي بأنها، أي بنية الجملة، كامنة خلف التركيب الظاهري. ثم استعان بالمثل ليوضح مقصده، لإحساسه بأنه كلام مجرد يحتاج إلى مثال يجعله ملموساً. ثم يورد خصيصة مهمة من خصائص هذا المفهوم، ليست خصيصة تمييزية تعين على تحديد ملامحه الأساسية التي تكون مفهومه مميزاً عما عداه، لكنها مهمة في توضيح ملامحه، وهي أن عدد هذه القوالب محدود في اللغات إلا أنها تنتج جملاً غير متناهية. وهذا تعريف جامع مانع، جمع خصائص المعرف كلها، ومنع دخول غيرها فيه. لكن هذا التعريف لم يتطرق نهائياً للحديث عن الحقل المفهومي الخاص بالمصطلح، أو للحديث عن علاقته بغيره من المفاهيم المجاورة له في المنظومة المفهومية الخاصة.

ويعرف مصطلح معجم الصور (picture dictionary) بأنه: "معجم يضع الصورة

مقابل المدخل دون شرح"⁽²⁾، وهذا تعريف موجز استوفى الخصائص التمييزية للمفهوم بإيرادها مرتبة من الأهم فالهم. فبعد أن حدد جنس المعرف بأنه معجم، ذكر فصله النوعي بأنه يختلف عن سائر المعاجم في كونه يضع الصورة مقابل المدخل، ومما يميزه أيضاً أنه لا يشرح المداخل. لقد كان التعريف موفقاً في ترتيب هاتين الخصيصتين، فكون المعجم يضع صورة مقابل المدخل هي الخصيصة التمييزية التي تميز هذا المعجم عن سائر المعاجم. أما الخصيصة الثانية وهي أنه

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 90.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 39.

لا يشرح، فرغم أهميتها في تحديد مكونات المعرف الدلالية، إلا أنها لا تميز هذا المعجم من سائر المعاجم، فكثيرة هي المعاجم التي لا تشرح، ولكنها ليست بالضرورة معاجم الصور، أما التي تضع صورة مقابل المدخل فهي معاجم الصور فقط.

ويعرف مصطلح كلمة انتقالية (transitional word) بأنها: "كلمة تستخدم لربط جملة بأخرى سابقة لإظهار العلاقة الدلالية بينهما مثل: however"⁽¹⁾. فبعد تحديد جنس المعرف أورد الخصيصة التمييزية التي تحدد وظيفة المعرف في حقله الدلالي، وهي كون الكلمة تستخدم لربط جملة بأخرى سابقة، ثم يسوق مثلاً عليها كان من المناسب إيرادَه لتوضيح المعرف. فلا بُد من أن يكون للخصائص الوظيفية مكان بارز في تعريف المفهوم المصطلحي لأنه في الأساس تصور وظيفي للخصائص المعرفية للمصطلح.

ويعني الوصف المجرد للمفهوم أن يكون التعريف منطقيًا. وأهم ما يمتاز به التعريف المنطقي خصيصتا الجمع والمنع، وقد التزم تعريف الخولي بهما في مواطن كثيرة، لكنه كان يخرج عنهما في مواطن أخرى، من مثل تعريفه مصطلح كاين (Kine) الذي يقول فيه: "حركة ذات معنى يقوم بها عضو واحد في جسم الإنسان أو أكثر من أجل الاتصال غير اللغوي أو تكون مصاحبة للاتصال اللغوي، وإذا كانت مجموعة الكاينات في تغير حر أو توزيع تكاملي، فإن كل كاين يدعى ألو كاين، وتدعى المجموعة كلها كينيمًا"⁽²⁾. لقد بدأ بتحديد جنس المعرف بأنه حركة، ثم بين فصله النوعي بأنه يقوم بالحركة عضو واحد أو أكثر من أعضاء الجسم، ثم أضاف الخصيصة الوظيفية للمعرف وهي أن الهدف من هذه الحركة الاتصال غير اللغوي، وأضاف خصيصة عرضية لها وهي إمكان مصاحبتها للاتصال اللغوي. لكنه بعد ذلك أدخل في تعريفه

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 125.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 62.

محددات أدخلت مفهوماً آخر في التعريف وهو الألوكاين، وهذا منافٍ لخصيصة المنع. فقد جمع

في الجزء الأول من التعريف صفات المعرف اللازمة ليكون تعريفه جامعاً، لكنه لم يتمكن في

الجزء الثاني منه من منع مفاهيم أخرى من الدخول في هذا التعريف.

وقد كان يخرج أحياناً في تعريفه عن تحديد جنس المعرف، من مثل تعريفه مصطلح لغة

إنتاجية (productive language) بأنها "إشارة إلى الكلام والكتابة" (1). ولم تتضمن هذه

الملاحظة تحديداً لجنس المعرف ولا وصفاً له.

ومن ذلك تعريفه مصطلح إحياء اللغة (irridentism) بأنه: "محاولة إرجاع لغة إلى سابق

عهدا من النشاط والحيوية والاستعمال عن طريق التركيز عليها في التعليم ووسائل الإعلام" (2).

والحقيقة أن جنس المعرف ليس "محاولة" بل هو "إرجاع".

وفي تعريفه مصطلح فجوة مفرداتية (lexical gab) يقول: "عدم وجود كلمة واحدة

للدلالة على مفهوم معين، وفي هذه الحالة تستعين اللغة بعدة كلمات" (3). لقد حدد جنس المعرف

بأنه عدم وجود" وهو تعريف سالب بدأ بنفي الوجود، وكان استخدام كلمة مثبتة تدل على المفهوم

أولى، كأن يقول "نقص كلمة".

ولم يراع الخولي ترتيب الخصائص التمييزية من الأهم إلى الأقل أهمية، رغم أهمية ذلك

في التعريف المصطلحي، فموقع الخصيصة في التعريف يعكس دورها في تكوينه. ويظهر ذلك

في تعريف الخولي مصطلح كتابة قصصية (narrative writting) بأنه: "كتابة يقص فيها

الطالب قصة واقعية أو خيالية كجزء من تعليم الكتابة الحرة" (4)، فقد اشتمل هذا التعريف على أهم

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 96.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 60.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 68.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 81.

مكونات المعرف الدلالية، إلا أن ترتيبها ربما اتصف بعدم مراعاة الأولوية. فلا بُد من أن يأتي تحديد الفصل النوعي للجنس أولاً قبل تفصيل الحديث فيه عن سائر الخصائص. فوصف المصطلح بأنه كتابة ربما يحتاج إلى تحديد، لما تحمله كلمة كتابة من عمومية، ولا بد من تحديد هذه الكتابة في كونها قصاً تعليمياً. ثم يأتي ذكر الملمح الثاني من ملامحها التمييزية وهو أنها حرة، ومن ثم تتم الإشارة إلى الخصيصة التي تشير إلى أن لا تحديد لهذه الكتابة، فمن الممكن أن تكون خيالية أو واقعية.

وشبيه بذلك تعريفه مصطلح لغة محايدة (neutral language) بأنه: "ذلك الجزء من اللغة الذي لا يخص مهنة أو علماً ما، بل هو الجزء المشترك بين المجالات المختلفة لاستخدام اللغة" ⁽¹⁾، إن تحديد ماهية هذا المصطلح لا تكون بالإشارة إلى أنه "جزء من اللغة لا يخص مهنة أو علماً"، وإنما تحدد ماهيته بأنه جزء من اللغة مشترك بين المجالات المختلفة، ثم تتم الإشارة بعد ذلك إلى أنه لا يخص مهنة أو علماً. وهي خصيصة عرضية تؤكد حقيقة هذا الجزء. فترتيب هذه الخصائص على هذا النحو ينقل التعريف لأن يكون مصطلحياً.

ومن ذلك تعريفه مصطلح محظور لغوي (linguistic taboo) بأنه: "كلمة أو تعبير صحيح لغوياً ولكنه غير مقبول اجتماعياً" ⁽²⁾. لقد حدد جنس المعرف بأنه كلمة أو تعبير صحيح لغوياً، وبهذا دخلت كل الكلمات الصحيحة لغوياً فيه، وأخرج ما كان غير مقبول اجتماعياً في الشق الثاني من التعريف، ليخرج كل صحيح لغوياً من كونه محظوراً. وربما كان التعريف على النحو الآتي أفضل: تعبير غير مقبول اجتماعياً برغم صحته اللغوية؛ لكان الأساس في كونه محظوراً هو الشق الأول من التعريف وليست الصحة اللغوية هي الأساس.

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 82.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 71.

وقد كان الأساس الثاني من أسس التعريف المصطلحي، وهو تمييز المفهوم من المفاهيم المجاورة له في المنظومة المفهومية، يظهر في أحيان قليلة في تعريف الخولي مصطلحاته، لكنه لم يكن أساساً أقام عليه تعريفه. ومن ذلك تعريفه مصطلح الطريقة الصوتية (phonic method) بأنه: "طريقة في تعليم القراءة للمبتدئين تبدأ من الحرف ثم تنتقل إلى الكلمة فالجمله، مثل الطريقة الحرفية، ولكن الطريقة الصوتية تختلف عن الطريقة الحرفية في أن الأولى تعطي للحرف نطقه الصوتي والثانية تعطيه اسمه"⁽¹⁾.

لقد أشار إلى الحقل الذي ينتمي إليه المفهوم وهو تعليم اللغات وتحديدًا القراءة، ثم تناول الفرق بين الطريقة الصوتية والطريقة الحرفية لتحديد ملامح هذا المفهوم بشكل دقيق، ومنعاً للخلط بين المفهومين، وحتى لا يُظن ترادف المصطلحين.

غير أنه كثيراً ما كان يفرط بمثل هذه الفروق بسبب اعتماده على طريقة الإحالة في التعريف، حيث كان يعرف بالإحالة على مصطلح آخر دون توضيح، مما يعني اشتراك المصطلحين في مفهوم واحد، ومن ذلك تعريفه مصطلح شفاء كامل (full recovery) بقوله: "راجع culture shock"⁽²⁾ دونما تحديد للعلاقة التي تربط المصطلحين. وتعريفه مصطلح نص مبسط (simplified text) بالقول: "راجع linguistic simplification"⁽³⁾.

وفي تعريف مصطلح مرحلة التفكير الحدسي (stage of intuitive thought) يقول: "راجع المادة التالية"⁽⁴⁾ يقصد المرحلة القبتجريدية (stage of preoperational thought) ويعرفها بأنها: "إحدى مراحل النمو المعرفي لدى الطفل من سن 2-7 سنوات (لدى بياجيه). وهي

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 92.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 45.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 110.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 115.

تتكون من مرحلة التفكير الرمزي من سن 2-4 سنوات، ومرحلة التفكير الحدسي من سن 4-7 سنوات⁽¹⁾. أي أن مرحلة التفكير الحدسي مرحلة من المراحل القبتجريدية، لكنه لم يوضح هذه العلاقة في إحالته، وكان لا بُد أن يعرف المفهوم أولاً ثم يوضح العلاقة التي تربط المفهومين. إلا أن طريقته هذه لا تحمل تحديداً للمفهوم كما أنها تترك للقارئ أن يقوم بعملية الربط واكتشاف العلاقة بالطريقة التي يراها مناسبة، وفي هذا تعويل على قدرات متفاوتة لا يمكن الاطمئنان إلى النتيجة التي ستؤدي إليها، وإنما يكون من المناسب أن يُعرف هذان المصطلحان بالاعتماد على التعريف الاشتمالي؛ أي تعريف الشيء بذكر أفراد، ويتم ذلك عن طريق تقديم قائمة تحتوي على كل التصورات، التي تقع تحت المعرف، وهو المرحلة القبتجريدية، فتذكر أفرادها ومنها مرحلة التفكير الحدسي، ومرحلة التفكير الرمزي... الخ.

وكان يعتمد أحياناً على هذه الطريقة في مواطن محدودة منها تعريفه مصطلح فص (lobe) بأنه: "واحد من أربعة أجزاء يتكون منها الدماغ هي الفص الأمامي، والفص الصدغي، والفص الجذري، والفص القذالي"⁽²⁾. إن من شأن هذا التعريف الاشتمالي الذي يعنى ببيان أجزاء المعرف أن يوضح جوانب من المعنى ذات علاقة بتحديد موقع المصطلح في النظام المصطلحي الذي ينتمي إليه. كما تحدد علاقة المصطلح بما يجاوره من مصطلحات.

لكنه لم يلزم نفسه بالتعريف المصطلحي محوره الثالث، وهو تحديد العلاقات القائمة بين المفهوم وبقية المفاهيم في المنظومة المفهومية المعينة، ولم يلحق المصطلحات بالحقل المفهومي الذي تنتمي إليه، ولم تكن عملية تحديد علاقته بغيره من المفاهيم من الأسس التي أقام عليها تعريفه، خاصة تلك العلاقات التي تنتقل من كونها علاقة دلالية إلى كونها خصيصة تحدد جنس

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 115.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 72.

المعرف، كما في تعريفه في مصطلح علم الدلالة الاجتماعي (sociosemantics) بأنه: "دراسة المعاني اللغوية من حيث تأثير المجتمع فيها"⁽¹⁾ دون إشارة إلى أنه فرع من علم الدلالة، وقد كانت الإشارة إلى هذه العلاقة خصيصة جوهرية ترقى لأن تكون تحديداً لجنس المعرفة، وليست مجرد خصيصة عرضية يمكن الاستغناء عنها.

إن الأساس الأول الذي يقوم عليه التعريف المصطلحي هو وصف المفهوم في مستوى معين من التجريد، وهذا مما تجاوزه الخولي في مواضع كثيرة يحيل فيها على مصطلحات سابقة أو لاحقة دونما إشارة إلى نوع العلاقة بينهما، وقد تكون في أحيان كثيرة علاقة الضد لكنه يكتفي بالإحالة دون توضيح. ولم يكن توضيح هذه العلاقة يكفي تعريفاً للمفهوم، لأن التعريف بالمضاد لا يحقق الأساس الأول من أسس التعريف المصطلحي وهو الوصف المجرد للمفهوم، وإنما يُقبل ذكر المضاد طريقة شرح مساعدة، وليست تعريفاً أساسياً، ومن ذلك في معجمه تعريف المصطلحات التالية:

1- معجم غير تاريخي : non historical dictionary

"راجع historical dictionary"⁽²⁾

2- تعويض غير تراكمي : non- progressive substitution

"راجع progressive substitution"⁽³⁾

3- لغة غير لفظية : non verbal language

"راجع verbal language"⁽⁴⁾

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 112.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 83.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 83.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 83.

4- مثير خامل: passive cue

"راجع active cue" (1)

إن وجود علاقة التقابل تجعل من السهل ورود أحد اللفظين في ذهن عند ذكر المعرف، لذا فإن طريقة التعريف بالمضاد من الممكن أن يستعان بها لإيضاح المعنى لا لتقديمه، وفي حالة كهذه لا بُد أن تأتي تذيلاً للتعريف.

وقد استعان الخولي بطرق شرح المعنى المساعدة في حالات، وأغفلها في حالات أخرى كان من الممكن أن يكون لها دور أساسي في إيضاح المعنى، ومن الحالات التي استخدم فيها طرقاً مساعدة، استخدامه الأمثلة في تعريف مصطلح صيغة نمطية (stylistic formula) بأنه: "عبارة اعتاد الناس استخدامها في مناسبات معينة مثل (سيداتي سادتي) في أول الخطاب" (2). وفي تعريف مصطلح اقتران مفرداتي أفقي (syntagmatic word association) بأنه: "أن تقترن كلمة بأخرى تتلوها في السياقات اللغوية عادة، مثل اقتران كلمة ساق بكلمة قدم في التعبير (على قدم وساق)" (3).

وقد أغفل طرقاً مساعدة كان من الممكن أن تغني عن شروح طويلة من مثل الرسوم التوضيحية، واستخدام الصور، وذلك في تعريفه للأدوات والأشياء من مثل: مسلاط معتم (opaque projector) (4)، ولوحة الجيوب (pocket chart) (5). إن إيراد صورة لهذه المصطلحات تجسم المعنى كأنه موجود بذاته أو بنموجه، وهذا ما يسمى بالتعريف الإشاري، ويفترض ألا يقف وحده في التعريف، بل يكون دعماً للوصف اللفظي، وهو أكثر دقة في تحديد

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 90.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 117.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 119.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 86.

(5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 93.

الشيء من الوصف بالكلمات لأن الصورة أكثر وصفية من العبارة. ويوفر حيزاً في حالات تقتضي توسعاً في التعريف.

ينبغي أن يهتم معجم المصطلحات اللسانية بالتأصيل الاشتقاقي للكلمات المعربة، مع أنه ربما عدّ وجود الكلمة الإنجليزية أو الفرنسية إزاء الكلمة المعربة تأصيلاً لها، إلا أن هناك كلمات ذات أصول أبعد من الأصل الإنجليزي، والمعجم يضع في اعتباره مستعملاً من نوع خاص لا يبحث عن المعنى فقط، وإنما هو باحث في لسانيات المصطلح، فرغم أن المعجم سكوني الطابع إلا أن البحث في مسائل تزامنية ربما كان من المطالب التي ينبغي أن يليها.

وقريب من هذا ما يتعلق بأصل الرمز المصطلحي؛ فبعض المصطلحات الرموز في الإنجليزية كانت اختصاراً لعبارات معينة لم يقدّم معجم الخولي بتوضيحها، من مثل:

لغة المبتدأ أو المفعول والفعل : (SOV language)⁽¹⁾

لكنه في حالات أخرى كان يبين العبارة التي اختصرها الرمز، من مثل:

تعليم العربية كلغة أجنبية: (TAFL) يقول في تعريفه: "المدخل اختصار لـ

"Teaching Arabic as a Foreign Language"⁽²⁾

ذاكرة قصيرة الأمد: (STM) يقول في تعريفه: "المدخل اختصار لـ Short

"Term Memory"⁽³⁾

ويكتفي في شرح المصطلح بإيراد العبارة التي اختصرها دون توضيح للمفهوم.

ومن المعلومات المهمة التي يفترض في معجم كهذا أن يحتويها معلومات متعلقة بأسماء

الأعلام المتخصصين في اللسانيات، خاصة في حالة المصطلحات المرتبطة بأسماء هؤلاء. ولا

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 113.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 120.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 118.

يُعد هذا حشواً أو زيادةً ، وإنما هي معلومات ضرورية ربما تهم القارئ، وتثير معلوماته إلى جانب كونها توضح جانباً من جوانب المعنى.

ولأن مادة التعريف هي اللغة فلا بُد من أن يعتني بها المعجم لتكون واضحة موجزة غير ملبسة، فالهدف منها هو الإبلاغ. لذا لا بُد من أن تخلو من كل ما من شأنه أن يشوش عملية الإبلاغ هذه، أو يعرقلها أو يقلل من سرعة إتمامها، من مثل المحسنات اللفظية، والتعقيدات البلاغية، لأن المعنى ليس الهدف الأول فيها، وربما تؤدي إلى اللبس والغموض، وإضاعة وقت مستعمل المعجم وجهده في التفسيرات والتأويلات. فالدقة في التعبير أولوية يجب أن تقدم على جمال الأسلوب، ذلك أن المصطلح يخضع إلى نوع من التوليد المقصود القائم على أسس معيارية خاصة قد تتناقض مع كل ما في معجم متلقيه الذهني من معانٍ ، مما يتطلب وصفاً دقيقاً للمعنى يحاول التخلص من كل ما له علاقة بأصل المصطلح اللغوي.

ولا بُد من أن تقوم لغة التعريف على مبدأ الإيجاز الذي يعني التعبير عن مضمون المصطلح بأقل عدد ممكن من الكلمات، من غير الإخلال بالمعنى. وقد امتازت لغة التعريف في معجم الخولي بالإيجاز دون إخلال في الوضوح إلا في حالات قليلة، كان التعريف فيها غامضاً بسبب عدم الإحاطة بالمكونات الدلالية للمعرف، من مثل تعريفه:

- مبدأ النوعية : maxim of quality :

"أن يساهم المتكلم بما هو صدق" (1)

- دراسة المسافات الوظيفية : proxemics :

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص75.

"دراسة المسافات بين المتحادثين ودلالاتها، وارتباطها بنوع العلاقة الاجتماعي"⁽¹⁾ دونما

تحديد لماهية هذه المسافة ، هل هي مسافة حقيقية أم مجازية؟

وقد يكون الغموض ناجمًا عن اكتفاء المعجم بتحديد العبارة التي جاء المصطلح رمزًا

مختصرًا لها، وهذا كثير عند الخولي من مثل:

- تعليم المحتوى: (CT)، يقول في تعريفه : "المدخل اختصار لـ content teaching"⁽²⁾

وقد ترك المصطلح دون تعريف نهائيًا في موضع واحد، هو مصطلح متعلم بالغ (adult

learning)⁽³⁾. ربما لإحساسه بأن المصطلح واضح جدًا، إلا أن هذا لا يبرر ترك المدخل دون

تعريف، فما يراه أحدهم واضحًا ربما لا يبدو كذلك عند غيره. لكن عدم الوضوح في التعريف

عند الخولي قلما كان ينتج عن اللغة ، فلم يكن يلجأ إلى المجاز في تعريفه، ولم يستخدم فيه إلا

كلمات يعرفها مستعمل المعجم، وقد سلمت لغة التعريف عنده من أن تتضمن لفظًا مجهولاً أو لفظًا

حوشيًا.

ويحكم على لغة التعريف عادة بناءً على معايير معينة منها: ⁽⁴⁾

أولاً: تفسير الأسماء المادية بالإشارة إلى الشكل الخارجي، والوظيفة، والخصائص المميزة التي

يعتبرها معظم المتكلمين خصائص أساسية. وقد التزم الخولي بهذا إلى حد بعيد. ففي تعريفه

مصطلح لوحة وبرية (flannel - board) يقول: "لوحة خشبية تستعمل سطحًا لعرض الصور

والبطاقات التعليمية"⁽⁵⁾. لقد بدأ بتحديد جنس المعرف معتمدًا على شكله الخارجي، ثم ميز فصله

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 97.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 25.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 3.

(4) أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 123-126.

(5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 43.

النوعي مركزاً على وظيفته في العملية التعليمية، فهو يستعمل سطحاً لعرض الصور والبطاقات التعليمية.

لكنه لم يلتزم ذلك في تعريفه مصطلح الفص الأمامي (frontal lobe) بأنه: "أحد أجزاء الدماغ"⁽¹⁾ لم يَقم فيه بتحديد الشكل الخارجي، والوظيفة التي يقوم بها في عملية إنتاج الكلام لكي يسوِّغ وجود مثل هذا المصطلح في معجم متخصص باللسانيات. بينما حدد وظيفة النصف الأيسر من المخ (left hemisphere) في تعريفه حيث يقول: "الجزء من المخ المحاذي للأذن اليسرى، وهو الذي يهيمن عادة على النشاط اللغوي ويقع في مركز الكلام ومركز فهم المسموع ومركز فهم المقروء ومركز الكتابة"⁽²⁾. لقد حدد في بداية التعريف موقع هذا الجزء من المخ و يعد هذا جزءاً من شكله الخارجي، ثم اختار خصيصة تمييزية من خصائصه ذات علاقة بعملية إنتاج الكلام وفهم المسموع والمقروء والمكتوب مما يسوِّغ وجود هذا المصطلح في معجم متخصص باللسانيات، فلولا كون هذا الجزء من المخ مسؤولاً عن النشاط اللغوي لكان وجوده في هذا المعجم غير مسوِّغ.

ثانياً: مراعاة النوع الكلامي للكلمة المعرفة: اتسم التعريف في معجم الخولي بمراعاة النوع الكلامي للكلمة المعرفة، إلا في مواطن محدودة، منها، تعريفه مصطلح ذاكرة آلية (machine memory) بأنها: "ما يستطيع العقل الآلي أو المترجم الآلي اختزانه من معلومات أو بيانات أو مفردات"⁽³⁾. هل الذاكرة الآلية هي ما يستطيع العقل الآلي تخزينه.

ومما يعزز الوضوح اختيار الكلمة المناسبة التي تحدد جنس المعرفة، وهذا مما لم يلتزم به الخولي في مواطن محدودة في معجمه، من مثل تعريفه مصطلح إحياء اللغة

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص45.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص67.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص74.

(irredentism)⁽¹⁾ بأنه: "محاولة إرجاع لغة إلى سابق عهدها من النشاط والحيوية والاستعمال عن طريق التركيز عليها في التعليم ووسائل الإعلام". فكلمة محاولة ليست هي الكلمة المناسبة الدالة على ماهية المفهوم وإنما هي كلمة "إرجاع".

وقد ينجم الغموض عن عمومية في الوصف، كما في تعريفه مصطلح مسراع (accelerator) بأنه: "أداة بسيطة تستخدم لتحقيق السرعة القرائية"⁽²⁾ ففي هذا التعريف إشارة إلى وظيفة الأداة دون وصف لها أو تحديد لشكلها أو للآلية التي تستعين بها لتحقيق وظيفتها، فالإشارة إلى الوظيفة لا تكفي بلا تحديد للآلية التي تقوم على أساسها، ووصف الأداة بأنها بسيطة من العمومية بحيث جعل التعرف على صفاتها أمراً متعذراً.

ومن ذلك تعريفه مصطلح مقياس السمع (acoumeter) بأنه: "أحد الأجهزة التي اخترعها العالم الفرنسي إيتارد لمعالجة بعض حالات الصمم"⁽³⁾. فذكر اسم العالم الذي اخترع هذه الأداة مهم، إلا أنه ليس خصيصة جوهرية للمعرف يأتي ذكرها بعد تحديد الجنس، ولا يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى أنها تعالج حالات الصمم دونما إشارة إلى الآلية التي تقوم على أساسها.

يفترض أن يخلو التعريف من اللفظ المعرف ومشتقاته، وقد التزم الخولي بذلك إلى حد ما، إلا أنه تجاوز هذا الشرط في مواطن محدودة من مثل تعريفه مصطلح كلمة مجردة (abstract word) بأنه: "كلمة تدل على مجرد، مثل الهناء والسعادة".⁽⁴⁾

لم يكن التعريف عند الخولي، رغم التزامه النسبي بشروط التعريف الصحيح، مصطلحياً. فقد ظهر بوضوح عدم التزامه بدعامتي التعريف المصطلحي في تعريفاته وهما: تحديد الخصائص

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 60.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 1.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 1.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 1.

الجوهرية للمفهوم، وتحديد الموقع المفهومي في الحقل المفهومي وعلاقاته، فهو إن كان يحدد الخصائص الجوهرية في غالب الأحيان، إلا أنه أغفل تمامًا تحديد الموقع المفهومي والعلاقات المفهومية.

ثانيًا: التعريف في معجم اللسانيات الحديثة، لكرم زكي حسام الدين وآخرين:

إن أول ملاحظة تستوقف الناظر في التعريف في هذا المعجم، هو اتساعه بالاتساع والشمول. فقد كان يفرد للمصطلح الواحد ما يقارب نصف صفحة، وأحياناً يزيد. ولم يكن تضخم حجم التعريف مفيداً دائماً، فكثيراً ما كان يسلب التعريف صفة المنع و قلما يمنحه صفة الجمع. فرغم طول التعريف إلا أنه لم يستثمر لجمع صفات المعرف وتصنيفها جوهرية فعرضية، وأمثلة ذلك كثيرة في معجمه، ولا تكاد تخلو صفحة واحدة منها. وهو بهذا يخرج عن الأساس الأول من أسس التعريف المصطلحي وهو وصف المعرف بشكل مجرد، يبدأ بتحديد ماهية، ووصف للمكونات الدلالية المرتبة من الأهم الذي يحدد الجنس، إلى المهم الذي يحدد الوظيفة، فالأقل أهمية.

ومثال ذلك تعريفه مصطلح صوت انقباضي (constrictive sound) بأنه: "يحدث هذا الصوت بتضييق جزء من الفم أو الحلق لمقاومة مرور تيار الهواء الصادر من الرئتين..."⁽¹⁾. وكان حرياً به أن يبدأ بتحديد ماهية المفهوم وهو أنه صوت، ومن ثم يبين الفصل النوعي لهذا الصوت بأنه يحدث بتضييق جزء من الفم لمقاومة مرور تيار الهواء... الخ.

ومن أمثلة خروجه عن الحديث عن صفات المعرف إلى موضوعات أخرى ذات علاقة، ما أورده من أشكال نطق صوت اللام في العربية من لام مرققة ولام مضخمة، ويبين طريقة

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص28.

نطقهما، كل ذلك أثناء تعريف مصطلح صوت جانبي (lateral) ⁽¹⁾، حيث يأتي باللام مثلاً على

الصوت الجانبي، لكنه يخرج بعد ذلك عن حدود التعريف المصطلحي ليندخل في حديث عن أنواع

اللام ليس هذا موضعه، وهو كلام سيتكرر في معجم متخصص، عند الحديث عن الأصوات

المفخمة والأصوات المرفقة، مما يدخل التعريف في محذور الحشو والتكرار.

وقريب من هذا تعريفه مصطلح التعبير السياقي (contextual expression) الذي يقول

فيه: "تعرف كل لغة نوعين من التعبيرات الأول يسمى التعبير الاصطلاحي، ومثال ذلك ضرب

أخماساً لأسداس بمعنى متحير، ويقدم ساقاً ويؤخر أخرى بمعنى مُتردّد، ورجع صفر اليدين بمعنى

الفشل" ⁽²⁾ كل هذه الأمثلة للتعبيرات الاصطلاحية، والتعبيرات الاصطلاحية ليست جزءاً من

التعريف، وبعد ذلك كله يبدأ بتعريف المدخل إذ يقول: "والثاني يسمى التعبير السياقي، ومثال ذلك:

ضرب الطفل بمعنى عاقبه، وضرب العملة بمعنى سَكَّها، وضرب الوند بمعنى دَقَّه..." وهذه أمثلة

لا تكفي لتحديد صفات المعرف. ولا بد قبل ذلك من تحديد جنس المعرف وذكر صفاته مرتبة

حسب الأهمية، ثم تذكر الأمثلة، فهذه الأمثلة واللغة التي شرح بها المعرف لا تعين القارئ على

فهم المصطلح. لذلك فقد قصر التعريف عن تغطية المفهوم الذي يشير إليه المصطلح، فقد أغفل

في الجزء الأول من تعريفه المصطلح المدخل إغفالاً تاماً، وراح يشرح معنى التعبير الاصطلاحي

ويسوق أمثلة عليه، ثم تنبه لاحقاً للمصطلح المدخل فاكتفى بذكر مجموعة من الأمثلة عليه. وقد

ساوى بينه وبين التعبير الاصطلاحي في الحديث عن سبب تسميته، إذ يقول: "ويلحظ أن التسمية

نابعة من طبيعة كل منهما"، فالمصطلحان عنده على درجة واحدة من الأهمية رغم أنه خصص

المدخل للتعبير السياقي. وإن أراد مستعمل المعجم أن يبحث عن المفهوم الذي يعبر عنه المصطلح

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص 81.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 29-30.

سيكون مضطراً لتتبع المقارنة المعقودة بينه وبين المفهوم الآخر ليستخلص منه المكونات الخاصة بالمصطلح المدخل. ورغم أهمية هذه المقارنة التي تفيد في توضيح العلاقة بين المصطلحين إلا أنها لا تقف وحدها لتمثل المفهوم، لذا فقد قصر هذا التعريف عن إعطاء صورة واضحة كاملة محددة الصفات عن المعزف.

وقد كانت هذه طريقة المعجم الواضحة في التعريف، إذ إنه لا يفرد التعريف للمدخل، بل يتناول دائماً موضوعات أخرى معه، ومن ذلك تعريفه منهج التحليل التقابلي (contrastive analysis) بأنه: "إذا كان علم اللسانيات المقارنة يهتم بدراسة لغتين أو أكثر من اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة أو فرع لغوي، أي إن القرابة أو وجود صلات التشابه تعتبر الأساس في الدراسة المقارنة، فإن المنهج التقابلي لا يدرس اللغات المترجمة في إطار أسرة واحدة، بل يقابل بين أي لغتين أو لهجتين مختلفتين، أو مستويين لغويين للغة واحدة"⁽¹⁾.

إن الجزء الأول من هذا التعريف تقديم للموضوع، و لم يبدأ بتحديد ماهية المصطلح، ثم بعد ذلك بدأ بشرح طبيعة العلاقة التي تربط هذا المصطلح بغيره من المصطلحات. وهذا أحد أسس التعريف المصطلحي، ولا بد من الاعتماد عليه في تعريف المصطلح، فبعض المصطلحات تتحدد ماهيتها بوصف علاقتها بغيرها، لكن هذا لا يكون مهماً إلا إذا جاء بعد تحديد جنس المعرف، وفصله النوعي، وشرح مكوناته الدلالية الوظيفية منها على وجه التحديد، ومن ثم يمكن الإشارة إلى موضوعات خارج صفات المعرف ذات علاقة بالموقع المفهومي، أو بالعلاقات مع المفاهيم الأخرى.

ومما يمثل خروجاً على أساس التعريف المصطلحي الأول تعريفه مصطلح فرضية فترة التحول (critical period hypothesis) بأنها: "نظرية ترجع إلى عالم النفس الأمريكي إيريك

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص28.

لينبرج، وهي أن اكتساب اللغة يكون سهلاً قبل سن المراهقة لأن تطور نمو اللغة نتيجة نضج المخ...⁽¹⁾ فالمكون الدلالي الأول لهذه النظرية يجب أن يكون النص عليها أولاً، ومن ثم يكون الحديث عن أنها ترجع إلى عالم النفس الأمريكي. فترتيب المكونات الدلالية مسألة مهمة، ولا بُد أن يبدأ المعجم من الأهم فالمهم فالأقل أهمية. وتحدد الخصيصة الأهم بناءً على الحقل الذي يرد فيه المعرفة، فتعريف اللسان في مجال التشريح والهضم يركز فيه ربما على أنه أداة لهضم الطعام، بينما يركز علم الأصوات أو المعجم المتخصص بعلم الأصوات على وظيفة اللسان اللسانية، أي على دوره في عملية النطق. لكن هذا المعجم في تعريفه الحلقوم (pharynx) لم يلتزم بذلك إذ يقول: "هو جزء من الجهاز التنفسي يشبه أنبوبة قناة عضلية جلدية تصل ما بين الفم والأنف والحنجرة والمريء ويعتبر مدخلاً للجهاز الهضمي والتنفسي بفضل عضلاته المرنة التي تساعد على التحكم في حجم الفراغ وتشكيله، ولهذا يُعد واحداً من أهم فراغات الرنين التي تتعرض لنغمة الحنجرة بالتكليف والتعديل، ونجد شكله وحجمه يتغيران عند النطق بطرق مختلفة في ثلاث حالات هي: تؤثر العضلات التي تغلقه، أو حركة أقصى اللسان أو ارتفاع اللسان أو ارتفاع الحنك اللين وانخفاضه، مما يؤثر على نوع الأصوات التي ينطبق بها المتكلم، ونلاحظ أن العربية تتميز عن غيرها من اللغات باستخدام فراغ البلعوم لإنتاج بعض الأصوات مثل العسين والحاء"⁽²⁾ فما من داعٍ للحديث عن دور هذا العضو في عملية التنفس والهضم، وكان يكفي أن ينتقي من صفاته ما له علاقة بعملية النطق، لأن هذا معجم متخصص بمصطلحات اللسانيات.

وقريب من ذلك تعريفه لمصطلح موضع النطق (point of articulation) الذي يقول

فيه: "تعتمد عملية إنتاج الصوت على تيار الهواء الصادر من الرئتين الذي يحدث له نوع من

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص 32-33.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 100-101.

الحبس أو التعويق في أماكن أو أجزاء من الجهاز الصوتي تسمى بمواضع النطق..⁽¹⁾ بينما يقتضي الوصف المجرد أن يبدأ بالتعريف بماهية المعرفة، فهو مكان يتم تعويق تيار الهواء فيه بشكل كامل أو جزئي. إلا أن هذا المعجم في مداخله كلها قد التزم هذه الطريقة، وهي أن يبدأ بتقديم موجز عن المصطلح ثم يعرف المصطلح تعريفاً كثيراً ما كان يتسم بالقصور عن الإحاطة بمكونات المفهوم الدلالية. ولا يمثل القول الشارح للمصطلح، الذي يجمع صفات المعرفة، ولا يقوى على منع غير المعرفة من الدخول فيه، لذلك لا يستطيع من يقرأ التعريف، دون العلم بالمدخل، أن يتكهن بالمدخل وذلك لما في التعريف من شروح غير كاملة لمجموعة من المفاهيم ذات العلاقة، فهو يبدأ دائماً بتمهيد، ثم يشرح بعض صفات المفهوم، وقبل أن ينتهي منها يبدأ بمفهوم آخر لأدنى علاقة.

وكثيراً ما كان التعريف عنده لا يساوي المعرفة، بمعنى أنه لا يشمل على خصائص المعرفة التمييزية من مثل تعريفه مصطلح المصطلحات التطبيقية (applied linguistics) الذي يركز فيه على تعليم اللغات وتعلمها، مما يوهم مستعمل المعجم بأن ميدان اللسانيات التطبيقية هو تعلم اللغات فقط، بينما يعد تعلم اللغات وتعليمها أحد فروع اللسانيات التطبيقية. فقد قصر تعريفه عن ذكر أفراد المعرفة الذي يُعد أساساً في التعريف الاصطلاحي. وفي حالة كهذه لا بد من أن يلجأ المعجم إلى التعريف الاشتمالي ليكون التعريف مساوياً للمعرفة، علماً بأنه لجأ إلى التعريف الاشتمالي في مواطن محدودة منها، تعريفه مصطلح موضع النطق (point of articulation)⁽²⁾ حيث يورد قائمة بكل مواضع نطق الأصوات الصامتة، والأعضاء المشاركة فيها، ويورد رسماً توضيحياً للفم يحدد فيه هذه الأعضاء.

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص 109-111.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 1090-111.

وكذلك في تعريفه مصطلح صوغ الكلمات (word formation) ⁽¹⁾ يشير إلى أن هناك عدة طرق لصوغ كلمات جديدة من الناحية الصرفية، ويورد قائمة بها.

ومما يحمد لهذا المعجم أنه يورد أمثلة توضح استخدام المصطلح في السياق، كما أنه لم يتوان عن التأنيل للمصطلحات التي تحتاج إلى ذلك، من مثل ما أورده في تعريف مصطلح حبسة (aphasia) من أن أصلها يوناني. وفي تعريف مصطلح صاندي (sandhi) ⁽²⁾ ذات الأصل الهندي، ويعرف الكتابة الهيروغليفية (Heiroglyphic writting) ⁽³⁾ بأنها مصطلح منقول عن اليونانية (هيروغليفوس) أي النقش المقدس.

وكثيراً ما يضع المصطلح في موقعه ضمن المنظومة المفهومية التي ينتمي إليها، وإن كان يفرط في شرح بعض المفاهيم ذات العلاقة على حساب المفهوم الخاص بالمصطلح المدخل. إلا أنه قصر في الاعتناء بتحديد ماهية الشيء المعرف لدرجة يكاد يخلو فيها معجمه من مثال جيد على تعريف جامع مانع، فرغم أنه كثيراً ما كان يورد المكونات الدلالية للمفهوم، إلا أنه كان ينثرها بشكل عشوائي غير قائم على ترتيب الخصائص التمييزية، مما يجعل عملية البحث عنها وتحديدتها عملية صعبة تستغرق وقتاً طويلاً.

لكن تحديد موقع المصطلح وشرح علاقته بغيره لم يكن مطرداً، أو يسير وفق نظام معين، فقد كان يحاول في مواطن معينة رسم خطوط فاصلة بين المفاهيم المتشابهة، لكنه كان يغفل ذلك في حالات تحتاج إلى مثل هذا التوضيح.

ومما يحمد له كذلك أنه لم ينس التعريف بالأعلام، فكلما ذكر أحد علماء اللسانيات عرف به وبأهم ما قدم، وأورد صورة له. كما أنه لم يغفل أهم الملامح التاريخية اللسانية وإنما كان

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص152.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص120.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص58.

يشرحها في الأماكن التي ترد فيها، رغم أن هذا الشرح كان مطولاً أحياناً ينسى القارئ المفهوم الذي هو بصدد تقصيه. وقد كان من الأنسب في حالة كهذه أن يحيل المعجم على ملحق يتم التعريف فيه بالحدث التاريخي، أو بالمسألة العلمية، أو بالعالم اللساني، ولا يشرح ذلك في متن التعريف حرصاً على تركيز الباحث ووقته وجهده، ومراعاة لانسجام المادة المقدمة في التعريف، ولأن في ذكر كل هذا خروجاً على شرط المنع.

وقد كان أكثر التشويش فيه ناجماً عن الإسهاب في التعريف، دون مراعاة لأهم شروط لغة التعريف، وهو الإيجاز غير المخل، فقد كان هذا المعجم أبعد ما يكون عن هذه الصفة، وإنما كان تعريف المصطلح يمتد فيه إلى الصفحة الكاملة والصفحتين، وإذا ما أضيف عدم شمول الخصائص التمييزية وترتيبها تبين مدى صعوبة الوصول إلى المعنى المراد، وحجم العناء الذي يتكبده مستعمل المعجم، ناهيك عن هدر وقته وتركيزه. مما يجعل هذا المعجم غير مستوفٍ لأهم المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها.

ويحمد له أنه لم يلجأ إلى التعريف بالإحلال، كما أنه لم يستخدم اللفظ الغريب. ولم يعتمد على المجاز في لغة التعريف، أو الإحالة إلى مدخل آخر، وإنما كانت لغة التعريف فيه واضحة أيما وضوح. إلا أنه لم يراعِ النوع الكلامي للكلمة المعرفة، لأنه لم يبدأ أصلاً بتحديد ماهية المعرفة، وإنما كان يعتمد دائماً على مقدمة حول الموضوع، ودخول في موضوعات قريبة من المعرفة. أما المعرفة فيأتي ذكره في التعريف على هامش الحديث. ولم يكن يقوم في ثنايا هذا الشرح بتحديد ماهية المعرفة بكلمة تراعي جنسه. فهو في تعريفه مصطلح الجنس اللفظي (Homonymy) يقول: "وبعني المصطلح الكلمات التي تتحد في صيغتها أو شكلها وتختلف في معناها أو دلالتها"⁽¹⁾. مع أن المعرفة لا يدل على كلمات، كما حدد التعريف، بل هو مفرد ولا بُد

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص 60.

من التعريف به بمفرد لا بجمع، وإنما يناسب أن يحدد بأنه: اتحاد كلمتين في الشكل واختلافهما في المعنى.

ومن المواطن القليلة التي التزم فيها بتحديد ماهية المعرف بكلمة تناسب جنسه تعريفه مصطلح الحنجرة (larynx) بأنها: "آلة إنتاج الصوت التي تولد معظم الطاقة الصوتية المستعملة في الكلام"⁽¹⁾ فكلمة "آلة" تناسب النوع الكلامي له، وقد أدرك في تعريفه إياها، أنها تشير إلى شيء مادي فوصف شكلها الخارجي قائلاً: "...على شكل صندوق غضروفي دائري"، ويحدد موقعها بدقة بأنها "تقع أسفل قاعدة اللسان وأعلى القصبة الهوائية، أي في منتصف الرقبة تقريباً ويقطع مركزه الوتران الصوتيان"، إلا أنه يسهب بعد ذلك في الحديث عن الوترين الصوتيين وفتحة المزمار، مما يخرج تعريفه عن صفة الإيجاز والمنع؛ ويبعده عن صفة المساواة⁽²⁾ أي أن يكون التعريف وصفاً مساوياً للمعرف لا زيادة فيه ولا نقصان. وقد التزم بتحديد وظائف الحنجرة وترتيبها، فقد أشار أولاً إلى دورها في عملية التصويت، وفي عملية حماية ممر الهواء الواصل إلى الرئتين من تسلل الأجسام الغريبة إليها، رغم أن الصفة الأخيرة لا تعد مهمة في عملية إنتاج الصوت. إلا أن وجودها في ذيل التعريف يعد مكاناً مناسباً لمن أراد معلومة إضافية عنها.

ولم يخلُ تعريفه من الدور، بمعنى دخول الكلمة المعرفة أو أحد مشتقاتها في التعريف إلا إذا كان المدخل مركباً⁽³⁾، وقصد بشرحه المعنى الجديد الذي اكتسبه اللفظ بالتركيب. إلا أن معجم اللسانيات عرف مصطلح التضاد (antonymy) بأنه: "...تضاد المعنى أي استخدام لفظ واحد لمعنيين متضادين"⁽⁴⁾. وعرف مصطلح المعنى الإيحائي (Evocative meaning /

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص 80.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 436.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص 125.

(4) معجم اللسانيات الحديثة، ص 7.

(connotation قائلاً: "يعني المصطلح أن بعض الكلمات تُثير في ذهن أبناء اللغة دلالات إيحائية

مختلفة" دون أن يشرح دلالة "الإيحاء" ⁽¹⁾ التي تعد كلمة محورية في تفسير المفهوم.

ومما يؤخذ عليه في التعريف الحشو والتكرار، وهذا نتيجة خلطه لكثير من الموضوعات

ذات العلاقة في تعريفه المصطلح، ففي تعريفه مصطلح اللواحق (affixes) ⁽²⁾ يشرح معنى

السابقة (prefix) واللاحقة (suffix)، ثم يعود فيخصص لكل واحدة منهما مدخلاً خاصاً يشرحها

فيه. وقد ورد هذا النوع من الحشو في هذا المعجم في المدخل الواحد، ففي تعريفه مصطلح العائد

الإشاري (anaphora) ⁽³⁾ يقول: "يعني المصطلح إشارة نحوية تعود على شيء سبق ذكره..."،

ثم يعود في موضع آخر في تعريف المدخل ذاته فيقول: "والعائد الإشاري، كما سبق أن ذكرنا،

إشارة نحوية إلى شيء سبق ذكره".

ومما يحمد له اعتماده على طرق شرح المعنى المساعدة من مثل ذكر الأمثلة، واستخدام

الرسوم التوضيحية، واللجوء إلى التعريف الاشتمالي، في المواضع التي تدعو الحاجة فيها إلى

ذلك، إلا أنه لم يراع الإيجاز، وترتيب الخصائص المفهومية وصولاً إلى غاية مهمة في المعجم

وهي الوضوح. كما أنه لم يلتزم بتقديم معلومات دقيقة في تعريفاته من مثل ما ذكره في معرض

حديثه عن الترادف (synonymy) ⁽⁴⁾ فقد أورد قوله تعالى من سورة آل عمران: "إن أول بيت

وضع للناس للذي ببكة مباركاً" ⁽⁵⁾ بإبدال كلمة "مكة" بكلمة "بكة" وأورد الآية بحذف عبارة "الذي"،

على النحو التالي: إن أول بيت وضع للناس بمكة مباركاً". ويورد في المدخل ذاته قوله تعالى:

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص 45.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 1.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص 5.

(4) معجم اللسانيات الحديثة، ص 137-138.

(5) سورة آل عمران، آية: 96.

"سلام عليكم بما صبرتم فنعم عبى الدار" (1) باستبدال كلمة صبرتم بكسر الباء، بكلمة "صبرتم". وفي هذا من التفريط في الدقة ما فيه.

ثالثاً: التعريف في معجم المصطلحات اللغوية لرمزي البعلبكي:

يبدأ البعلبكي تعريفه عادة بتحديد جنس المعرفة، ثم ينتقل للحديث عن خصائصه المفهومية من العام إلى الخاص، إلا أن تعريفه لبعض المصطلحات لم يبدأ بتحديد دقيق لماهية المعرفة، من مثل تعريفه مصطلحه فموي (oral) بأنه: "صوت أو صفة الصوت" (2). وكان يفترض في التعريف المصطلحي أن يكون محدداً للماهية، فهو إما صوت وإما صفة للصوت، والصوت ماهية مختلفة تماماً عن صفة الصوت، ولا يجوز بأي حال استخدام أداة التخيير (أو) في هذه العبارة، وكان المعجم يقوم بتخيير القارئ لاختيار إحدى الماهيتين.

وقريب من ذلك تعريفه مصطلح لاحقة (suffix) بأنها: "زائدة تضاف في آخر الكلمة، مثلاً: "علامة التنبيه" (3). وليس من المناسب أن تسمى اللاحقة في معجم متخصص "زائدة"، فهي في الحقيقة ذات ماهية محددة في الصرف وهي "وحدة صرفية" (morpheme)، ولا يجوز بأي حال تحديدها بأنها زائدة. وقد اكتفى التعريف بتقديم المثال دون أن يحدد فصل المعرفة النوعي، أو يأتي على ذكر أي خصيصة من خصائصه، أو أثره في الكلمة التي يلحق بها من حيث المعنى والوظيفة، فتقديم المثال طريقة شرح مساعدة لا تكفي لتقديم المفهوم، وإنما يؤتى بها بعد وصف مجرد للمفهوم لتساعد في إيضاح المعنى.

ومن ذلك أيضاً تعريفه مصطلح التلفظ النموذجي (received pronunciation) بأنه:

"الإنجليزية كما تتطرق في جنوب بريطانيا، والمعتبرة - لأسباب ثقافية واجتماعية خالصة -

(1) سورة الرعد، آية: 24.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 350.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 483.

الإنجليزية التي يحسن بأبناء اللغة وبمعلميها محاكاتها، وهي التي تسميها العامة (BBC English)⁽¹⁾ لقد حدد المصطلح بأنه مستوى من مستويات الإنجليزية ، بينما لا تدل حقيقة المفهوم على أنه مخصص بالإنجليزية، وإنما هو التلفظ النموذجي لأية لغة. وبهذا يكون التعريف قد قصر عن احتواء المفهوم، وذلك لحصره بلغة معينة، مما أدى إلى منع اللغات الأخرى من الدخول في هذا التعريف ، وقد كان المنع هنا غير مناسب، فقد منع عناصر تنتمي إلى المعرف من أن يحتويها التعريف، وذلك بتخصيص المفهوم بلغة معينة، وهي الإنجليزية وحقيقة المفهوم من العموم بحيث تشمل كل اللغات ذات المستويات المختلفة.

وقد يختار كلمة لا تدل على جنس المعرف ويجعلها محدداً لماهيتها، من مثل تعريفه مصطلح نعت (adjective)⁽²⁾ بأنه: "قسم من أقسام الكلام يصف الاسم"⁽³⁾ ومعلوم أن أقسام الكلام في العربية هي الاسم، والفعل، والحرف، وليس النعت أحدها، وإنما هو اسم يحمل معنى الصفة. لذلك يجب على المعجمي أن يحذر من استخدام كلمة في الشرح لا تتطابق في مجالها الدلالي مع الكلمة المشروحة، خاصة أن هذا المعجم متخصص باللسانيات ولا مجال للخلط فيه بين الدلالات المتشابهة.

وفي حالات أخرى يشرح البعلبكي المصطلح بطريقة لا توضح المفهوم، بل لا تقدم أدنى معلومة عن خصائصه، من مثل تعريفه مصطلح مضاف إليه (Postfixed) بأنه: "مصطلح يستخدمه المستشرقون للمضاف إليه إزاء مصطلح (prefixed) للمضاف"⁽⁴⁾ ، وليس في ذلك تحديد لجنس المعرف، ولا توضيح لخصائصه، وإنما هذا أقرب إلى التعريف بالإحلال ، فكأنه

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 418.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 31.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 31.

(4) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 389.

يقول إن المصطلح يعني المضاف إليه، دون توضيح لمفهوم المعرفة. فلم يكن التعريف مساوياً للمعرفة، وإنما قصر عن توضيحه. ومعلوم أن من شروط التعريف "المساواة" ⁽¹⁾ أي أن يكون التعريف وصفاً مساوياً للمعرفة ليس فيه زيادة ولا نقصان.

وقريب من هذا تعريفه مصطلح لزوم (intransitivity) بأنه: "كون الفعل لازماً" ⁽²⁾ وتعريفه مصطلح تعدٍ (transitivity) بأنه: "كون الفعل متعدياً" ⁽³⁾ دونما توضيح لماهية التعدّي، والّلزوم. مما يبقى على المصطلح غامضاً. ولا يقف تعريف كهذا معرّفاً بالمفهوم، لذلك اشترط الفلاسفة في التعريف ألا تدخل الكلمة المعرفة ولا مشتقات منها في التعريف، ففي ذلك وقوع في محذور الدور، لأن مصطلح "لزوم" عرف بنفسه، والقاعدة تقول: لا يمكن أن تعرف كلمة بنفسها أو بكلمات من أسرتها. وأمثلة ذلك كثيرة في معجمه، من مثل تعريفه مصطلح مكّم الكثرة (mutlal quantifier) بأنه: "مكّم يدل على عدد كثير مثلاً (many) بإزاء (few) و (much) بإزاء (little)" ⁽⁴⁾. وقد وقع البعلبكي في ذلك مرات عديدة منها تعريفه مصطلح مورفيم إيمائي (Kine morpheme) بأنه: "إيماءة أو إيماءات ذات معنى مصاحب للكلام" ⁽⁵⁾.

ومما يؤدي إلى عدم الوضوح كذلك، بسبب قصور التعريف عن تقديم المعنى، الإحالة على مدخل آخر في الشرح، دون الإشارة إلى طبيعة العلاقة التي تربط المفهومين، من مثل الإحالة في تعريف مصطلح نقله خفية (muddy transition) ⁽⁶⁾ إلى مصطلح وقفة مغلقة

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص436.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص510.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص319.

(4) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص269.

(5) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص319.

(6) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص319.

(close juncture) الذي يعرفه بأنه: "وقفة تقع بين أصوات الكلمة الواحدة"⁽¹⁾. فالمصطلح الأخير غير واضح المفهوم لأن التعريف لم يبين شيئاً من خصائصه، ولم يعط مثلاً عليه، وقد كان المثال ليوضح المفهوم في موقف كهذا. والإحالة هنا تعني اشتراك المصطلحين في مفهوم، وهذا مما يجب التخلص منه، إن كان موجوداً، في معجم متخصص. وإن لم يكن الأمر كذلك وكانت الإحالة تعني شيئاً آخر، فلا بد من توضيحه، لأن في الإحالة إلى مدخل آخر دون توضيح للعلاقة بين المدخلين تفريطاً بالفروق الدلالية بين المصطلحين. ومطلوب من التعريف المصطلحي في حالة كهذه أن يقوم برسم الخطوط الفاصلة، مهما دقت بين المفاهيم التي تبدو متماثلة.

وقريب من ذلك تعريفه بالمضاد، وقد كان ذلك في الحالات التي يحيل فيها على مقابل المصطلح دونما توضيح أو إشارة إلى طبيعة العلاقة التي تربط المصطلحين، من مثل تعريفه مصطلح كلام مباشر (oratio abliqua) حيث يقول: "راجع indirect speech"⁽²⁾. فرغم أن ذكر مصطلح كلام غير مباشر قد يستدعي مصطلح كلام مباشر، فإن هذه الطريقة ليست تعريفاً مصطلحياً، ولا يمكن أن تؤدي الدور المطلوب من التعريف المصطلحي وهو شرح المفهوم وإنما يستعان بها لتوضيح المعنى طريقة شرح مساعدة.

ومما يلاحظ في تعريف البعلبكي أنه لم يراع الشرط الأول من شروط التعريف المصطلحي بوصف المعرف بمستوى معين من التجريد إلا في حالات محدودة، من مثل تعريفه مصطلح نقحرة (transliteration) بأنه: "كتابة لغة ما بحروف تستعمل لكتابة لغة أخرى، ككتابة المستشرقين للكلمات السامية بحروف لاتينية أحياناً"⁽³⁾. فقد حدد جنس المعرف بأنه كتابة لغة ما، ثم قام بتحديد الفصل النوعي له بأن الحروف المستخدمة فيها تكون خاصة بلغة أخرى،

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 93.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 350.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 510.

وهذه خصيصة جوهرية مهمة تكفي لجمع سمات المعرف، ومنع غيره من الاشتراك معه في هذا التعريف. ويلجأ في آخر التعريف إلى إحدى طرق الشرح المساعدة وهي المثال، الذي ساعد في تحديد المعرف بشكل دقيق.

ولا يلزم البعلبكي نفسه بتحديد موضع المصطلح في منظومة المفاهيم الخاصة به، ولا يقدم خصائص تشير إلى علاقته بغيره من المصطلحات. وقد كان وجود نماذج تلتزم بذلك محدوداً، من مثل تعريفه مصطلح علم الأصوات السمعي (auditory phonetics) بأنه: "فرع من علم الأصوات يعنى بكيفية إدراك السامع للأصوات الكلامية ورد فعله الناشئ عنها عصبياً ونفسياً" (1) فقد وصف المفهوم بتجريد خصائصه التي تحدد ماهيته، وفصله النوعي، وقام بتحديد موقعه في الحقل الخاص به، فقال إنه فرع من علم الأصوات، وحدد علاقته بعلم الأصوات بالإشارة إلى أنه فرع منه. ورغم وجود مثل هذه الأمثلة على تحديد المجال الدلالي في التعريف وعلاقات المعرف بغيره من المفاهيم، إلا أن البعلبكي لم يقم تعريفه على هذا الأساس، ولم يكن ذلك دعامة من دعائم التعريف اعتمد عليها معجمه.

وقد التزم البعلبكي في تعريف الأسماء المادية بالإشارة إلى الشكل الخارجي، ووصف الخصائص المميزة ذات العلاقة بالوظيفة، من مثل تعريفه مصطلح غار (palate) بأنه: "عظم يغطيه النسيج، ويشكل سقف الفم المؤلف من أربعة أجزاء، هي اللثة، والحنك، الصلب، والحنك اللين أو الطبق، واللهاة، إلا أن المصطلح غاري (palatal) في علم الأصوات مقصور على الإشارة إلى الأصوات التي تنطق بملامسة اللسان الحنك الصلب أو باقتراابه منه، أما الأصوات التي تنطق في الحنك اللين فتكون إما طبقية أو لهوية" (2). فقد بدأ في تعريف المصطلح بوصف

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 63.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 325.

شكله الخارجي قائلاً إنه عظم يغطيه النسيج ويشكل سقف الفم. ثم تناول أجزاءه بالحديث وهي: اللثة، والحنك الصلب، والحنك اللين، واللهاة. وقد اكتفى بذكر أجزائه، ولم يشر إلى الوظيفة التي يقوم بها هذا الجزء من الفم في عملية إنتاج الصوت، وذلك لأن الغار يحتوي على مجموعة من مواضع النطق التي تختص كل منها بوظيفة في إنتاج أصوات معينة، وقد سد ذكر الأجزاء هذه عن سرد وظائفها. إلا أنه خرج عن تعريف مصطلح "الغار" إلى تعريف مصطلح "غاري" في الجزء الثاني من تعريفه، وفي هذا حشو وخروج عن التعريف الجامع المانع، خاصة أن المعجم قد أفرد لمصطلح "غاري" مدخلاً خاصاً. كما أشار في نهاية هذا التعريف إلى الأصوات اللهوية والأصوات التطبيقية، وهذه مكانها مداخل خاصة بها وليس المدخل الخاص بمصطلح "الغار".

وقد كانت لغة التعريف عنده واضحة، لم يستخدم فيها أي أسلوب لغوي يشوش هذا الوضوح من مجاز، ومحسنات بديعية، وتقديم وتأخير، وحذف. إلا أنه كان يلجأ أحياناً إلى إيراد كلمات غير واضحة في التعريف، ولا يخصص لها مدخلاً يعرفها فيه، من مثل تعريفه مصطلح أدوني (adonic) بأنه: "بيت من الشعر يتألف من التفعيلة "دكتيل" يعقبا التفعيلة "سبونرية" (1). فهو يعرف مصطلحاً معرباً، لا يحمل جذراً عربياً يوحى بمعناه، بإيراد كلمتين أساسيتين فيه استخدمت آلية التعريب لنقلهما إلى العربية، مما أبقى على المصطلح غامضاً. وقد كان من المناسب هنا أن يتم تخصيص مدخل لمصطلح "دكتيل"، ومدخل آخر لمصطلح "سبونرية" بحيث يعود إليهما مستعمل المعجم ليتحقق من معناهما، لتمكينه من فهم التعريف. فمن شروط لغة التعريف ألا تحتوي كلمات لا يعرفها مستعمل المعجم، وإن حصل ذلك فلا بُد من تخصيص مداخل لتعريف هذه الكلمات.

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 32.

وقد التزم البعلبكي بمبدأ الإيجاز في لغة التعريف، فقلما يكون لديه تعريف طويل، إلا أن هذا الإيجاز كان في حالات كثيرة على حساب الوضوح. فقد كان يورد التعريف غير مساو للمعرف، من مثل تعريفه مصطلح إغلاق طبقي أنفي (velic closure) بأنه: "نوع من الإغلاق يغلق فيه الطبق تجويف الأنف، وهو من ضروب الإغلاق التام"، دونما إشارة إلى الجزء المعين من الطبق الذي يقوم بهذا الإغلاق. وكان إيراد الأمثلة هنا من طرق الشرح المساعدة التي يستعان بها لتوضيح المفهوم، كأن يورد أمثلة على أصوات يتم نطقها بالاستعانة بهذا الإغلاق، وإيراد الأمثلة هنا ليس طريقة شرح مساعدة، بل ترقى لأن تكون طريقة شرح أساسية.

إن المطلوب من التعريف في معجم كهذا أن يقوم برصد المكونات الدلالية للمصطلح مما يتيح التفريق بينه وبين مفاهيم أخرى داخل المنظومة الواحدة. ولا بد من استخدام طرق التعريف المناسبة للوصول إلى هذه الغاية، فالهدف من التعريف ليس توضيح العلاقات بين المفاهيم حسب، بل نفي العلاقات بين المفاهيم المتقاربة، وهذا لن يكون ما لم يلتزم التعريف بشروط التعريف المصطلحي القائم على التجريد في وصف صفات المعرف، وتحديد موقع المصطلح في سياقه المفهومي، مما يساعد على ترسيخ نظام تواصل بعيد عن اللبس بين المتخصصين، وبتيح نقل المعرفة المتخصصة إلى العربية، ولا تكون هذه المعرفة على شكل مفاهيم مشتتة دون نظام يربطها، وإنما تنتقل هذه المعرفة على شكل أنظمة من معلومات. إلا أن البعلبكي لم ينجح معجمه في نقل نظام مفهومي لحقول اللسانيات المختلفة بسبب ترتيبه الألفبائي أولاً، وبسبب عدم اعتماده على تحديد موقع المصطلح في التعريف ثانياً، فرغم أنه كان يشير في بعض تعريفاته إلى المجال الخاص بكل مصطلح، لكنه لم يكن على شكل خصائص تمييزية محددة توضح شبكة العلاقات، وتركز على الخصائص الوظيفية، وإنما كانت مجرد إشارات غير مطردة للحقول التي تنتمي إليها بعض المفاهيم.

ومن هذه الحالات التي يحدد فيها الموقع المفهومي، تعريفه مصطلح خطأ كتابي (scribal error) بأنه: "مصطلح يستخدم في دراسة النقوش والمخطوطات خاصة للإشارة إلى خطأ يرتكبه الكاتب: الخطأ الإملائي أو النحوي أو خطأ الإضافة أو الحذف" (1) فقد حدد المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح وهو دراسة النقوش.

وقد اتسم تعريفه بعدم الدقة أحياناً، ومثال ذلك خلطه في تعريف مصطلحين هما: ثبات موقعي (positional immobility)، وتحرك موقعي (positional mobility)، فهو يعرف الأول بأنه: "تغير ترتيب الكلمات في التركيب بحيث يقدم بعضها ويؤخر لدلالات مختلفة" (2). ويعرف الثاني بأنه: "عدم تغيير ترتيب المورفيمات في الكلمة الواحدة" (3). وقد كانت المسألة معكوسة فالثبات الموقعي يعني عدم تغير ترتيب المورفيمات، بينما يعني التحرك الموقعي تغير ترتيب المورفيمات.

معلوم أن للمثال قدرة على الكشف عن المعنى وبعض ملامحه الدلالية وخصائصه النحوية. وقد استعان به البعلبكي لتوضيح المفهوم في مواضع كثيرة في معجمه، إلا أن أمثلته كلها كانت باللغة الإنجليزية، من مثل تعريفه مصطلح (mutal quantifier) باستخدام مثال عليه وهو (much) و (many) و (little) و (few) (4). وفي تعريفه مصطلح إichاء (connotation) يقول: "ما يثيره استعمال العناصر اللغوية، ولا سيما الكلمات، من العواطف والأفكار" (5)، ويسوق على ذلك مثال كلمة (fascist) وما تثيره من أفكار متصلة بالتاريخ السياسي والحضاري لشعوب

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 438.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 387.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 387.

(4) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 319.

(5) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 115.

أوروبا. ومعلوم أن المثال يؤتى به لتوضيح المفهوم المطلوب نقله إلى العربية وتوضيحه للمتلقى

العربي، فكيف يسهم مثال مؤلف بالانجليزية لتوضيح هذا المفهوم؟

وقد كانت أمثله مؤلفة، وليست اقتباسات نصية، ساعدت في أحيان كثيرة على دعم المعلومة الواردة في التعريف، وتمييزها من غيرها من المعاني القريبة، رغم كونها ليست من لغة التعريف، مما شكل دليلاً على صحة التعريف الذي يعد ادعاءً من قبل المعجمي يحتاج إلى إثبات. لكنه أغفل استخدام المثال في حالات كان استخدامه فيها ملحقاً، من مثل تعريفه مصطلح نقلة خفية (muddy transition) بأنه: "وقفة تقع بين أصوات الكلمة الواحدة" (1).

لم يعتمد على التعريف الاشتمالي رغم أنه كان ضرورياً في حالات معينة تستدعي ذكر قائمة تحتوي على التصورات التي يشتمل عليها المعرف. والمفهوم الذي يحتوي على مجموعة من التصورات لا يمكن أن يقدم تعريفاً مساوياً له إلا باستخدام التعريف الاشتمالي.

ويستعين في كثير من الحالات بالتعريف بذكر المضاد، لكنه لم يجعله التعريف الأساسي، وإنما طريقة مساعدة في شرح المعنى، ومن أمثلة ذلك استعانه بمصطلح "مكم القلة" (paucal quantifier) لتوضيح مصطلح مكم الكثرة (multal quantifier) (2).

ولكنه في مواضع أخرى يستعين بالتعريف بالإحلال وحده، وذلك بالإحالة على مصطلحات أخرى دونما شرح لطبيعة العلاقة بينهما، مما يدل على أنهما في ذهنه مترادفان. من مثل تعريفه مصطلح إحاء (over tone) بالقول: "راجع Connotation" (3) وفي تعريفه مصطلح قول غير ممكن (impossible utterance) بالقول: "راجع جملة غير مفيدة

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 319.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 319.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 354.

(anomalous sentence)"⁽¹⁾ وفي تعريف مصطلح نُقْلة خفية (muddy transition) بالقول:

"راجع (close juncture) وقفة مغلقة"⁽²⁾.

مشكلات البنية المصطلحية في المعاجم المتخصصة:

يعرف علم المصطلح بأنه "العلم الذي يبحث في المفاهيم والألفاظ التي تعبر عنها"⁽³⁾، وتقع دراسة المفاهيم في ميدان علم المنطق. أما دراسة الألفاظ فتتنمي إلى اللسانيات، فعلم المصطلح يحتوي على نوعين من العناصر هما: العناصر المنطقية، والعناصر اللسانية. أما العناصر اللسانية فهي تلك العناصر ذات العلاقة بالبنية اللغوية للمصطلح، المعنية بتسمية المفهوم على أساس لساني سليم، لما لذلك من أهمية في تماسكه وشيوعه، وتثبيت للحيز الذي يشغله المفهوم في المنظومة التي ينتمي إليها.

ومعلوم أن المصطلح اللساني الحديث منقول من ثقافة أخرى إلى العربية، لذلك كثيراً ما يحصل الخلط بين حقيقة المفهوم وظاهر معنى البنية اللغوية.

ولأن المصطلح في هذه المعاجم كان ناتج ترجمة، فقد كان مرهوناً بإيجاد نظير عربي للمصطلح الأجنبي، مما يجعل المصطلح العربي فيها محكوماً بعملية الترجمة، ويكون نقل المصطلحات عادة باعتماد إحدى ثلاث طرق، هي: التسجيل والاختيار والابتكار، أما التسجيل فبرصد المصطلح كما هو، دون محاولة لمحاكاة بنيته إن كانت ملائمة أو غير ملائمة. بينما يكون الاختيار بانتقاء واحدة من مجموعة صيغ مستخدمة للدلالة على المفهوم ذاته. أما الابتكار فقد كان بنداً غير مستثمر في هذه المعاجم نظراً لأنها تبحث عن النظير العربي لما تم ابتكاره في الدراسات الغربية، أي أنهم لم يكونوا أصحاب هذه المصطلحات ليعطوا الحق في اختيار البنى

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 339.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 387.

(3) علي القاسمي، علم المصطلح، ص 355.

التي تعبر عنها، وإنما هي نتاج نظريات تم تطويرها في الغرب، وكان دور أصحاب هذه المعاجم

يقتصر على نقل المصطلحات إلى العربية.

وقد اختلفت طرق هؤلاء في نقل المصطلح بين الاعتماد على التراث أو التوليد، بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت، وقلما تقوم هذه المعاجم بوضع المصطلح، وإنما ينتظر منها أن تختار وتوحد المصطلح، والمقصود بالتوحيد اختيار مصطلح واحد من بين المصطلحات العربية المترادفة التي تعبر عن مفهوم واحد، واعتماده في الاستعمال ليحقق التواصل الفعال بين أبناء اللغة.

ولكي تكون دلالة المصطلح على المفهوم ثابتة ومستقرة لا بُد من أن يختار للمفهوم صيغة صرفية مناسبة، لا تكون عبارة طويلة، أو صيغة لا توحى بالمعنى. وإنما تكون صيغة منسجمة مع قواعد اللغة العامة. فليست اللغة المتخصصة إلا إسقاطاً لنظام اللغة العام، لذلك فإن بنية المصطلح الصرفية لا بُد أن تخضع لضوابط اللغة العامة (1) وقد اختلفت المعاجم الستة في اختيارها الصيغة التي تحمل المفهوم فكانت على النحو التالي:

أولاً: معجم مصطلحات علم اللغة التطبيقي لمحمد علي الخولي:

المصطلح اللساني في معجم الخولي وغيره من المعاجم اللسانية مرتبط بالترجمة، وفي حالة كهذه لا بُد أن يدرك المعجمي العلاقة التي تربط المصطلح بالمفهوم في لغته الأم ليتمكن من نقله إلى العربية باستخدام صيغة ملائمة، فالمفهوم شيء ذهني والمصطلح بنية لغوية تعبر عنه، والعلاقة التي تربطهما علاقة غير طبيعية، من هنا فإن الترجمة الحرفية التي لا تعمق البحث في الدلالة العلمية للمصطلح ستؤدي إلى مصطلح غير مناسب.

(1) عبد القادر الفاسي القهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 138.

ومن الملاح البارزة في طريقة بناء الخولي للمصطلح أنه كثيراً ما كان يستخدم صيغة صرفية تناسب المعنى الذي يدل عليه المفهوم. إلا أنه كان يترجم المصطلح ترجمة حرفية، ويختار بناء عربياً هو ذات البناء الإنجليزي. فقد اختار تركيب الإضافة في المصطلح العربي النظير لمصطلح إنجليزي يحمل التركيب ذاته من مثل:

استراتيجية التفادي: (1) avoidness strategy

سيطرة حركية مغلقة الدائرة: (2) closed-loop motor control

ويختار التركيب الوصفي استجابة للتركيب ذاته في المصطلح الإنجليزي النظير من مثل:

نحو مركزي: (3) core syntax

جزيرة ثقافية: (4) cultural island

كفاءة المشتت: (5) distractor efficiency

كمون المجس: (6) probe lateracy

ويؤخذ عليه أنه في ترجمته الحرفية للمصطلح كثيراً ما كانت النظائر العربية عنده مختارة من المعاجم الثنائية، دون أن يكون النظير العربي دالاً على المفهوم بشكل دقيق، ففي اختياره مصطلح جزيرة ثقافية نظيراً لمصطلح (cultural island) اعتماداً على الترجمة الحرفية، وقد كان أولى بالمعجمي هنا أن يبحث في المفهوم أولاً، فقد اختارت اللغة الأم المجاز طريقة تضع بها المصطلح، فاختارت كلمة جزيرة التي تشير إلى أرض معزولة محاطة بالماء من كل

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص10.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص18.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص24.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص26.

(5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص33.

(6) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص95.

الجهات للدلالة على الحالة التي يحاط بها الطلاب الذين يتعلمون لغة أجنبية بجو كامل من هذه اللغة وثقافتها عن طريق: الكتب، والأفلام، والوسائل التعليمية، والروايات وغير ذلك. ولم يكن المعجمي مضطراً لاستخدام الآلية ذاتها لصياغة النظر العربي، فقد كان بإمكانه أن يسميه محيطاً ثقافياً، أو مناخاً ثقافياً، أو بيئة ثقافية.

إن الترجمة الحرفية تفتح المجال للخلط بين المفهوم وظاهر معنى المصطلح، ولا تتيح المجال للبحث المعمق في الدلالة العلمية للمصطلح، مما يؤدي إلى فهم خاطئ ينعكس حتماً على كيفية نقل العلوم إلى اللغة العربية. ومثال ذلك ترجمته مصطلح (economy storage) ⁽¹⁾ بـ "الاقتصاد في التخزين". ويعني المصطلح ترتيب المفردات في الدماغ البشري بطريقة تيسر تخزينها وتذكرها، ويتم ذلك بتصنيفها إلى مجالات دلالية، وتخزين كل مجموعة كلمات ذات مجال واحد في حزمة واحدة، ولقد دلت على هذا الاستنتاج البحوث على تداعي الكلمات وعلى زلات اللسان. ربما كانت كلمة (economy) في الإنجليزية تحمل هذا المعنى من الترتيب والتخزين، لكن النظر العربي الذي اختاره الخولي لا يحتمل هذا المعنى، وإنما القصد في الشيء في العربية هو "خلاف الإفراط" ⁽²⁾ وهو "ما بين الإسراف والتقتير"، ولا يحمل أي دلالة على ترتيب أو تخزين، لذا فإن الترجمة الحرفية هنا لم توفق في التعبير عن المفهوم، وكان من الأنسب اختيار نظير آخر للتعبير عنه. فمن الممكن أن يكون المصطلح "التخزين المرتب"، أو "التخزين المصنف"، أو "تخزين الحزم الدلالية" بالاعتماد على خصيصة وظيفية من خصائص هذا التخزين، وهي تصنيف المفردات في مجموعات حسب المجالات الدلالية.

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 36.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قصد).

وقريب من ذلك ترجمته مصطلح (essay test) بـ " اختبار المقال" ⁽¹⁾، فهذا التركيب يوحي بأن الاختبار وقع على المقال، والحقيقة خلاف ذلك، فالمفهوم يشير إلى اختبار يعتمد أسلوب كتابة المقال في الإجابة، ومن هنا فإن النسبة إلى المقال ربما كانت أكثر ملاءمة للدلالة على جوهر المفهوم، ليكون المصطلح "الاختبار المقالي".

ومن الحالات التي لا تستقيم معها الترجمة الحرفية تلك العبارات التي تصاغ باستخدام أسلوب تختص به الإنجليزية، وليس من أساليب العربية في الصوغ. ومن ذلك ترجمة الخولي مصطلح (EIL: English as an International Language) بـ "الإنجليزية كلغة عالمية" ⁽²⁾ وحرف الجر (الكاف) لا يستخدم في العربية إلا للتشبيه، وليس في المفهوم ما يشير إلى التشبيه، وإنما الصيغة الأكثر ملاءمة هي "الإنجليزية لغة عالمية".

ومن ذلك الأسلوب الإنجليزي في مصطلح (EPP: English for Professional and Purposes) الذي ترجمه الخولي بـ "الإنجليزية لأهداف مهنية" ⁽³⁾ وكان لا بد من أن تسبق كلمة الإنجليزية بتحديد كان تكون "تعلم الإنجليزية لأهداف مهنية". ومن ذلك مصطلح (Esol: English for Spoken of other Language) الذي ترجمه بـ "الإنجليزية للناطقين باللغات الأخرى" ⁽⁴⁾. ومصطلح (ESP: English for Special Purposes) الذي ترجم بـ "الإنجليزية لأهداف خاصة" ⁽⁵⁾.

تنص المنهجية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها على ضرورة نقل المصطلحات إلى العربية بالاعتماد على آليات النقل ابتداءً بالتراث فالتوليد بما فيه من مجاز، واشتقاق، وتعريب،

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص38.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص36.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص37.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص38.

(5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص38.

ونحت. أما التراث فقد كان لجوء الخولي إليه محدوداً، وذلك لأن معجمه احتوى على قليل من المصطلحات التي كان لها وجود في التراث، ولأن اللسانيات التطبيقية بمفهومها الحديث لم تكن من موضوعات اللسانيات التراثية. ولم يكن يتردد في استخدام المصطلح التراثي عندما يجد المفهومين، القديم والحديث، متطابقين. من ذلك:

حبسة: (1) aphasia

مرادف: (2) synonym

ولكنه في حالات قليلة لم يستقرئ التراث باحثاً عن هذه النظائر، وإنما لجأ إلى التوليد دونما اعتبار للتراث، من مثل لجوئه للتعريب في نقل مصطلح (grapheme) (3) بـ "جرافيم" مع أن التراث يقدم له نظيراً هو "حرف".

وقد اعتمد الخولي على التوليد في بناء مصطلحه متجنباً المجاز، إلا ما كان ترجمة حرفية، وقد كان أكثر أساليب التوليد استخداماً لديه: الاشتقاق، والتركيب الإضافي، والتركيب الوصفي. أما النحت فقد استثمر في هذا المعجم على نحو من الأنحاء، مزج فيه الخولي إضافة السابقة بالنحت، من مثل:

تثلغوي: (4) bilingual

ثتصوت: (5) diaphone

مسلط فورأسي: (6) over head projector

- (1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 5.
- (2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 119.
- (3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 48.
- (4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 12.
- (5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 31.
- (6) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 88.

ولم يُفَرِّط الخولي في استخدام المعرَّب من المصطلحات، وإنما كان استخدامه له محدودًا

في حالات منها:

(1)allophone أَلُوفُون:

(2)allokine أَلُوكَايِن:

(3)diamorph ثَمُورَف:

(4)kineme حَرَكِيم، كِينِيم:

(5)nearophysiology الفِلسَجَةُ العَصَبِيَّة:

(6)spoonerism سِبُونَرِيَّة:

وقد كان استخدام هذه الآلية محدودًا يكاد يكون مقتصرًا على الوحدات المعنوية؛ كالصرفية والكتابية والحركية...الخ. وقد اعتمد بشكل محدود على آلية ترجمة شطر وتعريب الشطر الآخر من مثل نقله مصطلح (diamorph) بـ "ثَمُورَف" فقد ترجم السابقة (dia) بـ (ثن) وأبقى على الشطر الثاني من الكلمة على هيئته غير العربية (مورَف). وفي مصطلح (kineme) تُرجم الشطر الأول من الكلمة (حركة) وأضاف اللاحقة غير العربية (eme) ليكون المصطلح (حركيم). وعَرَّب مصطلح (spoonerism) بالإبقاء على المصطلح على هيئته غير العربية واستبدال الياء المشددة والتاء المربوطة باللاحقة (ism) على هيئة المصدر الصناعي العربي ليكون المصطلح (سبونرية).

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص3.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص3.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص31.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص62.

(5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص82.

(6) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص115.

أما مصطلح (nevrophysiology) فقد نقله بـ (الفسلجة العصبية) معرّباً الكلمة الأولى

من التركيب على وزن (فَعْلَلَه)، مترجماً الكلمة الثانية.

ولم يكن يعتمد على صورة ثابتة في نقل بعض المصطلحات، وإنما يترجم الكلمة في

صيغة مصطلحية معينة ثم يعود فيعربها في صيغة أخرى من مثل نقله مصطلح (grapheme)،

فسماه مرة غرافيم ثم عاد في مصطلح (grapheme signals) فسماه "رموز حرفية" ⁽¹⁾. وهذا

يرد في معجمه في مواضع محدودة من مثل تعريبه مصطلح (ethno linguistics) ⁽²⁾ بـ "علم

اللغة الاثنولوجي" ثم عاد في مصطلح (ethnic dialect) ⁽³⁾ فترجم (ethnic) بـ "عرقية" ليكون

المصطلح "لهجة عرقية"، وترجم مصطلح (ethnocentrism) ⁽⁴⁾ بـ "استعراق".

تميز مصطلحه بأنه موجز، فلم يعتمد على العبارة الطويلة في صوغ المصطلحات إلا في

حالات قليلة، ولم يستثمر الرموز والمختصرات حتى في الحالات التي خصصت للإنجليزية

للمصطلح فيها رمزاً، فقد كان يضع للرمز نظيراً عربياً هو ترجمته الحرفية من مثل:

نظام فهم اللغة: (LCS: Language Comprehension System) ⁽⁵⁾

تعلم اللغة: (LL: Language Learning) ⁽⁶⁾

زمن الاستجابة: (RT: Response Time) ⁽⁷⁾

وقد استخدم الرمز في صياغة مصطلح واحد في معجمه هو "م/ث" نظيراً لـ (msec)

الذي يعني "واحد على ألف من الثانية، وهو اختصار لـ (millisecond)، ويستخدم في علم اللغة

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 48.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 38.

(3) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 38.

(4) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 38.

(5) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 66.

(6) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 72.

(7) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 105.

لقياس مدة النطق، فالمقطع المنبور مثلاً يستغرق 200-350 م/ث وغير المنبور يستغرق 10 م/ث في المتوسط⁽¹⁾.

وقد خلت مصطلحاته من أدوات العطف والاستدراك إلا في حالات محدودة منها مصطلح اختبار الصواب والخطأ (true – false test)⁽²⁾ يعطف الخطأ على الصواب، وهذا لم يكن مناسباً باستخدام "الواو" لأنها تفيد المشاركة، بينما تقوم فكرة السؤال على الاختيار، أي أن يختار الممتحن أحد موقفين؛ الخطأ أو الصواب، لذا فإن الصيغة الأنسب لهذا المصطلح هي: "اختبار الصواب أو الخطأ".

ثانياً: قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي

إن أهم ما يميز بنية المصطلح في قاموس اللسانيات الإيجاز، فالمصطلح فيه قصير لا يتجاوز الكلمتين، وهو في الغالب يتكون من كلمة واحدة. وقد يتكون المصطلح المركب فيه، من تركيب وصفي أو تركيب إضافي. ويكاد يخلو من المصطلح المعرب، إلا من ترجمة شطر والإبقاء على الشطر الآخر على هيئته غير العربية، فقد كان يلحق بالكلمة العربية لاحقة غير عربية من مثل:

نبرم: (3) intoneme

منحم: (4) grammem'e

اللفظم: (5) moneme

(1) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 79.

(2) محمد علي الخولي، مصدر سابق، ص 126.

(3) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 212.

(4) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 218.

(5) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 203.

فقد تم إلصاق اللاحقة (eme) بالكلمات العربية التالية: نبر، ولفظ، ونحو. وتعامل مع هذه

المصطلحات على أنها عربية فهو يجمع "نبرم" جمع تكسير على "نبارم".

لم يلجأ المسدي إلى النحت إلا في حالات محدودة كانت صدى للنحت الحاصل في لغة

المصطلح الأم في حالات منها:

الهندوآرية: (1) Indo-aryen

الهندوأوروبية: (2) Indo- europe'en

الهندوإيرانية: (3) Indo- iranien

أما الصيغ الصرفية المستعملة في المصطلحات فقد كانت في الغالب مناسبة إلا في حالات

قليلة، منها نقل مصطلح "tonal" بـ "إنغامي" (4) بالنسبة إلى المصدر "إنغام"، ومعلوم أن المصدر

إفعال يفيد التعدية، وليس ثمة ما يدعو، في حقيقة المفهوم، إلى التعدية، وإنما تكون النسبة إلى

النغم أكثر ملائمة لتكون الصيغة "نغمي".

ثالثاً: معجم اللسانية لبسام بركة

كان بسام بركة يورد للمصطلح الواحد مجموعة من النظائر العربية، دون أن يختار أحد

هذه المصطلحات فيميزه، وقد كانت هذه النظائر تتباعد تباعداً كبيراً حتى يشك المرء أنها تدل

على مفهوم واحد، من مثل مصطلح (synale'phe) (5) الذي يسميه "إندغام، وترخيم"، والفرق

(1) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 214.

(2) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 214.

(3) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 214.

(4) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 178.

(5) بسام بركة، مصدر سابق، ص 197.

وأصبح بين معنى اللفظين. ويسمى مصطلح (singulatif) ⁽¹⁾ "مفرد وفريد" والمفرد شيء يختلف عن الفريد، فقد يكون الشيء مفردًا لكنه ليس بالضرورة فريدًا.

ولم يخل معجمه من المصطلحات الطويلة، فقد كان المصطلح يطول عنده ليصل إلى العبارة والعبارتين من مثل:

carilatif ⁽²⁾ تعبير يتعلق بالمحبة والشفقة والتلطف:

galliciseme ⁽³⁾ تعبير اصطلاحي فرنسي:

gentif ⁽⁴⁾ حالة الإضافة:

inessef ⁽⁵⁾ حالة الوجود ضمن:

فالمصطلحان "حالة الإضافة" و "حالة الوجود ضمن" يحتويان على كلمات ليست جزءًا من بنية المصطلح وهي كلمة "حالة"، وإنما يخرج وجودها المصطلح عن قواعد بناء المصطلح التي يعد الإيجاز أهمها.

ومما يسهم في ذلك، استخدام أدوات العطف، كما في:

graphie ⁽⁶⁾ شكل أو تعبير خطي:

imparafait ⁽⁷⁾ صيغة الاستمرار أو التكرار:

imparatif ⁽⁸⁾ صيغة الأمر أو الطلب:

(1) بسام بركة، مصدر سابق، ص 32.

(2) بسام بركة، مصدر سابق، ص 89.

(3) بسام بركة، مصدر سابق، ص 91.

(4) بسام بركة، مصدر سابق، ص 110.

(5) بسام بركة، مصدر سابق، ص 92.

(6) بسام بركة، مصدر سابق، ص 105.

(7) بسام بركة، مصدر سابق، ص 105.

(8) بسام بركة، مصدر سابق، ص 95.

ومما يلاحظ على المصطلحات في المعجم ضخامة النظير العربي إذا ما قورن بالمصطلح

الفرنسي من مثل مصطلح (semasiologie) ⁽¹⁾ الذي يناظر "علم تطور دلالات الألفاظ".

وفي المقابل كان ينقل مصطلحات بكلمات محدودة تقصّر عن حمل المعنى، من مثل نقله

مصطلح (arrondissement) ⁽²⁾ بـ "تدوير" مع أن المفهوم يشير إلى تدوير الشفتين، ولذلك فإن

إبقاء المصطلح عامًا دون تحديده بإضافته إلى كلمة شفتين يجعله قاصرًا عن حمل المفهوم.

ومن ذلك نقله مصطلح (circomflexe) بـ "مدّة" مع أن المصطلح يشير إلى نوع من

أنواع النبر لا تتاسبه هذا التسمية العامة.

وقد استعان بالإصاق على نحو محدود، من مثل مصطلح لامتناه (illimite) ⁽³⁾،

واستغل النحت والإصاق معًا كما في:

(4) supradental	فوأسناني:
(5) interdental	بيأسناني:
(6) intertextualite	بينصوصية:
(7) intervocalique	بيصانتي:
(8) sabphone'mique	دوفونيمي:

(1) بسام بركة، مصدر سابق، ص 60.

(2) بسام بركة، مصدر سابق، ص 20.

(3) بسام بركة، مصدر سابق، ص 105.

(4) بسام بركة، مصدر سابق، ص 195.

(5) بسام بركة، مصدر سابق، ص 113.

(6) بسام بركة، مصدر سابق، ص 114.

(7) بسام بركة، مصدر سابق، ص 114.

(8) بسام بركة، مصدر سابق، ص 194.

تحرف : digramme⁽¹⁾

وقد اعتمد تعريب بعض المصطلحات الفرنسية من مثل:

فونيم: phoneme⁽²⁾

فيزيولوجيا: physiologie⁽³⁾

سيم: s'eme⁽⁴⁾

ولم تكن الصيغ الصرفية التي استخدمها للتعبير عن المفهوم ثلاث المعنى الدلالي له دائماً،

ومن ذلك استخدامه صيغة (انفعال) من (بني) في مصطلح انبناء مزدوج (double

articulation)⁽⁵⁾ . إن صيغة المطاوعة لا تتناسب المعنى الذي حمله المفهوم . لم يسمه بناءً مزدوجاً.

ويترجم المصطلح (echolalie)⁽⁶⁾ بـ (مصاداة) على وزن "مفاعلة"، وهذا وزن يفيد

المشاركة، ولا تتناسب المشاركة المفهوم. ويورد نظيراً آخر للمصطلح الفرنسي وهو "صُداء لفظي: بضم الصاد مع أن الاسم منه هو صدى، وتصدية، وليس صُداء.

وقد يقحم على المصطلح كلمات لا تكون ملائمة لحقيقة مفهومه، من مثل نقله مصطلح

(glossaire)⁽⁷⁾ بـ "مسرد المفردات الصعبة" بوصف المفردات بأنها صعبة، مع أن مثل هذا

المسرد يفترض أن يحتوي الكلمات الجديدة والخاصة بالدراسة التي ألحق هذا المسرد بها ، ولا

يعني ذلك أن تكون صعبة بالضرورة، فهو "مسرد مصطلحات".

(1) بسام بركة، مصدر سابق، ص 60.

(2) بسام بركة، مصدر سابق، ص 159.

(3) بسام بركة، مصدر سابق، ص 160.

(4) بسام بركة، مصدر سابق، ص 185.

(5) بسام بركة، مصدر سابق، ص 63.

(6) بسام بركة، مصدر سابق، ص 66.

(7) بسام بركة، مصدر سابق، ص 92.

ويلجأ أحياناً إلى عبارات لا يستقيم أن تكون مصطلحات من مثل استخدامه الفعل

المضارع المنفي (لا يتجزأ) نظيراً للمصطلح (inali'enable)⁽¹⁾. وقد كان لا بد من استخدام

صيغة أخرى من مثل "غير قابل للتجزؤ".

رابعاً: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات

لم يلتزم المعجم الموحد بقواعد علم المصطلح المتعلقة ببنية المصطلح في اختيار النظير

العربي. فالاختيار كالوضع لا بد من أن يكون مبنياً على مبادئ علم المصطلح. ومن الحالات التي

تجاوز فيها هذه القواعد اعتماده على العبارة طويلة في بناء المصطلح، وهي إلى العبارة الشارحة

أقرب منها إلى المصطلح من مثل:

(2) bilabial صوت شفوي يلفظ بواسطة الشفتين:

(3) connotation ظلال دلالية المفهوم:

(4) echo word كلمة مقلدة للأصوات الطبيعية:

(5) eye dialect صيغة مكتوبة للهجة:

(6) identification of languages تشخيص هوية اللغات:

(7) obviation ضمير للغائب غير المتكلم:

وكثيراً ما كان طول المصطلح ينجم، في هذا المعجم، عن استخدام حروف العطف من

مثل:

(1) بسام بركة، مصدر سابق، ص 107.

(2) المعجم الموحد، ص 55.

(3) المعجم الموحد، ص 100.

(4) المعجم الموحد، ص 147.

(5) المعجم الموحد، ص 163.

(6) المعجم الموحد، ص 215.

(7) المعجم الموحد، ص 323.

(1)catenation

ربط بين الأصوات أو الفصائل:

(2)epanalepsis

تكرار كلمة أو كلمات:

(3)pleonasm

حشو ولغو:

والملاحظة التي تسترعي الانتباه هنا هو تضخيم واضح للنظير العربي إذا ما قورن بالمصطلح الأجنبي، مما يجعل بنية النظير العربي معقدة. ومعلوم أن المركبات المصطلحية تزداد تعقيداً كلما تعددت عناصرها المكونة، حيث يكون الارتباط بين هذه العناصر غامضاً في هذه الحالة المعقدة، فإن المركب المؤلف من ثلاثة عناصر يخضع لنموذجين من التركيب هما:

(س+ص) + ع

س + (ص + ع)

حيث يشكل العنصر المفرد في النموذجين الجزء المحدد، مما يعني أن المركب الأسمي قد يدخل بدوره أساساً في التركيب المعقد الجديد. فالمصطلح تشخيص هوية اللغات هو:

تشخيص + (هوية + اللغات)

أما المصطلح " ظلال دلالية المفهوم " فيصعب تحديد الجزء المحدد فيه ، هل هو:

ظلال + (دلالية + المفهوم) أم أنه:

(ظلال + دلالية) + المفهوم ؟

لقد عجز هذا التركيب عن أن يفصح، أو يوحي بالمفهوم نظراً لتعقيده. لذلك تخضع التركيبات المصطلحية المعقدة في أغلب الأحيان لعمليات حذف واختصار للحد من عناصرها الضعيفة من مثل الحروف والأدوات، إلا أن المعجم الموحد لم يلجأ إلى الحذف أو الاختصار، فمصطلح "صيغة

(1) المعجم الموحد، ص 68.

(2) المعجم الموحد، ص 152.

(3) المعجم الموحد، ص 369.

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

مكتوبة للهجة" هو (صيغة + مكتوبة) + (ل + اللهجة). وقد كان من الممكن أن يتخلص من حرف الجر اللام الذي يعد عنصرًا ضعيفًا، ويعيد تشكيل الجملة لتكون "لهجة مكتوبة". وبهذا يكتسب المصطلح دلالة واضحة، لالتزامه بشروط التسمية المصطلحية وفق توصية المنظمة الدولية للتقييس. فلا بد من أن يكون المصطلح ملتزمًا بمبدأ الاقتصاد اللغوي المحكوم بقانون الجهد الأدنى في التعبير، وتتص في هذا الصدد المنظمة الدولية للتقييس تنص في توصيتها رقم (704) 1986، على ضرورة أن تكون المصطلحات موجزة دون إخلال أو غموض، لأن الاقتضاب في صوغ المصطلحات قد يؤدي، في غياب شرط الوضوح، إلى صعوبة الفهم وتداعي الدلالة*.

وفي المقابل ثمة مصطلحات مقبضة، في المعجم الموحد، تحتاج إلى أن تحدد بوصف أو إضافة لكي تصبح دالة على المفهوم، وإلا فستكون عامة لا مكان لها في معجم متخصص، من مثل:

تحويل: ⁽¹⁾conversion

إبداع: ⁽²⁾creativity

وقد يكون عدم الوضوح ناجمًا عن اعتماد المعجم مجموعة من النظائر للمصطلح الأجنبي الواحد، وقد تتباعد هذه النظائر تباعدًا يدفع مستعمل المعجم إلى الحيرة، فليست هذه النظائر مترادفات وإنما العلاقة التي تربط بينها هي علاقة التناظر، من مثل نقل المعجم الموحد مصطلح (cacography) ⁽³⁾بـ (خط غير واضح، وإملاء خاطئ، وملحون" فالخط غير الواضح يختلف عن الإملاء الخاطئ، لأنه يشير إلى عدم وضوح في الخط، وليس بالضرورة أن يكون غير سليم

* المبادئ والتوصيات، المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس، ص33.

(1) المعجم الموحد ، ص109.

(2) المعجم الموحد ، ص112.

(3) المعجم الموحد ، ص64.

إملائيًا، كما أن الملحون هو التركيب الذي لا يقوم على القاعدة النحوية، ولا علاقة للأمر بالكتابة أو بالخط أو بالإملاء، وأمثلة ذلك كثيرة في المعجم، منها ترجمته مصطلح (rhetoric) ⁽¹⁾ ببلاغة أو خطابة، والبلاغة والخطابة مفهومان مختلفان تمامًا.

ولم يستغل المعجم الموحد آلية النحت في توليد المصطلحات، وقد كانت تسعف في اختصار مثل هذه المصطلحات الطويلة إلا أنه، أي النحت، بقي طاقة غير مستغلة فيه.

ولجأ المعجم الموحد إلى الترجمة الحرفية لبعض المصطلحات، واختيار معنى غير مناسب من معانيها المحتملة، مما يجعل النظير العربي غير قادر على حمل الدلالة، من مثل نقله مصطلح (coined word) ⁽²⁾ بـ "كلمة موضوعة" والمقصود بالمصطلح الكلمة المبتكرة، ولم تتمكن كلمة "موضوعة" من حمل المفهوم أو الإحياء به لأنها ذات ظلال دلالية تشير إلى عدم الدقة. بينما تستطيع كلمة "مبتكرة" أن توحى بهذا المعنى.

ومن ذلك ترجمته مصطلح (humanisits) بـ "إنسي" ⁽³⁾، و "إنس" كلمة في العربية تقف مقابلاً لكلمة "جن"، حتى لو كانت في مجال الإشارة إلى الإنسان إلا أن ظلالها الدلالية لا تتفك تشير إلى هذه العلاقة من التقابل، لذا فإن "بشري" ربما كانت أكثر ملائمة، ناهيك عما يشوب هذا المصطلح من عمومية ولا بُد من تحديده ليستقيم وجوده في معجم متخصص.

ومما يؤخذ على هذا المعجم أن فيه مصطلحات تمت استعادتها من التراث مع نظائر أخرى لها، في مقابل المصطلح الأجنبي الواحد، مما يربك القارئ ويجعله يخلط المفهوم القديم بالحديث من مثل ترجمته مصطلح (friction) ⁽⁴⁾ بـ "احتكاك" و "تسريب عند ابن سينا" و

(1) المعجم الموحد ، ص 423.

(2) المعجم الموحد ، ص 84.

(3) المعجم الموحد ، ص 212.

(4) المعجم الموحد ، ص 179.

"رخاوة". فلا يستقيم دائماً توظيف المصطلح التراثي ليدل على مفهوم حديث، وليس هذا تقليلاً من

أهمية التراث، لكن عملية الاستعادة هذه لها جوانب سلبية، فالمصطلح الجديد لا يسهل شحنه بدلالة

قديمة، من مثل مصطلح: فعل مساعد، والأفعال الناقصة، والنواسخ (auxiliary) ⁽¹⁾

وثمة مقابلات عربية يضعها المعجم الموحد غير مفهومة من مثل:

علامة الدليل اللغوي: (2) linguistic sign

صيغة الفعل المركبة: (3) compound tense

نحو ذو إنتاج محدود: (4) finite state grammar

وقد توسع المعجم الموحد في استخدام آلية التعريب في نقل المصطلحات، وأمثلة ذلك منه

كثيرة جداً، منها:

أبليتي: (5) ablative

حالة الديتف: (6) dative

أبوستروف: (7) apstrophe

ألوتاكما: (8) allotagma

والتعريب آلية من آليات نقل المصطلحات إلى العربية يجوز استغلالها بلا توسع، وثمة

حالات من المناسب استخدام هذه الآلية فيها كما في وحدات القياس من مثل:

(1) المعجم الموحد، ص 51.

(2) المعجم الموحد، ص 269.

(3) المعجم الموحد، ص 95.

(4) المعجم الموحد، ص 164.

(5) المعجم الموحد، ص 2.

(6) المعجم الموحد، ص 115.

(7) المعجم الموحد، ص 36.

(8) المعجم الموحد، ص 21.

(1) diceble

ديسبل:

(2) chrone

كرون:

(3) alochorne

ألوكورن:

فلا بُد من أن يكون استخدام المصطلح المعرب على نحو ضيق في المعجم المتخصص، لأن المطلوب من معجم كهذا أن يعمل على تمكين اللغة العربية لتكون حاضرة في اللسانيات، ووجود اللغة الأم للمصطلح في أي مجال معرفي مع اللغة العربية يجعلها أي اللغة العربية، في موقف ضعيف، لأن المصطلح سيكون حاضراً بقوة في محيطه الطبيعي في لغته الأم (4)، بينما ينفر من أي لغة، وتنفر أي لغة منه، لذا لا بُد من إبعاد اللغة الثانية عن المعجم المتخصص وذلك بالحد من التعريب.

وقد استعان المعجم الموحد بالإصاق، وقد كان ذلك صدى للإصاق الحادث في المصطلح

الأجنبي ومن ذلك:

(5) antigranatical construction : تركيب لا نحوي

(6) anti- mentalism : اللاعقلانية:

(7) non- syllabic : لامقطعي:

(8) irrelevant : لاعلاقي:

(1) المعجم الموحد، ص 116

(2) المعجم الموحد، ص 74.

(3) المعجم الموحد، ص 19.

(4) عبد القادر الفاسي الفهري ، المقارنة والتخطيط، ص 160.

(5) المعجم الموحد، ص 33.

(6) المعجم الموحد، ص 33.

(7) المعجم الموحد، ص 317.

(8) المعجم الموحد، ص 246.

خامساً: معجم المصطلحات اللغوية لرمزي البعلبكي:

اعتمد البعلبكي كسابقه على ترجمة المصطلح ترجمة حرفية في كثير من المواضع في معجمه، وكثيراً ما تكون هذه الترجمة بحرفيتها غير ملائمة، ولا سيما عندما تكون اللغة الأم للمصطلح قد استعانت بالمجاز لصياغته، من مثل ترجمته مصطلح (pen name) بـ "اسم قلبي"⁽¹⁾، للإشارة إلى الاسم المستعار الذي يتخذه المؤلف بدلاً لاسمه الحقيقي.

وقد توقع الترجمة الحرفية في تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، فالعربية مثلاً تدل على الصيغة "عدم النفي" بـ "إثبات" وقد ترجم البعلبكي مصطلح (non-negative form) بـ "صيغة اللانفي"⁽²⁾ ويشير المفهوم إلى الصيغة الخاصة بعدم النفي، والتي تقابلها صيغة أخرى للنفي من مثل (wont, we'll)، وقد كان من المناسب استخدام الصيغة غير السالبة التي تدل على ذلك وهي "إثبات".

أو ربما تؤدي الترجمة الحرفية إلى أن يقلد المعجمي المصطلح الأجنبي في اختيار الصيغة، ولا تكون هذه الصيغة مألوفة في العربية، من مثل ترجمته مصطلح (paucal quantifier)⁽³⁾ بـ "مكّم القلة" للإشارة إلى الكلمات التي تدل على العدد القليل. وصيغة اسم الفاعل هذه غير مألوفة في العربية، أو هي تشير إلى اسم الفاعل "كم" أي "غطى"⁽⁴⁾. إلا أنه انجر وراء المصطلح الإنجليزي في نقل حرفي لـ (quantifier) فصاغ من كلمة كمية فاعل للتعبير عن المصطلح. دون مراعاة لطبيعة اللغة المنقول إليها.

(1) رمزي البعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، ص 365.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 335.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 364.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (كم).

ومن ذلك فيه ترجمته الحرفية مصطلح (object complement) بـ "تميم المفعول به"⁽¹⁾

ويسوق على ذلك المثال التالي من الإنجليزية: we made him the middle man. ويشير إلى أن كلمة (middle man) هي ما يسميه تميم المفعول به. بينما تسميه العربية "مفعول به ثانٍ" وقد كان من الأولى استقراء التراث أولاً والبحث عن مصطلح قارٍ للمفهوم فيه قبل التفكير بصياغة مصطلح جديد سيعد غريباً إذا ما قورن بنظيره التراثي.

وقريب من هذا نقله مصطلح (Latinate grammar)⁽²⁾ بـ "تحو ملتين" فقد اختار صيغة اسم المفعول من فعل، مع أن النسبة إلى لاتين كانت لتحمل المفهوم، وتكون صيغة غير غريب إلى العربية إذا ما قورنت بالغرابة التي تظهر عنها صيغة "ملتين".

ومما يلاحظ على بنية المصطلح عنده اعتماده على الاشتقاق وسيلة أساسية لتمكين اللغة من القيام بتوليد الألفاظ. ومعلوم أنه يمكن توليد ألفاظ لا متناهية من أصول اللغة المحدودة، بتتبع المعنى الأصلي عن طريق إضفاء خواص جديدة عليه، هي في الحقيقة علاقات منطقية وجودية بين المفاهيم المختلفة. فالكلمة المشتقة من أخرى تحتفظ بالمعنى الأساسي للكلمة الأصلية مع زيادة تفيد خاصية دلالية إضافية، وهذه الدلالة الإضافية لا بد من أن تعكس علاقة مفهومية واضحة ومحددة. إلا أن هذا مما لم يتم مراعاته في معجم البعلبكي. فهو يصوغ نظيراً للمصطلح (ideation)⁽³⁾ على وزن استفعال هو "استذهان" للإشارة إلى العملية النفسية التي يتم فيها تكوين الأفكار قبل سكبها في قالب لغوي، ومعلوم أن صيغة (استفعال) تفيد المعاني التالية:⁽⁴⁾

أ- الطلب والسؤال.

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 343.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 277.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 234.

(4) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 236.

ب- الصيرورة والتحول.

ج- الحكم على الشيء.

د- الاتخاذ.

وليس في المفهوم أي علاقة تحتمل هذه المعاني، وإنما حمل تعريفه للمصطلح عبارة ربما تكون مناسبة هي "تكوين الأفكار".

ومن ذلك ترجمته مصطلح (modernization) بـ "تعصير" ⁽¹⁾ وهو المصدر الأصلي من "عَصَرَ" ومعلوم أن هذا الوزن يفيد التعدية والصيرورة والاتهام والتكثير والمبالغة، وربما ما يلائم العلاقة هنا معنى الصيرورة، أي التحول إلى العصرية، إلا أن القار من نظائر هذا المصطلح هو "تحديث".

أو أنه ينقل المصطلح الأجنبي بلفظ عام لا يحمل المفهوم، من مثل ترجمة مصطلح (idiom) بـ "عُرف"، للإشارة إلى الوحدة اللغوية أو غير اللغوية التي تكتسب قيمة دلالية خاصة في إطار محدد من الاستعمال، مثل كلمة سر بين جماعة خاصة. ولا تستطيع كلمة "عُرف" أن تشير إلى هذا المعنى من قريب أو من بعيد، وكان من الممكن استبدال مصطلح آخر بها، من مثل كلمة سر، أو كلمة تتفق عليها. ومن الحالات التي يختار فيها للمفهوم مصطلحاً لا يعبر عن حقيقة معناه ترجمته مصطلح (liprounding) ⁽²⁾ بـ "تشفيه"، بينما تشير بنية المصطلح الإنجليزي إلى عملية تدوير الشفتين، ولا يؤدي (تشفيه) هذا المعنى، وإنما تحتاج إلى تحديد لتكون دالة عليه وقد كان أولى به أن ينقل المصطلح نقلاً حرفياً ليكون "تدوير الشفتين".

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 312.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 289.

وقريب من ذلك نقله مصطلح (preservation) ⁽¹⁾ بـ "استمرار" وهو نظير، من العمومية بحيث لا يشير إلى حقيقة المفهوم مجرد إشارة، فالمفهوم يدل على نوع من أنواع سبق اللسان يتم بإحلال عنصر لغوي ما محل عنصر آخر يليه مع بقاء العنصر السابق في موضعه، ويسوق على ذلك المثال التالي: "bring the bran in" بدلاً من "bring the man in". حيث حل جزء من الكلمة "brin" محل جزء من الكلمة "man". مع أن تعريفه قد تضمن عبارة تشير إلى المعنى بشكل دقيق وتصلح لأن تكون مصطلحاً يحمله وهي عبارة "سبق اللسان".

وفي معجمه نظائر عربية للمصطلح الأجنبي يتناقض معناها اللغوي وحقيقة المفهوم الذي تدل عليه، من مثل ترجمته مصطلح (oral gesture) ⁽²⁾ بـ "إيماء صوتية"، والمصطلح يشير إلى الأصوات التي كان يصدرها الإنسان البدائي استجابة منه للمثيرات المحيطة به، وفي تركيب النظير العربي تناقض واضح، فمعلوم أن الإيماء يعني استخدام الحركة في التعبير، ولا يدخل الصوت أداة لمثل هذا التعبير، من هنا كان جمع الإيماء والصوت في تركيب واحد يحمل تناقضاً، وإن كان المفهوم يشير إلى استخدام الصوت، إلا أنه من غير الملائم أبداً تسميته: "إيماء"، حتى لو لم يكن استخدام هذا الصوت مطوّعاً ليعبر عن كلمات ذات معانٍ، إلا أنه صوت بشري دال.

لم يلتزم البعلبكي قواعد علم المصطلح في اختيار البيئة المناسبة للمصطلح. فالإيجاز، وهو شرط من الشروط الواجب توفرها في المصطلح، لم يتحقق دائماً، بل كثيراً ما كان يورد البعلبكي مصطلحات طويلة تحتوي على كلمات ليست جزءاً أساسياً من بنية المصطلح من مثل نقله مصطلح (locative case) بـ "حالة المفعول فيه" ⁽³⁾ فكلمة "حالة" ليست جزءاً من بنية المصطلح، وإضافتهما إلى المصطلح تجعله غير ملتزم بقواعد علم المصطلح. ومن ذلك نقله

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 396.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 350.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 292.

مصطلح (historical linguistics) ⁽¹⁾ "بعلم اللغة التاريخي الدقيق"، وليست صفة "دقيق" جزءاً من بنية المصطلح، ولا يعد وجودها مهماً لأن المفهوم يدل على علم، والدقة مسألة مفروغ من ضرورة تحققها فيه.

وقد يكون ذلك بسبب من استخدام أدوات العطف من مثل نقله مصطلح (isotopie) ⁽²⁾ بـ "تكرار أو معاودة لفئات دلالية" فكلمة تكرار وحدها تكفي، ولا يجوز استخدام أداة عطف تفيد التخيير في بنية المصطلح. وكأن بنية المصطلح، التي يفترض فيها أن تسهم في ثبات دلالة مصطلح واحد على مفهوم واحد، تقوم بذاتها بترسيخ التعدد، وذلك باقتراح نظيرين للمصطلح الأجنبي على هيئة بنية واحدة.

وقد غابت النسقية عن معجمه، فقد كان يورد الكلمة الأجنبية المعينة نظيراً عربياً معيناً في حالة، ثم يعود فيورد نظيراً آخر لها، من مثل نقله مصطلح (germanine sound shift) ⁽³⁾ بـ "التحول الصوتي الجرمانى". ثم عاد فنقل مصطلح (Germanism) ⁽⁴⁾ بـ "محاك للألمانية" فلو كان راعى النسقية لكان المصطلح عنده "محاك للجرمانية" أو "التحول الصوتي الألماني". وقد أكثر البعلبكي من نقل المصطلح الإنجليزي باستخدام آلية التعريب، من مثل:

(5)plereme

بليرم:

(6)adonic

أدوني:

(1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 227.

(2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 211.

(3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 211.

(4) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 211.

(5) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 387.

(6) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 32.

(1)interlingua	الانترلنغوا:
(2)nadsat	الندساتية:
(3)isotype	الأيسوتايب:

وقد كان النحت آلية اقترنت عنده بإضافة السابقة تمامًا كما فعل الخولي ومن ذلك في

معجمه:

(4)superfix	معلم فوقطعي:
(5)prelinguistics	قبعلم اللغة:
(6)transliteration	نقحرة:

وقد كان استخدام آلية النحت عنده صدى لاستخدام الآلية ذاتها في النظير الأجنبي من

مثل:

(7) neuropsychological model	طرز عصنفي:
(8)phrase- whol	وحدة شبحميلية:
(9)inter language	بيلغة:

-
- (1) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 254.
 - (2) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 323.
 - (3) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 264.
 - (4) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 483.
 - (5) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 393.
 - (6) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 510.
 - (7) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 328.
 - (8) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 379.
 - (9) رمزي البعلبكي، مصدر سابق، ص 254.

سادساً: معجم اللسانيات الحديثة

اعتمد معجم اللسانيات الحديثة على ترجمة المصطلحات الأجنبية باستخدام تركيب

الإضافة في أحيان كثيرة، وأمثلة ذلك واضحة في معجمه من مثل:

- | | |
|--------------------------|----------------|
| (1) language acquisition | اكتساب اللغة: |
| (2) lexicology | علم المفردات: |
| (3) mannaraof speaking | طريقة الكلام: |
| (4) phrase structure | تركيب العبارة: |

وفي أحيان أخرى يستخدم التركيب الوصفي من مثل:

- | | |
|-----------------------|-------------------|
| (5) pidgin language | اللغة المهجنة: |
| (6) phonemic analysis | التحليل الفونيمي: |
| (7) palatal | صوت عادي: |
| (8) nasal | صوت أنفي: |
| (9) metathesis | القلب المكاني: |

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص 74.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 81.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص 86.

(4) معجم اللسانيات الحديثة، ص 106.

(5) معجم اللسانيات الحديثة، ص 107.

(6) معجم اللسانيات الحديثة، ص 102.

(7) معجم اللسانيات الحديثة، ص 98.

(8) معجم اللسانيات الحديثة، ص 92.

(9) معجم اللسانيات الحديثة، ص 4.

وقلما يلجأ إلى ترجمة حرفية غير ملائمة، فرغم اعتماده عليها بشكل واضح إلا أن هذا لم

يكن على حساب المعنى المتحصل عليه من الصيغة العربية.

وقد استخدم آلية التعريب في نقل المصطلح الأجنبي فيدخل المصطلح الأجنبي على هيئته

غير العربية، وقد كان في كل هذه الحالات يورد المصطلح المعرب ويضع علامة الترقيم (/)

بليها مصطلح مترجم نظير، أي أنه كان يورد للمصطلح الأجنبي الواحد نظيرين عربيين، رغم أنه

لم يكن يورد للمصطلح الأجنبي الواحد إلا نظيراً عربياً واحداً باستثناء هذه الحالات من مثل:

الصورة الصرفية/ أومورف: (1)allomorph

الصورة الصوتية/ أوفون: (2)allophone

العائد الإشاري/ أنافورا: (3)anaphora

الازدواجية اللغوية/ ديجلوسيا: (4)diglossia

الجناس الكتابي/ هوموجراف: (5)homograph

ويعتمد هذه الطريقة ، أقصد إيراد الكلمة المعربة بتلوها نظير عربي لها ، حتى في بنية

المصطلح المركب من مثل:

العلاقات البراديجماتية أو (التصريفية): (6)paradigmatic relations

فيعرب المصطلح بالعلاقات البراديجماتية ثم يورد النظير العربي للكلمة الأخيرة بين

قوسين وهو "تصريفية" ومن ذلك أيضاً:

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص4.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص5.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص39.

(4) معجم اللسانيات الحديثة، ص60.

(5) معجم اللسانيات الحديثة، ص98.

(6) معجم اللسانيات الحديثة، ص18.

(1) syntagmatic relations

العلاقات السنتجمية النحوية:

(2) tagmemic theory

نظرية القوالب التجميمية:

فقد ضُمّن المصطلح الأول نظيرين يدلان على صفة واحدة، وهما "سنتجمية" و"نحوية"؛ فنحوية هي ترجمة عربية لـ (syntagmatic)، بينما كلمة "سنتجمية" صورة معربة لها، مما جعل المصطلح يحتوي على كلمتين تدلان على صفة واحدة، وهذا مما لا ينسجم وقواعد علم المصطلح.

أما المصطلح الثاني "نظرية القوالب التجميمية"، فقد اعتمد في تسمية النظرية على فكرة تقوم عليها، وهي: أن اللغة تتكون من قوالب، فترجم كلمة (tagmeme) إلى العربية "بقالب" واختار صيغة الجمع منها ليسمي النظرية بـ "نظرية القوالب"، لكنه لم يكتف بهذه الكلمة العربية بل ألحق بها النظير الإنجليزي معرباً، فصار المصطلح "نظرية القوالب التجميمية" باستخدام كلمتين للدلالة على مفهوم واحد، مما جعل المصطلح طويلاً ومحتوياً على كلمات زائدة، كأن المعجمي لا يثق بقدرة النظير العربي على حمل المفهوم، فيلحق به النظير المعرب ليؤكد المعنى. وقد أدى به هذا التوجه إلى أن ينقل المصطلح الأجنبي بمصطلح عربي أضخم من نظيره الأجنبي. وقد كان تضخم حجم النظير العربي ملمحاً بارزاً في المعجم، إذ كانت بنية المصطلح تتضمن عبارات مكانها الأنسب هو الشرح وليس المصطلح، من مثل عبارة كلياً أو جزئياً في المصطلح التالي: صوت معوق (كلياً أو جزئياً) obstruent (3).

ومما ساعد على تضخم حجم المصطلح فيه استخدام أدوات العطف ، ومن ذلك:

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص138.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص181.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص96.

- | | |
|-----------------------------|--------------------------------------|
| (1) distinctive features | السمات الفارقة أو المميزة: |
| (2) frequency | التردد أو التواتر الصوتي: |
| (3) suprasegmental phonemes | الفونيمات فوق التركيبية أو الثانوية: |
| (4) jargon | اللغة الخاصة أو المهنية: |
| (5) vowel quality | نوعية الحركات (أو الصوائت): |
| (6) juncture | نقطة الوصل أو المفصل: |
| (7) phonetics | الفونيتيكا أو علم الأصوات: |

من الواضح أن المصطلح العربي ضخم إذا ما قورن بنظيره الإنجليزي، فبينما كان المصطلح الإنجليزي يتكون من كلمة واحدة، كان النظير العربي يتكون من أربع كلمات، اثنتان منهما كان يفترض ألا تكونا جزءاً من بنية المصطلح، وهما حرف العطف والاسم المعطوف بعده.

وقد ينجم طول النظير العربي عن طول المصطلح الأجنبي، الذي يحمل خروجاً على قواعد علم المصطلح في لغته الأم. من مثل مصطلح التصريف والاشتقاق الصرفي (inflection and morphological derivation)⁽⁸⁾. فهذه البنية لا تشير إلى مفهوم واحد بل إلى مفهومين متميزين؛ الأول هو التصريف، والثاني هو الاشتقاق الصرفي، حيث إنه من المعلوم أن علم

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص 41.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 48.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص 135.

(4) معجم اللسانيات الحديثة، ص 71.

(5) معجم اللسانيات الحديثة، ص 140.

(6) معجم اللسانيات الحديثة، ص 71.

(7) معجم اللسانيات الحديثة، ص 103.

(8) معجم اللسانيات الحديثة، ص 65.

الصرف ينقسم إلى فرعين رئيسيين هما: مورفولوجيا صرفية، ومورفولوجيا اشتقاقية. وكان يفترض أن يتم التفريق في البنية الصرفية للمصطلح بين هذين الفرعين، لا أن يتم دمجها على هذا النحو، لأن في ذلك تداخلاً للمفاهيم وتعبيراً عن مفهومين متباينين بمصطلح واحد. فلو أنه قام بتقسيم المصطلح إلى قسمين وهما: التصريف (inflection)، والاشتقاق الصرفي (morphological deviation)، لدل كل قسم منهما على مفهوم محدد منفصل عن الآخر، أما أن يتم دمج هذين المفهومين معاً في بنية مصطلحية واحدة، فتوجه غير صحيح في علم المصطلح. وقد كان معجم اللسانيات الحديثة يلجأ إلى الإيجاز في صياغة المصطلح في حالات لا يكون فيها ذلك مناسباً، من مثل نقله مصطلح (kinesics)⁽¹⁾ بالحركات الجسمية دونما إشارة إلى ماهية المعرفة وهو أنه علم، فمعلوم أن اللاحقة (cs) في الإنجليزية تضاف إلى الكلمة لتدل على أنها علم، والمعرفة ليس على هذا النحو من العموم، فليس المقصود به الحركات الجسمية وإنما هو علم الحركات الجسمية أو "دراسة الحركات الجسمية".

لم يستثمر النحت على نحو موسع في هذا المعجم بل كان في كل الحالات التي وظف فيها

صدى لاستخدامه في المصطلح الأجنبي من مثل:

الدراسة المورفوفونيمية: morphophonemics⁽²⁾

اللغات الأفروآسيوية: afro- Asiatic languages⁽³⁾

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص 73.

(2) معجم اللسانيات الحديثة، ص 91.

(3) معجم اللسانيات الحديثة، ص 71.

ولم يكن ذلك في كل المصطلحات الأجنبية التي استخدم النحت في صياغتها في لغتها

الأم، فقد نقل مصطلح labio-dental⁽¹⁾ بـ "صوت شفوي أسناني" دونما استخدام لآلية النحت في النظر العربي.

ثانياً: المعجم الشامل الموحد

لا بد من أن يقوم المعجم الشامل الموحد على إستراتيجية تسعى للمحافظة على الأمور

الآتية، وهي:

أولاً: هدف مستعمل المعجم من العودة إليه.

ثانياً: وقت مستعمل المعجم وجهده وتركيزه.

ثالثاً: نوع المعرفة المقدمة ودقتها ووضوحها.

رابعاً: مصطلح موحد ذي بنية مناسبة.

أما المحور الأول، وهو هدف مستعمل المعجم، فلا بد أن يراعى، فيجد مستعمل المعجم ضالته فيه. ولا يحدث هذا إلا إذا كان المعجم جامعاً لأكثر عدد ممكن من المصطلحات اللسانية، خاصة الحديثة منها. فالمعاجم اللسانية المتخصصة تعاني نقصاً في المصطلحات اللسانية عامة والحديثة منها خاصة. والمقصود بالمصطلحات اللسانية كل المصطلحات اللسانية في فروع اللسانيات المختلفة، وليس التركيز على فرع وإغفال باقي الفروع. ولا يمكن أن يوصف المعجم المتخصص بالشمول ما لم يراع هذه المسألة، فيشكل كفاية لمستعمله فلا يحتاج إلى أن يبحث في أماكن أخرى عن المصطلح ذاته. لأن مسألة التحقق من معنى المصطلح تكون، في الغالب، في معرض البحث في مسألة لغوية أخرى، قد يتوقف البحث فيها على المعنى الذي يسعى الباحث إليه، لذا يجب أن يقدم هذا المعنى للباحث بأقل وقت وجهد ممكنين، فيتحقق الهدف الثاني من

(1) معجم اللسانيات الحديثة، ص74.

أهداف المعجم الشامل الموحد . فلو لم يجد الباحث ضالته في هذا المعجم سيكون مضطراً للبحث عنها في معجم ثانٍ وثالثٍ وهكذا، مما يشكل هدراً لوقته وجهده وتركيزه الواجب ادخاره للمسألة الرئيسية التي يبحث فيها.

أما المحور الثالث، وهو نوع المعرفة المقدمة، وكفايتها، ووضوحها، فمسألة موكولة إلى التعريف، وذلك لأن مستعمل المعجم يهدف، إلى جانب النظير العربي أو الإنجليزي أو الفرنسي للمصطلح المعين، إلى تبين حقيقة المفهوم الذي يعبر عنه المصطلح، لذا لا بد من أن يكون وصف المفهوم هو المكون الأول من مكونات أي مدخل في المعجم المتخصص، فيكون التعريف المصطلحي راصداً للمكونات الدلالية للمفهوم، مخلصاً إياه من الحمولة الثقافية للمفردة التي وظفت في صياغته، تلك الحمولة التي كانت موجودة فيه قبل الاصطلاح، وستظل حاضرة فيه ما لم يتم تحيئتها بالتعريف المصطلحي، الذي يحدد المكونات الدلالية للمفهوم، مركزاً على الخصيصة المتعلقة بوظيفته الخاصة داخل المنظومة المفهومية التي ينتمي إليها. فيبدأ التعريف المصطلحي من المفهوم بعد تحديده بدقة، ووصفه بشكل مجرد يسمح بالتفريق بينه وبين مفاهيم أخرى داخل منظومة المفاهيم التي ينتمي إليها⁽¹⁾. فالقارئ يحتاج عقله إلى أن يقوم بالتحقق من ماهية الشيء عن طرق معرفة خصائصه الذاتية التي تكون مفهوم الشيء مميزاً عما عداه⁽²⁾. مما يساعد على تحديد موقع المصطلح ضمن منظومته المفهومية، فيكون التعريف على هذا النحو مصطلحياً، جامعاً لكل أفراد المعرف مانعاً لغير المعرف من أن يدخل فيه.

كما يهدف مستعمل المعجم إلى أن يجد مصطلحاً واحداً تتفق دلالاته عند كل الباحثين. ولا يحدث ذلك إلا إذا كانت البنية الصرفية المقترحة للمصطلح سليمة قادرة على حمل المفهوم، ولا

(1) أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص129.

(2) عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية، ص423.

تحمل في ثناياها ما يتناقض وحقيقة هذا المفهوم. فإن لم يكن ذلك فسيبدأ كل باحث، لا يرى كفاءة هذا المصطلح، بالبحث عن مصطلح بديل، مما سيؤدي حتمًا إلى تعدد المصطلحات، وتباعده الباحثين تبعًا لذلك، لكن إذا ما توافرت المصطلحات الموحدة يجد الباحثون وقتًا ينقرون فيه لمناقشة القضايا اللسانية عوضًا عن التحقق من صحة المصطلح، ومناقشة مدى ملائمته للمفهوم. فالمصطلح الموحد هو المصطلح الملائم للمفهوم، وهو ما يجب أن يشتمل عليه المعجم المتخصص ليعين العلم على وضوح وثبات أدواته، ويرسخ نظامًا تواصلًا بعيدًا عن اللبس بين المتخصصين يتيح نقل المعرفة المتخصصة بشكل علمي ودقيق.

أما الحفاظ على وقت وجهد وتركيز الباحث فمسألة في غاية الأهمية، ومرتبطة بأهداف المعجم جميعًا، لأن الباحث لا يعود عادة إلى المعجم إلا في معرض بحثه في مسائل لسانية مختلفة وبحثًا عن معنى مصطلح ما، أي أنه يكون منشغلًا في الأساس بمسألة لسانية تشغل ذهنه، يأتي المصطلح مطلبًا هامشيًا يخدم هذه المسألة، ومطلوب من المعجم أن يلبي هذا المطلب الهامشي بجهد ووقت قليلين فلا يتشتت تركيزه، وهذا ما لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان المعجم مرتبة مداخله ترتيبًا مفهوميًا، لا ترتيبًا ألفبائيًا. بمعنى أن تجتمع مصطلحات الحقل الواحد في مكان واحد من المعجم مخصص لهذا الحقل، وترتيب المصطلحات في هذا المكان على أساس تعريف تسلسلي. فتحدد هذه التعريفات داخل الحقل الواحد، وتحدد المصطلحات الأساسية، والمصطلحات الهامشية، فالأولى، أي المصطلحات الأساسية، هي التي ستتحكم بالتقابلات الهامة داخل الحقل؛ فتعطى الاهتمام اللازم والمكان المناسب في الحقل، ومن ثم تربط بها المصطلحات الهامشية التي يتحدد موضعها بالنظر إلى شكل العلاقة التي تربطها بالمصطلحات الأساسية.

ولا بد من أن يتم ترتيب هذه المصطلحات بناءً على منطق معين، من مثل ترتيبها من العام إلى الخاص؛ أي من المفهوم ذي الشمول الأكبر والتضمن الأصغر، إلى المفهوم ذي

الشمول الأصغر والتضمن الأكبر. فمصطلح "مفهوم" (concept)، وهو من مصطلحات علم المصطلح، يجب أن يوضع ضمن حقل خاص بمصطلحات علم المصطلح، يحتل فيه مكاناً يخص لمنظومة المفاهيم الخاصة به، ويشكل منطلقاً لتفرعات أخرى، ويعرف بأنه: "وحدة فكرية تتكون بالتجريد انطلاقاً من الخصائص المشتركة لمجموعة موضوعات" ⁽¹⁾، ويحدد موقع هذا المصطلح في مكان مركزي في هذه المنظومة. وبعد ذلك تبدأ عملية ربط المصطلحات المتفرعة منه بشكل قائم على فكرة الأصل والفرع، إذ يتفرع من هذا المصطلح أربعة مصطلحات هي ⁽²⁾:

1- المفهوم المستعار (Borrowed concept).

2- المفهوم المحتوي (Superordinate concept).

3- المفهوم التابع (Subordinate concept).

4- المفهوم المتناسق (Coordinate concept).

فتوضع هذه المصطلحات في مكانها في المنظومة، وبموقع يبين كونها فرعاً من المصطلح الأعم وهو "المفهوم". وعند تعريف كل من هذه المصطلحات بتحديد جنسها بأنها "مفهوم"، لا بأنها "وحدة فكرية تتكون بالتجريد انطلاقاً من الخصائص المشتركة... الخ"، لأن هذا ما تم تحديده في تعريف المفهوم، ووجود هذه المصطلحات مجتمعة في منظومة واحدة يغني التعريف عن أن يعيد تحديد هذه الخصائص. فيعرف المفهوم المستعار مثلاً بأنه: "مفهوم مستخدم في مجال معين، إلا أنه ينتمي بداية إلى مجال آخر" ⁽³⁾. فلم يوصف جنس المفهوم، وإنما كان الوصف لفصله النوعي

(1) علي القاسمي، علم المصطلح، ص 765.

(2) علي القاسمي، علم المصطلح، ص 765-766.

(3) علي القاسمي، علم المصطلح، ص 765.

وهو أنه "يستخدم في مجال معين إلا أنه ينتمي إلى مجال آخر"، وكذلك الأمر في سائر أنواع المفاهيم. مما يساهم في توفير الحيز المكاني والتقليل من الحشو والتكرار في المعجم.

وإذا ما كان المصطلح يشتمل على فروع أخرى، فلا بُد من تعريفه بالاشتغال أي بذكر هذه الأجزاء، لأن ماهية هذا المصطلح لا تتحدد وتتضح إلا بذكر أجزائه مجتمعة. ومثال ذلك مصطلح المفهوم المحتوي الذي يشتمل على نوعين هما:

1. المفهوم الجنسي (Generic concept).

2. المفهوم الشامل (Comprehensive Concept).

وفي هذه الحالة لا بُد من ذكر هذه التفرعات وعلاقاتها التسلسلية بالمفهوم المحتوي، وعلاقة هذا الأخير بمصطلح "المفهوم".

وعند تعريف المفهوم المحتوي يقال إنه: "مفهوم في منظومة ترابطية يمكن أن يقسم إلى عدد من المفاهيم من مستوى أدنى. وعند تعريف المفهوم الجنسي، وهو أحد أنواعه، يقال إنه: "مفهوم محتوٍ في علاقة جنسية". ويعرف المفهوم الشامل بأنه: "مفهوم محتوٍ في علاقة جزيئية"، دون الحاجة إلى ذكر صفات المفهوم المحتوي أثناء تعريف المفهوم الشامل أو المفهوم الجنسي. وذلك لاجتماع هذه المصطلحات معاً وترتيبها وفقاً للعلاقات القائمة بينها، فوجود مصطلح المفهوم الشامل في الموقع المخصص لفروع المفهوم المحتوي، يغني عن إعادة شرح هذه العلاقة، وعن شرح الصفات العامة التي تشترك معاً فيها الكلمة الغطاء وهي "المفهوم المحتوي"، والكلمة الأعم وهي "مفهوم"، لأن هذا ما تم شرحه في موطن قريب ودال، فالموقع في معجم مرتب على هذا النحو يحمل دلالة، ويحدد خصائص تمييزية. ولو كانت هذه المصطلحات قد رتبت ألفبائياً لكان موقع مصطلح المفهوم المستعار (borrowed concept) في مدخل (b). بينما يكون مصطلح المفهوم المحتوي (superordinate concept) ومصطلح المفهوم التابع (subordinate

concept في مدخل (s). ويكون المفهوم المتناسق (coordinate concept) في مدخل (c).

بمعنى أن الأنواع المنتمية إلى الجنس الواحد سيتم تشيبتها في ثلاثة مداخل متباعدة. وفي هذا تشيبت للمنظومة المفهومية التي يخدم العلم اجتماعها، وفي ذلك بناء لهيكل تنظيمي للمعرفة، وليس مجرد رصف للكلمات، غير قائم على تنظيم مفهومي.

ولذلك فإن ترتيب هذه المصطلحات الأمثل يكون بتجميعها بترتيب يبدأ بالعام ثم الخاص، وبالأصل ثم الفرع، في مكان مخصص لها في المعجم، على النحو التالي:

1. المفهوم (concept).

1-1. المفهوم المستعار (Borrowed concept).

2-1. المفهوم المحتوي (Superordinate concept).

1-2-1. المفهوم الجنسي (Generic concept).

2-2-1. المفهوم الشامل (Comprehensive Concept).

3-1. المفهوم التابع (Subordinate).

1-3-1. المفهوم النوعي (Specific Concept).

2-3-1. المفهوم الجزئي (Pratitive Concept).

4-1. المفهوم المتناسق (Coordinate concept).

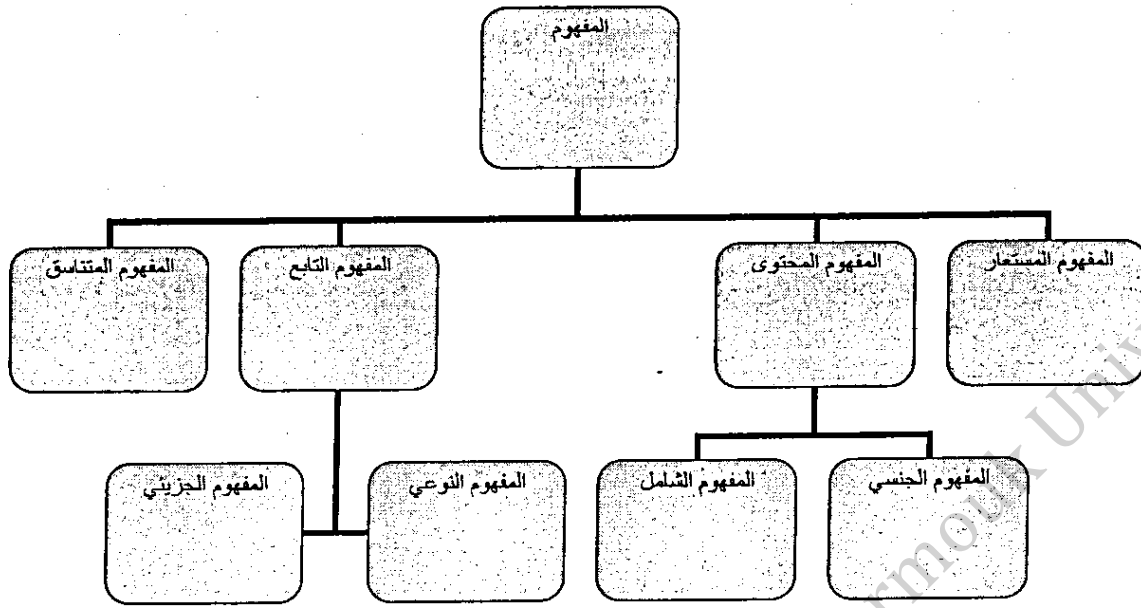
إن هذا الترتيب يبين العلاقات القائمة بين المصطلحات بشكل واضح ومحدد، ويعتمد التصنيف طريقة دقيقة لبيانها، دون الحاجة لوصف هذه العلاقات بالكلمات، مما يوفر جهد ووقت مستعمل المعجم، ويساعده اجتماع المصطلحات على هذا النحو على وضع خطوط فاصلة بين هذه المصطلحات، مما يجعل الخلط بينها أمراً غير ممكن. حتى الفروق الدقيقة التي تكون سبباً في أحيان كثيرة لتداخل المفاهيم ستوضح هنا وتبين. بالإضافة إلى أن التعريف سيكون مختصراً ولا

يضطر المعجمي فيه للحشو وتكرار بعض الخصائص. وكثير من الخصائص يتم تحديدها بمجرد وضع المصطلح في موقعه المناسب، فقد تكون الخصيصة هي العلاقة. والموقع والعلاقة ركنان تم تحديدهما بدقة بمجرد تجميع المصطلحات وترتيبها في المنظومة المفهومية المعينة وفق تصور واضح.

ما لم يكن ذلك، ورُتبت المصطلحات ترتيبًا ألفبائيًا، فإن هذه المصطلحات سيتم تشيئتها ولن تكون المنظومة المفهومية واضحة، بل غير موجودة في المعجم.

وتساعد هذه الآلية في الترتيب على الكشف عن الفجوات الوظيفية في المنظومة، فيكتشف المعجمي أنه أسقط مصطلحًا معينًا، لأن مكانه سيكون فارغًا في الهيكل المفهومي الذي تشكل من هذا الترتيب، فالرصيد المعجمي لأي علم من العلوم في أي لغة من اللغات يمثل بنية متكاملة الخصائص، بما أن مجموع دواله تترايط في علاقات متفاعلة عضويًا⁽¹⁾. ومن المناسب لتفادي النقص في معجم كهذا أن يبدأ المعجمي المنظومة المفهومية المعينة برسم توضيحي يبين فيه العلاقات القائمة بين المفاهيم على النحو التالي:

(1) عبد السلام المسدي، مصدر سابق، ص 92.



الشكل (5) أنواع المفهوم

ولتشتيت المصطلحات في المعجم ثلاث نتائج سلبية هي:

1. عدم الاقتصاد في التعريف.
 2. صعوبة فهم العلاقات المفهومية وتحديدّها.
 3. هدر وقت وجهد وتركيز مستعمل المعجم، واضطراره إلى العودة إلى أجزاء أخرى من المعجم لفهم مفاهيم أخرى ذات علاقة.
- أما الترتيب المفهومي القائم على إدراك العلاقات بين المفاهيم فيساهم في تقديم المعنى، فالمعنى هو علاقات الكلمات بعضها ببعض ومحصلة علاقة الكلمة بغيرها (1). مما يجعل المصطلح واضحاً، ويعكس صورة واضحة مبنيّة دقيقة للحقل كاملاً.
- ويسهم هذا الترتيب في تخليص التعريف والمفهوم الذي يصفه من تداخل المفاهيم، فلو فرضنا أن لأحد المصطلحات، وهذا أمر غير وارد في معجم كهذا، أكثر من معنى، فإن كل معنى

(1) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 80 .

من هذه المعاني سيتم إيرادها في مدخل خاص بالحقل الذي ينتمي إليه في المعجم. يضاف إلى ذلك تحية المعنى اللغوي للمفردة الموظفة في المصطلح، وذلك لاعتماد المعجم التعريف المصطلحي. وهذا سيجعل المعجم ذا وظيفة مزدوجة، فهو يقدم شرح المفهوم أولاً. يُقيم، وهو يشرح المفهوم، للعلم سوره الجامع وحصنه المانع والسياج العقلي الذي يرسى حرمانه، رادعاً إياه أن يلبس غيره، وحاضراً غيره أن يلتبس به⁽¹⁾. كما أنه يقدم هيكلًا تنظيريًا يصف بشكل مسطح صورة لمحتويات الحقل وفروعه.

ويتوفر كل حقل علمي على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبر عن مفاهيمه. وتبين العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يعبر عنه بالتعريف المصطلحي الدقيق. وتؤلف مصطلحات كل حقل من الحقول منظومة مصطلحية تقابل المنظومة المفهومية لذلك الحقل. ومن مجموع المنظومات المصطلحية يتألف النظام المصطلحي في لغة من اللغات. ولا يحقق النظام المصطلحي الغاية من وجوده ما لم تكن العلاقات المتبادلة بين عناصره متميزة دلاليًا، ومتجاوبة مع النظام المفهومي تجاوبًا دقيقًا، ولا يتأتى إدراك كنه النظام المفهومي لعلم من العلوم، ما لم نضع تصنيفًا مفهوميًا يقوم على أسس وجودية ومنطقية.

ويمكن للمعجم المتخصص المرتبة مداخله ترتيبًا مفهوميًا، أن يشتمل في آخره على كشف يجمع المداخل مرتبة ألفبائيًا مع أرقام الصفحات والمفاهيم، بحيث يستطيع القارئ الذي يبحث عن مصطلح أن يصل إليه بسهولة، وهو مدرج ضمن حقله العلمي ومنظومته المفهومية.

أما المعاجم السنّة محل الدراسة فقد قامت على أساس تقديم النظير العربي للمصطلح الأجنبي بهدف تيسير التواصل في العلوم ومواكبة تطورها، فلم يكن إرساء النظير العربي وتوحيده هدفًا لها في الأساس، وإنما كان وسيلة لتقديم المصطلح الأجنبي، مما جعلهم لا يترددون

(1) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 11.

في إيراد غير نظير عربي للمصطلح الأجنبي بهدف توصيله، دونما مراعاة لأن تكون بنية النظير العربي قادرة على حمل المفهوم، ومنسجمة وقواعد علم المصطلح. ولم يتردد المعجمي في نقل المصطلح الأجنبي بمشكلاته من لغته الأم، فيقدم المفهوم كما فهمه بمصطلح يقترحه أو يترجمه ترجمة حرفية تبتعد فيه تمامًا عن حقيقة المفهوم.

أما المكون الثاني من مكونات التعريف فهو المكون التاريخي، ويكون موجهاً إلى الباحث غير المتعجل، أو إلى الباحث الذي لا يهدف إلى البحث عن معنى المصطلح حسب، وإنما هو باحث في لسانيات المصطلح، يهدف إلى تقصي المصطلح في مراحل تكوينه المختلفة. ويشتمل المكون التاريخي على معلومات تاريخية تأثلية تبين أصل المصطلح، واللغة التي انتقل منها إلى العربية، مما ييسر عملية البحث في مراحل تطوره. ويتضمن هذا المكون مراحل تطور المفهوم العلمي للمصطلح، ومراحل تغيير المصطلح إن كان طرأ عليه تغيير، فالتغيير قد يصيب المصطلح مع ثبات المفهوم، أو يصيب المفهوم مع ثبات المصطلح. ولا يعني ذلك أن المعجم معجم تاريخي يقوم بوظيفة تاريخية، تتمثل في حفظ المصطلحات التي تم تداولها في فترة من فترات تاريخ الممارسة العلمية، فهذا مكانه معجم تاريخي متخصص، وإنما يقوم هذا المكون بالإشارة إلى أصل المصطلح وما طرأ عليه أو على مفهومه من تغييرات يشار إليها بشكل عارض.

ويمثل المكون الوثائقي المكون الثالث للمدخل، ويتألف من المصادر التي استقيت منها المادة، كالشواهد التي يستعين بها لتوضيح المفهوم، أو المصادر التي اعتمد عليها في تسميته المفهوم.

أما المكون الرابع فهو النظائر الأجنبية للمصطلح العربي، فمن المناسب في معجم كهذا أن يتم إيراد مجموع النظائر الأجنبية المتداولة لهذا المصطلح، كالإنجليزية والفرنسية والألمانية وأي

لغة أخرى يرى المعجمي أن من المناسب اشتغال المعجم على نظائر المصطلحات اللسانية فيها، على أن يكون ذلك تذييلاً للتعريف.

ويستطيع المعجمي إلى جانب ذلك أن يوظف ما يراه مناسباً من طرق شرح المعنى المساعدة لتوضيح المفهوم، من مثل، الصور والرسوم التوضيحية والتعريف بالمضاد... الخ. ولكي يضمن المعجم تحقق هدف الاهتمام بوقت وجهد وتركيز مستعمل المعجم، لا بُد من أن يهتم بلغة التعريف، فتكون واضحة غاية الوضوح، تخلو من كل ما من شأنه أن يشوش هذا الوضوح، كاللفظ الغريب غير المعروف مسبقاً لمستعمل المعجم. وإن اضطر إلى مثل هذه الألفاظ فلا بُد من أن يتضمن المعجم مدخلاً مخصصاً لهذا اللفظ يُعرّف فيه.

ومما يشوش وضوح التعريف أن يستخدم المعجمي المجاز والمحسنات اللفظية والتعقيدات من تقديم وتأخير وحذف في وصف المفهوم، لأن الهدف منه هو إبلاغ الرسالة بطريقة بسيطة واضحة تهتم بالمعنى بالدرجة الأولى، بينما قد تؤدي الصور البلاغية إلى الغموض أو اللبس أو تعدد التفسيرات، والدقة في التعبير في مقام كهذا أولوية لا بُد من أن تقدم على جمال الأسلوب. وقد تستغني لغة التعريف عن كل ذلك، وتكون عاجزة في الوقت ذاته عن أن تحدد المفهوم، كأن يستعين المعجمي باللغة السالبة فيعرف المصطلح بضده أو بالمرادف، فالضد لا يكون دائماً واضحاً لدرجة تستدعي ضده، إلا إذا كان طريقة شرح مساعدة.

ولا يساعد على تجلية المفهوم أن يعرف المجهول بمجهول من مثل تعريف المصطلح باسمه اللاتيني، أو أن يدخل المصطلح أو أحد مشتقاته في لغة التعريف، وقد عد ذلك من باب اللغو⁽¹⁾. فلا يمكن تعريف المصطلح بنفسه أو بجزء منه.

(1) علي القاسمي، علم المصطلح، ص 756.

مما يخدم هدف الوضوح أن يكشف التعريف عن الفروق الدقيقة بين المصطلحات التي تعد مترادفة، ويكون ذلك من خلال خصائص المصطلح الفارقة منها، وعرض المصطلح في سياقه، أو إيراد الأمثلة والشواهد التي تحدد دلالاته. ومما يساعد على توضيح ما دق من معنى ترتيب المصطلحات ترتيباً مفهوماً، لأن في هذا كشفاً عن المعنى بأبعاده المختلفة بعد تجميع الكلمات داخل الحقل الواحد وتوزيعها، مما يكشف عن العلاقات بينها، ويحدد الفرق بين ما يبدو مترادفاً. ويعالج هذا التصنيف مشكلة المشترك اللفظي حيث توضع كل كلمة بمعناها المستقل في مكانها ضمن حقلها المخصص. فالتعريف المصطلحي يقتضي تحديد جنس المعرف وتحديد فصله النوعي، وقد يكون فصله النوعي هذا هو موقعه داخل الحقل الذي ينتمي إليه. ولكي يتضح معنى الكلمة لا بد من أن يتم توضيح الكلمات المترابطة بها دلاليًا، وقد عرف معنى الكلمة بأنه محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى داخل الحقل المعجمي. فعناصر الحقل الواحد يحدد كل منها الآخر، ويستمد قيمته من موقعه داخل النظام، فلا يكشف هذا التعريف عن المعنى بأبعاده المختلفة فقط بل يعالج المجموعات المترابطة من المصطلحات، ويجمع المصطلحات داخل الحقل الواحد، ويرتبها بشكل يكشف عن الفجوات التي توجد داخل الحقل. والمقصود بالفجوات نقص في المصطلحات التي تعبر عن مفاهيم معنية ذات موقع في الحقل المعين، وتسمى هذه الفجوة الوظيفية.

ومما لا يخدم هدف الحفاظ على وقت وجهد مستعمل المعجم، ولا يسهم في تجلية المفهوم، أن يحيل المعجم في التعريف على مدخل آخر، فهذا يعني، من أحد جوانبه، أن المدخلين يحملان المفهوم ذاته، وفي ذلك تقريظ بالفروق الدلالية بين المفهومين المتقاربين في المعنى، وتجاوز لقاعدة مهمة في علم المصطلح تقول: "إن للمفهوم الواحد مصطلحاً واحداً".

ولا بُد من أن يكون التعريف موجزاً لا يستغرق فهمه وقتاً طويلاً، على ألا يعني الإيجاز

عدم شمول التعريف لمكونات المعرفة جميعاً، الأساسية منها والهامشية، فيكون التعريف مساوياً للمعرف، وذلك مع الحفاظ على مبدأ الاقتصاد في اللغة، وتوفير وقت وجهد مستعمل المعجم.

ومن أهداف المعجم الشامل الموحد أن يوحد، أي أن يمنح للمفهوم الواحد مصطلحاً واحداً، ولا يسمح بأن يعبر مصطلح واحد عن مفهومين، أو أن يطلق على المفهوم الواحد مصطلحان. لذلك لا مكان للترادف في هذا المعجم، ولا مكان لتعريف يعتمد على الإحلال، أو على الإحالة على مصطلح آخر، لأن في الإحالة إلى مصطلح آخر إشارة إلى أن المصطلحين يشتركان في مفهوم واحد. ولا وجود لمصطلح يدل على مفهومين، وإذا ما كان ذلك موجوداً فإن ترتيب مداخل المعجم حسب المفاهيم سيجعل كل مصطلح موجوداً في حقلين مختلفين، يمثل في كل مرة مفهوماً خاصاً.

أما المحور الرابع من محاور اهتمام المعجمي فهو بنية المصطلح، المبنية على قواعد علم المصطلح، وهذا يحتاج إلى معرفة لسانية معمقة في بناء المصطلح، أو في اختيار النظر الأنسب من بين النظائر العديدة المتداولة، وللوصول إلى ذلك لا بُد من أن يُراعى الآتي:

أولاً: أن يكون المصطلح سهلاً على اللسان مطواعاً، غير عصي على الإدراك، ولا يكون ذلك إلا إذا ما صيغ المصطلح من جنر يوحي بمعنى المفهوم، وهذا يعني ألا يبتعد المصطلح كثيراً عن معناه اللغوي، وإلا ابتعد عن الاصطلاح الأمثل.

ثانياً: أن تكون صيغة المصطلح الصرفية مناسبة للمعنى، فلا يستخدم صيغة صرفية تتناقض و ملمحاً من ملامح المفهوم.

ثالثاً: الإيجاز، فكلما كان المصطلح طويلاً، كان عرضة لأن يستبدل به غيره مما هو أكثر اختصاراً وانسجاماً مع مبدأ الاقتصاد اللغوي، لذلك لا بُد من أن يستثمر المصطلحي باباً

مهماً في الاشتقاق هو النحت، الذي يعد من أهم آليات التوليد التي تخدم مبدأ الاقتصاد في اللغة، ويكون استخدام هذه الآلية ملحقاً مع المصطلحات الطويلة. ومما يخدم هذا المبدأ كذلك استخدام الرموز والاختصارات.

ولا بُد من أن يبتعد المصطلح عن كل ما من شأنه أن يبتعد به عن هذا المبدأ، من مثل استخدام أدوات العطف، والاستدراك في بنية المصطلح.

رابعاً: أن يتمثل المصطلحي المفهوم قبل أن يشرع في صياغة مصطلح يعبر عنه، خاصة عندما ينقل هذا المصطلح إلى العربية من لغات أخرى، وذلك بسبب ما قد يقع فيه من مزالق الترجمة الحرفية، أو عدم تمثيل المصطلح للمفهوم.

خامساً: أن يستثمر المصطلحي كل إمكانيات اللغة في الوصول إلى مصطلح ثابت، فليس مطلوباً منه أن يخلق المصطلحات بل أن يستعين بالتوليد ليحيي ما هو كامن في اللغة " ليصبح متداولاً بالفعل" (1).

سادساً: لا مكان للمصطلح المعرب في هذا المعجم، ولا لمصطلح معرب شطره الأول ومترجم شطره الآخر. فرغم أن التعريب آلية من آليات التوليد المعتمدة في النقل، إلا أنها مما يحسن استيعاده من آليات التوليد، والعربية لن تعدم الوسيلة لإيجاد نظير عربي لكل مصطلح لساني أجنبي، وإنما قد يعجز أبناء اللغة عن ذلك، فكل لغة من لغات البشر مهيأة بالطبع لاستيعاب الصوغ الدلالي الجديد، وإنما القدرة أو القصور في أهل اللغة لا في اللغة ذاتها. وعلى المعجمي أن يعمل على تمكين اللغة لتكون حاضرة في مصطلحات اللسانيات، ووجود اللغة الأم للمصطلح على هيئة الاسم المعرب، يجعل العربية في موقف ضعيف، لأن المصطلح سيكون حاضراً بقوة في محيطه الطبيعي مع لغته الأم بينما ينفر من أي لغة

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط، ص 147.

غيرها⁽¹⁾، بما فيها العربية، لذا لا بد من تسمية اللغة الثانية من معجم المصطلحات اللسانية

إن كان يهدف إلى التوحيد.

وبعد أن يعمق المصطلحي النظر في المفهوم بعيداً عن المصطلح الأجنبي الذي يحمله، ويعرفه تعريفاً مصطلحياً يحدد فيه جنسه وفصله النوعي، مبتدئاً بخصائصه الجوهرية الوظيفية فالعرضية، وينسبه إلى حقله، ويحدد موقعه فيه، واصفاً علاقاته بالمصطلحات المجاورة له في الحقل الدلالي، بعد ذلك يختار المصطلحي جذراً عربياً يوحى بأكثر خصائص هذا المفهوم جوهرية، ويفضل أن تكون الخصيصة الوظيفية. وبعد ذلك ينظر فيما يمكن أن يضاف إلى هذا الجذر من زيادات لإفادات المعنى المصاحب. ومن ثم يختار الصيغة الصرفية الأقدر على تمثيل المفهوم؛ فإن كانت سمة الفاعلية هي الأبرز فيه فإن البنية الأنسب هي اسم الفاعل، وإن كانت صفة الثبوت هي الأبرز كانت الصفة المشبهة هي الأنسب، وإن كانت الكثرة والمبالغة هي الأبرز فلا بد من اختيار صيغة المبالغة، وهكذا.

بعد تحديد البناء الأنسب لحمل المفهوم ينظر في الصور التي يمكن أن تقدم المعنى، ذلك أن صيغة المبالغة مثلاً، لها عدد من الأبنية، وكذلك الصفة المشبهة والمصدر واسم الآلة.. الخ، ويراعى أثناء ذلك ألا يكون البناء الذي اختير لحمل المفهوم مشغولاً بحمل مفهوم آخر في اللسانيات، وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من أن يتم البحث عن بناء آخر من الأبنية القادرة على الوفاء بدلالة المفهوم ضمن إطار الصيغة الواحدة⁽²⁾ أو البحث في ذات الصيغة لكن من جذر آخر قريب، المهم ألا يشترك المفهومان في صيغة صرفية واحدة. بعد ذلك تعتمد الصيغة المناسبة ويتم ضبطها بالشكل لبيان نطقها السليم.

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط، ص 160.

(2) مصطفى حيادرة، مرجع سابق، 84-85.

وينبغي أن يستند المعجميون الذين يعملون في مجال تصنيف المعاجم المتخصصة على

توصيات اللجنة التقنية (37) لإنتاج معاجم تتوافر فيها الجودة التقنية والمواصفات الدولية (1).

يفضي تطور العلوم إلى تطور وتغير الأنظمة المفهومية، مما يستدعي هيكلة جديدة للمفاهيم ومراجعة متواصلة لنظام التعريف، ولا بد من أن يتنبأ المعجم بالعلائق الممكنة بين المفاهيم المتقاربة، وتعريف المصطلح العلمي يتطلب دراية بالمجال المتخصص وبالمستجدات المعرفية المتعلقة به، مما يستدعي التواجد الدائم ومتابعة المصادر العلمية، فالتفجر العلمي الذي يشهده الحقل المعرفي قابل للتجدد باستمرار، ويلزم المعجمي مراجعة تعريفاته وتقويم اعوجاجها.

وينبغي أن يكون الاصطلاح خاضعاً لضوابط نسقية، وتكون هذه الضوابط منبثقة من ضوابط اللغة العامة، أما الاصطلاح المستقبلي فلا بد من أن يكون مرتبطاً بالتوليد الآلي نظراً للعدد الهائل من المفاهيم التي يلزم نقلها إلى العربية، فتوظيف إمكانات الحاسوب في خدمة المصطلحات اللسانية يقدم وسيلة متطورة من وسائل بناء المصطلح واستقراره وإشاعته بين الدارسين، ولا بد من أن يلجأ المعجم إلى تخزين المصطلحات بإصدارات محوسبة.

أما مصادر هذا المعجم فهي كل الدراسات اللسانية والمعاجم اللسانية، وما تذيل به الكتب والدراسات والدوريات المتخصصة في الغرب والشرق، وكل ما يمكن أن تستقى منه المصطلحات المتعلقة باللسانيات، لذلك لا بد من متابعة كل ما يصدر من دراسات للوقوف على ما جد فيها من مفاهيم ومصطلحات معبرة عنها، فيتم إضافته في ملاحق تتبع صدور المعجم.

ولكي يستقيم هذا العمل ويتم على النحو الأمثل لا بد أن تتوحد الجهود المبذولة لجمع المصطلحات وجمعها، وتوحيدها، ولا بد من أن يتصدى لهذا العمل مؤسسة متخصصة، لأن الجهد

(1) علي القاسمي، علم المصطلح، ص 311.

كبير، وتأليف هذا المعجم يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، ويحتاج كذلك إلى إحاطة وتعمق بالعلوم

اللسانية الحديثة، ومتابعة لكل ما جد فيها، وإلى إتقان لقواعد علم المصطلح.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

البحث المصطلحي جزء من السياسة اللغوية ، يبدأ بجرد الحاجات ثم يحدد على ضوءها الأهداف القريبة والغايات البعيدة ، ومن ثم يختار الوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف وبلوغ الغايات. وتعدد المصطلحات اللسانية مشكلة تواجه الباحث في اللسانيات، لأنها تؤدي إلى عدم التفاهم العلمي بين المتخصصين وإلى فقدان اللغة المشتركة، مما يقطع طرق التعاون بينهم. وقد اتضح بعد البحث أن المصطلح اللساني في المعاجم محل الدراسة لم يكن موحداً ، فقد كانت هذه المعاجم تضع للمفهوم الواحد غير مصطلح ، كما كان يشترك مفهومان في مصطلح واحد. وقد اعتمدت ثلاثة من المعاجم الستة على إيراد المصطلح الأجنبي إزاء نظيره العربي دونما تعريف ، وهي :

قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي

معجم اللسانية لبسام بركة

المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة

والعلوم.

مما أبقى على المفهوم غامضاً

وقد اتضح بعد الدراسة أن البنية المصطلحية للمصطلح اللساني لم تكن تتناسب المفهوم

دائماً، بل كانت تتناقض وحقيقة معناه أحياناً. ولم يشتمل المعجم كافة المصطلحات اللسانية، وإنما

قصر عن أن يكون شاملاً.

وللخروج من هذه المشكلات لا بد من إخضاع التأليف المعجمي العربي المتخصص

لمنهجية علمية مدروسة في هيئة بحث متخصصة سواء على مستوى جمع الرصيد المفرداتي، و

ترتيب مواد المعجم، وتعريف المداخل، وحد مفاهيمها، أو على مستوى تقييس المصطلح، تضطلع

بمهمة وضع المصطلحات اللسانية ونشرها في معاجم متخصصة تتصف بما يلي:

أولاً: معاجم متخصصة تقوم على تصنيف المصطلحات حسب الحقول ، لا ثبوت مصطلحات يتم

عزل المصطلح فيها عن سياقه.

ثانياً : أن يكون المعجم شاملاً موحداً يضم كافة المصطلحات اللسانية، ويتابع كل جديد في حقل

اللسانيات. ويخصص للمفهوم المعين مصطلحاً مناسباً.

ثالثاً: يعرف المفهوم في المدخل المخصص للمصطلح تعريفاً جامعاً مانعاً، يتم فيه تحديد جنس

المعرف وصفاته الجوهرية والعرضية ، إلى جانب توضيح علاقته بغيره من المصطلحات

في الحقل الواحد، وذلك بالاستعانة بالأشكال التوضيحية. على أن تتصف لغة التعريف

بالقدرة على إبراز الدلالة للقارئ

رابعاً: وضع مقابلات المصطلح العربي الأجنبية، على أن يكون المدخل عربياً .

خامساً: اتباع قواعد علم المصطلح في صوغ المصطلحات ، ومراعاة الانطلاق من المفهوم إلى

البنية، واتباع ما من شأنه أن يخلق لغة عليمه يكون المصطلح فيها سهلاً على اللسان وغير

عصي على الإدراك، وذلك انطلاقاً من مبدأ الاقتصاد اللغوي تحقيقاً للسهولة في الأداء.

سادساً : أن يخضع توليد المصطلحات لضوابط وقيود علم المصطلح ، واستثمار آليات التوليد

العربية بما فيه النحت، والابتعاد عن التعريب ما أمكن.

المراجع:

أولاً المراجع العربية :

ابن جني، عثمان . الخصائص . تحقيق : محمد علي النجار . بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر ، د. ت.

ابن خلدون ، عبد الرحمن . مقدمة ابن خلدون . تحقيق: علي عبد الواحد وافي ، القاهرة: دار النهضة مصر.

ابن منظور، محمد . لسان العرب . القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، د. ت.

ابن يعيش، ابو البقاء . شرح المفصل للزمخشري . تحقيق : اميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001.

استيتية ، سمير . اللسانيات ، المجال ، والوظيفة ، والمنهج . اربد : عالم الكتب الحديث ، 2005، ط2.

استيتية ، سمير . المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية . د. ت. د. ط.

أمين، عبد الله . الاشتقاق. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1956.

أنيس ، إبراهيم . من أسرار اللغة . القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، 1985، ط2.

بدوي ، عبد الرحمن . المنطق السوري والرياضي . الكويت: 1977.

بدوي ، عبد الرحمن . الموسوعة الفلسفية . بيروت: معهد الإنماء العربي ، 1986.

بركة، بسام . معجم اللسانية . طرابلس : جروس _ برس ، 1985.

بشر، كمال . علم الأصوات . القاهرة: دار غريب ، 2000.

البلعكي ، رمزي منير . معجم المصطلحات اللغوية . بيروت : دار العلم للملايين ، 1990.

النّهالي ، بشير . المصطلح في الفكر اللساني العربي، أسسه المعرفية وقواعده

المنهجية ، بيروت: دار الكتب العلمية ، 2007، ط1.

التهانوي، محمد علي . كشف اصطلاحات الفنون والعلوم . تحقيق: علي دحروج،

بيروت: مكتبة لبنان ، 1996.

الجرجاني ، محمد بن علي . التعريفات . بيروت: مكتبة لبنان ، 1969.

حجازي، محمود فهمي . الأسس اللغوية لعلم المصطلح . مكتبة غريب ، د.ت.

الحمزاوي، محمد رشاد . المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها . بيروت :

دار الغرب الإسلامي ، 1986، ط1.

حيادرة ، مصطفى . من قضايا المصطلح اللغوي العربي . اريد: عالم الكتب الحديث ، 2003

، ط1.

الخولي ، محمد علي . معجم علم اللغة التطبيقي . بيروت : مكتبة لبنان ، 1986.

السكاكي . مفتاح العلوم . بيروت: دار الكتب العلمية ، 1987.

شاهين، عبد الصبور . العربية لغة العلوم والتقنية . القاهرة : دار الاعتصام ، 1986، ط2.

الشهابي ، مصطفى . المصطلحات العلمية في القديم والحديث . القاهرة: معهد الدراسات العالية،

1955.

عمر ، أحمد مختار . صناعة المعجم الحديث . القاهرة: عالم الكتب ، 1998، ط1.

عمر ، أحمد مختار . علم الدلالة . القاهرة : عالم الكتب ، 1992، ط2.

عياشي ، منذر . قضايا لسانية وحضارية . دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ،

1991، ط1.

فندريس ، ج . اللغة . ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1950.

الفهري، عبد القادر الفاسي . اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية . الدار البيضاء: دار توبقال للنشر ، 1985، ط1 .

الفهري، عبد القادر الفاسي. المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي ، الدار البيضاء : دار توبقال للنشر، 1990.

القاسمي، علي . المصطلحية ، مقدمة في علم المصطلح . بغداد : دائرة الشؤون الثقافية ، 1985
القاسمي، علي. علم المصطلح ، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية . بيروت : مكتبة لبنان
، 2008، ط1.

المسدي ، عبد السلام . تأسيس القضية المصطلحية . تونس : المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات ، 1989 .

المسدي ، عبد السلام. قاموس اللسانيات . الدار العربية للكتاب ، 1984 .

معجم اللسانيات الحديثة . كريم زكي حسام الدين وآخرون . بيروت: مكتبة لبنان ، 1997.

المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . 1989

مقران ، يوسف . المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحات . دمشق: مؤسسة
أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007، ط1.

الموسى ، نهاد . النحت في اللغة العربية . دار العلوم للطباعة والنشر ، 1984 .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- (1) Crystal, David .Adictionary of linguistics and phonetics. Oxford,Basil Blackwell and co.Ltd,1985.
- (2) Pei, Mario and F. Gaynor. Dictionary of Linguistics. London, Applied Science Publishers,Ltd.,1972.

ثالثاً : الأبحاث:

1. إبراهيم السامرائي ،"المختصرات والرموز في التراث العربي " في : مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع32 ، 1987 .
2. توصيات خاصة بوضع المصطلحات في المعجم ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، 1979.
3. توصية المنظمة الدولية للتقييس رقم (407)، ابريل 1968.
4. حسن طمان ، نحو نظرية وظيفية لنحت المصطلحات في اللغة العربية ، مجلة اللسان العربي ، ع 37 ، 1990.
5. حلام الجبالي ، التعريف المصطلحاتي ، في مجلة اللسان العربي ، ع 42 ، 1996 .
6. الحمد، علي . في المصطلح العربي ، في شروطه وتوحيده ، مجلة التعريب، ع20، 2000.
7. مجمع اللغة العربية في القاهرة ، مجموعة القرارات العلمية ، القاهرة ، 1963.
8. المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، أي مصطلح لأي لسانيات ، مصطفى غلفان ، مجلة اللسان العربي ، ع46 ، 1998.

9. المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التتميط ، محمد رشاد الحمزاوي ،

مجلة اللسان العربي ، ع24 ، 1985.

10. ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي ، مجلة اللسان العربي، المجلد 8،

1980.

11. نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ج.ساجر ، ترجمة جواد سماعة ، مجلة اللسان

العربي، ع 47 ، 1999.

الملخص باللغة العربية

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

إعداد

رانية أحمد عبد الحميد عموري

بإشراف الأستاذ الدكتور

سمير شريف استيتية

يدرس هذا البحث المصطلح اللساني في ستة معاجم عربية متخصصة هي: قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، ومعجم اللسانية لبسام بركة، ومعجم مصطلحات علم اللغة التطبيقي لمحمد علي الخولي، والمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الصادر عن مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومعجم المصطلحات اللغوية لرمزي البعلبكي، ومعجم اللسانيات الحديثة لكريم زكي حسام الدين وآخرين. وقد وقفت هذه الرسالة على واقع المصطلح اللساني في هذه المعاجم انطلاقاً من تعريف علم المصطلح الذي يؤكد قيام المصطلح على دعامتين أساسيتين؛ أما الأولى فمنطقية تعالج المفاهيم وتعدّها الأساس الذي لا بد أن يقوم عليه بناء المصطلح. بينما تقوم الثانية على أساس لساني يبحث في البنية اللغوية التي ستعبر عن هذا المفهوم. وعليه فقد كانت وجهة النظر إلى المصطلحات اللسانية في المعاجم السابقة منطلقة من هاتين الدعامتين. فقد تم تصنيف مشكلات المصطلح إلى مشكلات المفاهيم، ومشكلات البنية المصطلحية التي نقلت هذا المفهوم وعبرت عنه. وقد أظهرت النتائج اعتماد هذه المعاجم على الترجمة الحرفية على نحو واسع، وغياب تمثيل جيد للمفهوم. هذا إلى جانب كون هذه المعاجم مرتبة مداخلها ترتيباً ألفبائياً، مما يعني أنها معاجم لا تقوم على الترتيب المفهومي، وإنما كانت مصطلحات الحقل الواحد فيها في مداخل مشتتة، مما لا يستقيم وطبيعة المعجم المتخصص الذي

يفترض أن يقوم على الترتيب المفهومي . وقد انتهت الرسالة إلى رؤية خاصة لمعجم لساني شامل موحد بعيد عن الهنات التي وقعت فيها المعاجم السابقة ، فهو معجم متخصص مرتبة مداخله ترتيباً مفهوماً ، ينطلق من المفهوم بحثاً عن المصطلح المناسب مع مراعاة لقواعد علم المصطلح المبنية على مبدأ الاقتصاد اللغوي .

الكلمات المفتاحية: المفاهيم، المعجم المتخصص، اللسانيات

The Linguistic Terminology in the Arabic Linguistic

Lexicology

This research aims at investigating the terminological problems in the modern Arabic lexicology. Six dictionaries specialized in linguistics have been chosen for the purpose of the study.

The study consists of an introduction and four chapters. Chapter One discusses the theoretical background of building dictionaries in general and applied linguistics. Accordingly, the theoretical background of the referred to dictionaries was discussed.

Chapter Two discusses the concept which represents the mental phase of the term. The research ended up with the result that some concepts have more than one term whereas other terms have more than one concept. In general it has been found that the work in Arabic linguistic terminology has not been built on institutional criteria.

Chapter Three deals with the problems of the transformation of linguistic terms from Western language English and French in particular, into Arabic. It has been observed that the Arabic counterpart is not in general built on linguistic and terminological criteria.

Chapter Four discusses the methodology of terms construction. This implies the form of the term and its definition. Sometimes we find some of these dictionaries differ from each other in the methodological criterion. This means that some terms are not built on united policy and clear criteria for the construction of linguistic terminology in Arabic. This chapter suggests a detailed concept for building a united dictionary for linguistics in Arabic.

Key words: concepts, specialized dictionary, linguistics